شؤون سعودية
Saudi Affairs

Issue 13 - February 2004

العدد الثالث عشر – فبراير ٢٠٠٤

درس آخر:
الغطاء
السياسي
للطائفية

مداخل التغيير:
من يحرك
عجلة الإصلاح

حسم خيار الإصلاح
عبر الشعب

وجه المملكة
التعددي متى يكشف
عن نفسه؟

السعودية:
تحديات اليوم
ومسؤوليات
المستقبل

دور الدين في التحول الديمقراطي

إجتماع الأضداد

الموت كحل للأزمات السياسية

مشكلة الوراثة في نظام الحكم السعودي

بمناسبة رحيل الروائي المبدع

السعودية والوطن البديل في عيون عبد الرحمن منيف

المؤشرات الإيجابية والسلبية
في التحول الديمقراطي السعودي

التكفير والثورة

كفرتُ بالأقلامِ والدفاتِرْ
كفرتُ بالفُصحى التي
تحبَلُ وهيَ عاقِرْ
كَفَرتُ بالشِّعرِ الذي
لا يُوقِفُ الظُّلمَ ولا يُحرِّكُ الضمائرْ
لَعَنتُ كُلَّ كِلْمَةٍ
لَمْ تنطَلِقْ من بعدها مسيرهْ
ولَمْ يخُطّ الشعبُ في آثارِها مَصيرهْ
لعنتُ كُلَّ شاعِرْ
ينامُ فوقَ الجُمَلِ النّديّةِ الوثيرهْ
وَشعبُهُ ينامُ في المَقابِرْ
لعنتُ كلّ شاعِرْ
يستلهِمُ الدّمعةَ خمراً
والأسى صَبابَةً
والموتَ قشْعَريرهْ
لعنتُ كلّ شاعِرْ
يُغازِلُ الشّفاهَ والأثداءَ والضفائِرْ
في زمَنِ الكلابِ والمخافِرْ
ولا يرى فوهَةَ بُندُقيّةٍ
حينَ يرى الشِّفاهَ مُستَجِيرهْ!
ولا يرى رُمّانةً ناسِفةً
حينَ يرى الأثداءَ مُستديرَهْ!
ولا يرى مِشنَقَةً
حينَ يرى الضّفيرهْ!

★ ★ ★

في زمَنِ الآتينَ للحُكمِ
على دبّابةٍ أجيرهْ
أو ناقَةِ العشيرهْ
لعنتُ كلّ شاعِرٍ
لا يقتني قنبلةً
كي يكتُبَ القصيدَةَ الأخيرهْ

لافتات-٢
أحمد مطر

شؤون سعودية

مجلة شهرية سياسية

تصدر عن:

التحالف الوطني من أجل الديمقراطية
(في السعودية)

مسؤولا التحرير

■ فؤاد إبراهيم

■ حمزة الحسن

Saudi Affairs

A Monthly Political Magazine

Published By:

The National Coalition for Democracy
in Saudi Arabia

Editors:

Fouad Ibrahim

Hamza Al-Hassan

Address: PO Box 201
Wembley
HA9 9ZQ
UK

Tel: 020 - 8385 0857

Fax: 020 - 8385 0857

Website: www.saudiaffairs.net

Email: editor@saudiaffairs.net

بسم الله الرحمن الرحيم

الورقة الاولى

مكرمة متأخرة أربعين عاماً

قيمة الإبداع في مدن الملح

رحل الروائي السعودي عبد الرحمن منيف الذي عاش معظم حياته في المنفى، وجرد من جواز سفره من السفارة السعودية في دمشق عام ١٩٦٣.

أربعون عاماً مرت والمراة ملء النفس، رفضت معها السلطات السعودية منح مواطنها العظيم وثيقة سفر هي من حقه وحق أولاده، الذين كانوا جميعاً يتنقلون بجواز سفر سوري. لم يدرك صانع القرار قيمة الراحل منيف إلا قبل عقد من الزمان، ومع ذلك لم يبادر مسؤول سعودي بتسليمه وعائلته جوازات سفر سعودية، كمؤشر احترام للشخصية الأدبية العظيمة.

حاول ولي العهد السعودي قبل نحو تسع سنوات (إعادة) منيف الى المملكة؛ ولكن الراحل لم يرغب أو (خشي) العودة، ولربما خشي من (الإبتزاز السياسي) ورفض أن تكون عودته بمثابة إعلان براءة من ماضيه، أو ورقة سياسية يستخدمها النظام في الداخل. وهكذا فشلت المحاولة، ورفضت السلطة تسليم منيف جواز سفر سعودي، ما لم يعدْ الى المملكة! وهناك من يزعم بأن السفارة السعودية في دمشق كانت ستمنح منيف جواز سفر ولكنه يرفض أن يأتي الى السفارة!

المسألة لم تكن شكليّة الى هذا الحدّ، ولكن الواضح أن منيف اعتبر عدواً خطراً من خلال ما اصدره من روايات خاصة مدن الملح التي حكت التاريخ السعودي برجاله وحكامه وتراثه بصورة أدبية رائعة، ومن زاوية معارضة.

وفاة عبد الرحمن منيف في المنفى، ودفنه في المنفى، كان فضيحة بكل المقاييس للحكومة السعودية. صار موت هذا الروائي العظيم حديث كل الدنيا وورقة إدانة لممارسات العائلة المالكة، وفي حين كان محط تقدير العالم كان حكام وطنه غير معنيين به. وفي حين شيعه جمهور غفير في تظاهرة ثقافية ورسمية شملت وزراء وشخصيات سياسية وأدبية، لم يكن بين المشيعين ممثلاً للحكومة السعودية أو سفارتها في دمشق.

هكذا هي قيمة الإبداع في مدن الملح!

إزاء هذا الإحراج السياسي، حاول السفير السعودي في دمشق بكر عبد الله بكر أن يخفف من مأساة الروائي الراحل، فاتصل ـ بناء على أوامر حكومية ـ فزادها ألماً. فقد نُشر أنه اتصل بزوجة منيف السيدة سعاد قوادري لتنقل تعازي ولي العهد الأمير عبد الله بن عبدالعزيز، وذلك قبل دفنه بساعات، وعرض عليها تسهيلات لنقل جثمان الراحل الى السعودية ودفنه هناك، إضافة الى عرض تخصيص مسكن لعائلة منيف ورواتب شهرية ومنح جميع افراد العائلة جوازات سفر سعودية!

عرض متأخر جداً! وسواء كان العرض مدفوعاً بحسّ إنساني لا يخلو منه ولي العهد، أو لتلافي تشكيل صورة سيئة عن الحكم السعودي، فإن منيف ـ بعد ان رحل ـ يستعصي على الإستغلال السياسي. وبلا شك فإن استكمال دفن منيف في دمشق، لم يبق إلا الجانب الإنساني من رحلة منيف السياسية والأدبية، ونتمنى ـ إن قبلت العائلة العودة الى السعودية ـ أن تنال من التكريم والتقدير ما يعوضها عن سنين التشريد والمنفى.

رحم الله عبدالرحمن منيف، والعزاء لكل محبيه ولعائلته: زوجته سعاد، وابنتيه ليلى وعزة وابنيه هاني وياسر.

درس آخر

الغطاء السياسي للطائفية

منذ أكثر من عقدين جرى تشكيل صورة نمطية عن الشيعة في العالم في ظل أجواء التوتر الناشئة عن التحوّل السياسي الكبير في ايران عام ١٩٧٩. وقد شاركت في تشكيل تلك الصورة أنظمة سياسية عربية ودولية، ومراكز أكاديمية غربية، ومؤسسات إعلامية محلية واجنبية. وهذه الصورة تلخّصت في قولبة الشيعة عموماً ضمن الامتداد الايراني المندفع نحو (تصدير الثورة)، بما يوحي بتحوّل المجتمعات الشيعية الى (طابور خامس) يعمل لتنفيذ مملیات القيادة الايرانية وربما أجهزة الاستخبارات التابعة لها. ولا ريب أن متطلبات الصراع السياسي بين الغرب وايران أفضت الى العبث السافر بالحقائق التاريخية والجغرافية، الأمر الذي أدى الى رسم صوّرة عن الشيعة ينتجها السياسي أكثر مما تنتجها التيولوجيا أو أنثروبولوجيا الاديان أو حتى تاريخ الفرق. إن هذه الصورة التي تمحو الجذور التاريخية للمجتمعات الشيعية في مواطن النشأة، تقذف بهم في (المربع الفارسي) كما يشاء البعض تسميته تلبية لأغراض أجندة سياسية محضة لدى أقطاب الصراع والمصالح.

وفق تلك الصورة المتخيلة، سار الركب السياسي الاقليمي المكفول أميركياً نحو الحافات النهائية في الصراع، كما جهدت دوائر الاختصاص في الصراعات الاثنية في تخصيب أنوية الكراهية على أساس ديني، ولكنها في الأصل خلف مسوّغات سياسية. وقد نشأت عن تلك الأنوية نزعة تكاد من فرط ضراوتها تصل الى حد البدء باقتلاع منتظم لجذور الشيعة من التراب الذي ولدوا وتناسلوا عليه، ومع ذلك فقد أفضت تلك النزعة في حدّها المباشر وشبه المعلن الى سياسة تمييز ظالمة على مستوى التمثيل السياسي، وتوزيع الثروة، وحريات التعبير والمعتقد، وكان نصيب عدد كبير من المجاهرين بألم الاضطهاد الجماعي إما السجن أو المنفى أو القتل. هذا المشهد الذي يكاد يتواطىء كثيرون اليوم على إسدال ستار سميك عليه من أجل فبركة صورة نمطية أخرى، لتسويغ مشروع إضطهاد من نوع آخر، لابد أن يعاد إحضاره من أجل إزالة كل مصادر التعمية عنه، لأن ثمة إتجاهاً لاعقلانياً بات يتشكل الآن بغرض إعادة إخضاع ضحايا الأمس الى دورة إضطهاد أخرى.

بالأمس القريب، كان الشيعة مصنّفين على اللائحة الأميركية والغربية عموماً بوصفهم العدو رقم واحد، لكون إنهدام أحد (العمودين المتساندين)، أي ايران قد يؤول الى انهدام الآخر على الضفة الغربية من الخليج، أي السعودية. وقد وفّرت الولايات المتحدة والغرب عموماً غطاءً قانونياً وأمنياً وعسكرياً للنظام الاقليمي العربي المحكوم زعماً بقيادات سنية من أجل تنفيذ سياسة اضطهاد طائفي منظّمة ضد مواطنيهم الشيعة، وكان يتم ذلك بذريعة تماهي المجتمعات الشيعية في المشروع الايراني الأممي. في المقابل وفي هذا الوقت بالذات كانت قوافل المجاهدين تنطلق من كل أرجاء العالم (السني) الى افغانستان لتأهيل المحاربين في معسكرات أميركية قبل الدخول في مشروع الجهاد ضد الاحتلال السوفييتي، وكان التأمرك مصاهراً للأسلمة المحافظة لمواجهة المد الأحمر، وكانت اميركا أشبه ما تكون بـ (الاستعمار المسكوت عنه) لأنها متصالحة سياسياً مع نظام الحكم العربي.

لقد شغلت الماكينة الدعائية الغربية والعربية الرأي العام عن سوءة التعالق الحميم بين النظام العربي وامريكا وبين الأخيرة ومشروع الجهاد الافغاني بكل متوالياته، بموجة دعائية مكثفة حول التطلعات الايرانية التي ستتحقق على يد أهل دعوتها في العراق ومنطقة الخليج.

وحقيقة الأمر، أن الاحزاب والتنظيمات الشيعية العربية الكبرى لم تكن ولادة إيرانية وإن كانت ظروف التحوّل الداخلي في ايران بعد الثورة قد سمحت لعمل كثير من حركات التحرر في العالم على التراب الايراني بما في ذلك منظمات كبرى وعريقة مثل منظمة التحرير الفلسطينية بعد أن ضاق عليها أفق الحاضن الافتراضي الأرحب والممتد من المحيط الى الخليج، ولكن تلك الوجودات لم تكن تعمل وفق أجندة سياسية ايرانية ولم يطلب منها ذلك وهذا يفسّر لجوء الحرس الثوري الايراني الى تأسيس امتدادات له في الخارج بعيداً عن اطار حركات التحرر التي كانت متمسكة باستقلاليتها، ولأن الحافز الذي جاء بها الى ايران هو الشعارات المناصرة لقضايا التحرر، في وقت كان العالم العربي خاضعاً بصورة شبه كاملة تحت تأثير النفوذ الاميركي.

ولكن مع انتقال ايران من مرحلة الثورة الى مرحلة الدولة في نهاية الثمانينات، وخصوصاً بعد تصفية الجناح الثوري الذي كان يقوده السيد مهدي هاشمي رئيس مكتب حركات التحرر، ايذاناً ببدء صفحة جديدة في العلاقات الدولية وفك الطوق المفروض على ايران من قبل الغرب قررت أغلب التنظيمات السياسية العربية الشيعية والسنية على السواء مغادرة ايران إما رغبة في عدم إحراج القيادة السياسية الساعية الى إعادة ترتيب أوراقها السياسية وترميم علاقاتها على المستويين الاقليمي والدولي، وإما مرغمة بفعل تبدّل ظروف العمل السياسي على الساحة الايرانية.

وعلى أية حال، فقد تكشّفت بجلاء حقيقة أن الحياكة السياسية لرواية إندغام الشيعة العرب في المشروع الايراني لم تكن سوى حياكة متهافته، وقد تنبّه من شاركوا فيها الى أن وراء الأكمة تكمن حقيقة أخرى لم يرد الفات الانتباه اليها سابقاً بسبب الاستقطاب الحاد على المستوى الاقليمي أو جرى التعتيم عليها لتمرير الخدعة. فقد تبددت

الصورة النمطية عن الشيعة، وصار ينظر اليهم بوصفهم مجتمعات متعددة لكل منه خصوصيات فارقة، وكيانات ذات شخصية مستقلة عن بعضها، وتطلعات وهموم قد تتقاسمها في الاضطهاد العام والعناوين العريضة للأزمة التي صنعها غيرهم، ولكن تتباين في طرق المعالجة.

العراق..والطائفية هاجساً

قبيل وبعد انطلاق قوات التحالف الاميركي ـ البريطاني للحرب على العراق في مارس ٢٠٠٣ انفجرت المسألة الطائفية بوتيرة متسارعة ومقلقة، فقد صوّر كل من المتهاجسين بالطائفية المذهبية والسياسية الحرب في العراق وكأنها مؤامرة أميركية ـ شيعية للاطاحة بحكومة سنيّة يرأسها صدام حسين، بناء على المشاعر المختلطة لدى الشيعة في العراق والى حد كبير في خارجه، وهي مشاعر تشكّلت في ظرف بالغ التعقيد. فمن جهة كان زوال كابوس الطاغية قد خلق إبتهاجاً عارماً وسط الأغلبية المضطهدة التي شعرت بأن أملاً جديداً في حياة كريمة قد بدأ بعد سقوط الصنم، وهذا يعكس عمق المأساة الانسانية التي كشفت عنها سجون البعث، وسجّلتها ملفات أجهزة الأمن، وفضحتها المقابر الجماعية، والصور الصادمة لمعاناة الانسان العراقي على كافة المستويات، ومن جهة أخرى قضية الاحتلال الأميركي للعراق بما هي مقدمة لتغيير خارطة الشرق الأوسط. وبطبيعة الحال، فإن وضعاً مربكاً كهذا بكل متضاداته قد أقحم الشيعة في تناقضات المعادلة السياسية الجديدة بوصفهم الأكثرية المستفيدة من التغيير السياسي في العراق بعد أن كانت فيما مضى تمثل الأكثرية المحرومة. وفيما يغمض كثير من المتضررين الجدد عيونه عن حقيقة المعاناة التي عاشها الشيعة طيلة ثلاثة عقود في ظل نظام بلغ فيه الاستهتار بالقيم الانسانية حد ابتكار وسائل في الابادة الجماعية، ينزع هؤلاء الى رؤية المشهد الحالي مفصولاً عن خلفياته السابقة والعوامل الضالعة في تشكيل الموقف الراهن لدى الشيعة والأكراد وباقي الجماعات المضطهدة في العراق. فهل يعني إبتهاج المحرومين بسقوط الطاغية إلتحاماً في المشروع الأميركي؟ وهل اختار الشعب العراقي أن يكون زوال الطاغية على اليد الأميركية في الأصل؟ أم أن أميركا إعتنقت التشيع مما فرض عليها تكليفاً شرعياً بدفع الموت عن أهل دعوتها وشركائها في المعتقد؟

هذه الاسئلة يجب أن توضع في سياق أسئلة أخرى مقابلة: هل كانت أميركا سنيّة حين كانت تملأ ركاب صدام بكافة أنواع أسلحة الدمار في حربه ضد إيران طيلة ثمان سنوات وحصدت مليون ونصف المليون من البشر؟، أم أن أميركا كانت على مذهب أهل السنة والجماعة حين باركت بالصمت أو المجاهرة مسرحية القتل الساخر والمقابر الجماعية في صفوف شيعة العراق طيلة أكثر من عقدين من الزمن؟. ولماذا لم ينظر قادة الاحزاب الشيعية العراقية الى النظام الدموي البائد بوصفه ممثلاً للسنة، بالرغم من التأييد الأميركي المفتوح له، حتى ينظر بعض عقلاء السنة اليوم فضلاً عن بعض المتشددين منهم الى ما يجري الآن على أنه تواطىء أميركي ـ شيعي في العراق؟.

ومما يثير الدهشة أن التاريخ القريب يطوى سريعاً حين يخضع للحساب السياسي الراهن، وكأن خزي الماضي يراد غسله بماء حاضر لم يطمئن بعد الى طهارته. فقد حمّل الشيعة تبعات مخطط أميركي قد جرى إعداده حين كانوا خصوماً لدودين ومحاربين في أصقاع العالم من قبل أنظمة مصنّفة زعماً على السنة. فمالذي جرى وتبدّل الآن حتى يُرتد الى الخاصرة الأضعف في الجسد المهترىء ليعيد بعض المتطيفين إحياء أوهام العلقمي والطوسي مستأنسين لنظرية مؤامرة ليس لها نصيب من الحقيقة الا ما بصمته الهزيمة على جدران المدينة المتهدمة.

يؤسفنا انجرار بعض عقلاء الماضي الى منزلق الطائفية وهم يعملون القلم لكتابة تاريخ لم يقع، وعن تواطىء شيعي أميركي لم يتم، مغفلين عن عمد وسابق إصرار حقائق كانوا أنفسهم شاهدين عليها، من قبيل أن الشيعة ليسوا وحدة مجتمعية متوحدة، وأن السياسات الطائفية التي فرضت عليهم من قبل حكومات سنيّة زعماً مدعومة من قبل الولايات المتحدة والغرب عموماً طيلة عقود كانت من القسوة والوحشية بحيث ألجأت بعضهم للاعتراض ولكن لم تسلك بهم مسلك التورط في علاقات مشبوهة مع الغرب، بالطريقة التي كان ومازال عليها حال أغلب قادة الانظمة العربية وبعض شيوخ المجاهدين.

ومن المؤسف أيضاً أن يعاد إنتاج الصورة النمطية عن الشيعة بالطريقة التي كانت عليها بعد الثورة الايرانية، فهناك كان ينظر الى الشيعة باعتبارهم (طابور خامس) لايران، أما الآن وبعد الحرب على العراق فصار ينظر اليهم وكأنهم (عملاء لأمريكا)، استناداً على متغيرات منفصلة على بقع جغرافية تقطنها أغلبية شيعية، فيما لا صلة مؤكدة للمجتمعات الشيعية الأخرى. ومن المفارقات المهملة لدى الكثيرين خارج الإطار الشيعي أن ثمة مؤاخذات يفصح عنها الشارع الشيعي في العراق إزاء موقف الاتجاه الشيعي العام في الخارج من المسألة العراقية حالياً. فالبيانات التي تبث على شاشة محطّات فضائية تابعة لبعض الجهات الشيعية تنبىء بوضوح عن موقف شديد العداوة للاحتلال الأميركي للعراق، بل وللمؤسسات السياسية الناشئة في ظل الاحتلال.

الى جانب ذلك، أن تجربة المقاومة في لبنان لا تدع مجالاً للشك بأن هناك موقفاً شيعياً مختلفاً حول فرضية الموقف الشيعي الممالىء في العراق. وبعيداً عن ضحالة التحليلات السياسية التي تقوم على تسويد صحيفة أعمال الآخر من موقع المختلف مذهبياً، فإن تجربة المقاومة التي قادها حزب الله في الجنوب تمثل نصراً حقيقياً وبارقة أمل في مناخ إنهزامي عربي، ويكفيه تحرير الارض وعدد كبير من الأسرى، ويزيد قيادته شرفاً أنها دافعت عن الاسرى الفلسطينيين والعرب في وقت يشتغل فيه البعض بانتزاع أحكام بالتكفير ضد الشيعة، تماماً كما تفعل محطة فضائية عربية باتت الطائفية تأكل من رصيدها ومصداقيتها.

وثمة كلمة يجب أن تقال قبل أن يوقض البعض الطائفية من رقادها، أن من حسن الصدف في بلادنا ـ السعودية ـ بدء مشروع اللقاء الفكري على خلفية مذهبية، سعياً وراء إحباط المفعولات الكارثية للتمذهب. ففي الماضي كان تصدير الطائفية يتم من بلادنا أما اليوم فنخشى أن تعاد نفس البضاعة الطائفية المصدّرة الى الداخل، سيما وأن هناك من لازال يرى بأن تحقيق الذات والمصداقية يتم عبر مخاصمة الآخر مذهبياً.

ولابد أن يقال أيضاً بأن الحصاد السياسي للطائفية كان دائماً لصالح غير المتورطين فيها، كما أن الطائفية تظل الوصفة السحرية لكثير من الطامعين في تحقيق مصالح سياسية، ومن لا يتعلم من التاريخ يخسر الجغرافيا.

(التحرير)

مداخل التغيير: الضغط الغربي ـ التحول الإجتماعي ـ مبادرة رجال الحكم

من يحرك عجلة الإصلاح؟

مرتضى السيد

من أكبر المشاكل التي تواجه أمة أن لا تكون حركة التغيير فيها مرتبطة بـ (أو ناتجة عن) تفاعل وتحول اجتماعي داخلي، الأمر الذي يجعل التغيير السياسي مرهوناً ومعلقاً بجهات خارجية أو بقرار من النظام الحاكم وأقطابه. هذه المقالة تلقي الضوء على منافذ الضغط من أجل التغيير السياسي في المملكة.

بلا شك فإن للعامل الدولي دوراً في التحولات السياسية التي تشهدها العديد من مناطق العالم الثالث، وبلا شك أيضاً فإن الحكومات نفسها تعتبر عاملاً حاسماً في التغيير إن أرادت، ولكن المهم أن يأتي التغيير نتيجة تحوّل نوعي في المجتمعات لا أن يُفرض عليها فرضاً بحجة بطء حركتها وبغية جذبها والقفز بها باتجاه تغيير سريع.

يدور النقاش بأن التغيير في المملكة الذي يتحدث عنه ما هو ـ إن حصل ـ إلا نتاج لضغوط أميركية بسبب تداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر. في حين أن الأمراء والمقربين منهم ينفون أي دور للخارج في حمّى النقاش المحلي حول الإصلاحات السياسية والهيكلية الموعودة. ويقولون بأن الإصلاح قرار حكومي لم يحدث بسبب ضغط شعبي في الداخل أو من الخارج، وهذا ما يكرره الأمير نايف في أكثر من مناسبة.

وفي حين بات صعباً الفصل بين عوامل التغيير المحلية والخارجية، فإنها جميعاً تلتقي اليوم لتدفع باتجاه التغيير. وإذا ما حصل فإنه ليس تغييراً على المقاس الأميركي والغربي ولا هو تغيير جاء بجهد (شعبي) فحسب، أو بسبب (تطور) في العقلية الشعبية فقط. كما أنه إن حدث لن يأتِ بإرادة حكومية مقتنعة لاتزال حتى الوقت الحاضر تناطح الصخر لتتهرب من مستحقاته.

نعم هناك ضغط غربي على المملكة باتجاه الإصلاحات. هناك ضغوط لمكافحة ما يسمى بالإرهاب، وضغوط لتغيير المناهج، وضغوط لحفظ الحقوق المدنية للمرأة والأقليات الدينية، وكذلك هناك ضغوط للبدء بشيء من اللبرلة للإعلام المحلي، وضغوط من أجل إصلاح للنظام السياسي بحيث يتمكن كل ذلك من امتصاص مخزون العنف في المجتمع السعودي.

الضغوط الغربية على المملكة حقيقة لا مجال لإنكارها.

وهي ضغوط تبدو مفيدة في زحزحة العائلة المالكة عن مواقفها التسلطية في الداخل. ورغم أن كثيراً من الإصلاحيين يعلنون أنهم ضد الضغوط الأميركية، لكنهم في واقع الأمر يدركون أهمية تلك الضغوط على صعيد الإصلاح العام، وعلى صعيد توفير مظلّة من حرية الحركة والأمن لدعاة الإصلاح والتغيير.

لكن ينبغي الإشارة الى أن هناك من يرى التغييرات المنتظرة ناتجاً في الإساس عن تحوّل داخلي في مجتمع المملكة. التحول في الوعي السياسي غير المسبوق، والتحول في الأوضاع الإقتصادية التي ولدت شعوراً جمعياً بالحاجة الى منافذ سياسية، والوعي بأن أحداً لا يمكنه تقديم الإصلاحات على طبق من ذهب ما لم يقم المجتمع ونخبه بالمطالبة بها. هناك شعور جديد بأن العائلة المالكة هي المشكلة في تردي الأوضاع على مختلف الصعد، وأنها لن تتنازل مختارة عما في يدها، او تقدم على الإصلاح بدون ضغوط محليّة شعبية، كانت العرائض واحدة من تجلياتها، وكذا العنف المستمر في البلاد منذ نحو عامين يمثل صورة من صور الإنسداد الداخلي وتعبيراً عن الحاجة الى الإصلاح نفسه.

والمؤمنون بدور الشعب وحركته، والمراهنون على وعيه، يعتقدون بأن الإدارة الإميركية وإن كانت تضغط من أجل

الإصلاح السياسي، إلا أنها ما كانت لتتحرك لولا احداث ١١ سبتمبر، ولولا انقلاب صورة الوضع الداخلي السعودي رأساً على عقب. بمعنى أن الإدارة الأميركية دخلت مجبرة على الخط الإصلاحي لا مختارة، ولاتزال هناك بواقٍ من تردد وخشية من الحريات للشعب، كأن تفرز الإنتخابات انتصاراً لمن تسميهم الحكومة (الطالبانيين). العائلة المالكة هي الأخرى تجد نفسها مجبرة على الإصلاحات، خشية انفلات الوضع الداخلي وتفاقم العنف، ولكنها تخاف من اميركا والغرب أكثر من خوفها من شعبها. ولعل موجة العنف أحدثت بعض التوازن في ذهنية صانع القرار، بأن التحدي الداخلي لا يقل خطورة واهمية عن الضغط الخارجي. ورغم كل هذا، لازال الحديث مبكراً عن إصلاحات هيكلية في النظام، ولازال جناح الصقور برئاسة سلطان ونايف وسلمان يعارض أية انتخابات. ومن المحتمل جداً أن انتخابات البلدية المشوهة بالنصف، لا تجري أصلاً نهاية هذا العام كما خطط لها.

فرغم أن الأجواء يشمُّ منها أن تغييراً وإصلاحاً سيحدث، لا يوجد على الأرض ما يمكن اعتباره تجربة سعودية مطبقة حتى الآن. التجربة السعودية السياسية لم تدخل مرحلة التطبيق، وهي تطرح الكثير من التساؤلات:

لماذا لم تتخطّ الإصلاحات السعودية مرحلة الوعود حتى الآن، في حين أن كل الدول الخليجية بدأت بها منذ فترة غير قصيرة؟ هل السبب هو أن المجتمع لم يمارس قدراً أكبر من النضج الذي وصلت اليه الدول الأخرى؟ لا نظن ذلك. ولا نعتقد أن الضغوط المجتمعية قليلة، ولكن يبدو أن قدرة النظام على المقاومة والرفض للإصلاح أكبر. إنه نظام أكثر رعونة من الأنظمة الأخرى المجاورة.

ويمكن القول أيضاً أن الضغوط الأميركية لاتزال ضعيفة، وهدفها التعاون للقضاء على ما يسمى بالإرهاب أكثر من كونها تستهدف إصلاحاً على المدى البعيد. أي ان الضغوط الغربية لم تتبلور بعد بشكل حاسم، ووفق خيارات وأجندات محددة.

وعلى أولئك الذين يضعون العامل الدولي في الدرجة الأولى من التأثير الإجابة على هذه الأسئلة: إذا كان الضغط الأجنبي المستند الى المصالح هو العامل الحاسم في التغيير الداخلي في المملكة فلم لم يثمر هذا الضغط ـ حتى الآن ـ إلا القليل من الثمار؟ مع ملاحظة ان العائلة المالكة صارت خبيرة بالضغوط الأميركية واستطاعت في عقود ماضية الإلتفاف على (نصائح) أصدقائها وتغيير قناعاتهم كلياً او جزئياً. فهل هذه المرة تختلف عن تلك المرات السابقة؟ ولماذا أثمر الضغط الأميركي في بلدان خليجية ولم يثمر في المملكة؟ وهل الضغط كان قليلاً، لأن العائلة المالكة تمثل خيار الغرب، وأنها أفضل الموجود؟ نحن بحاجة الى وقت لنرى كيف تتبلور الضغوط الداخلية والخارجية فيما يتعلق بالعملية الإصلاحية في المملكة.

اما الذين يعتقدون ببوابة التغيير المجتمعي دون الإلتفاف الى الخارج فيواجهون أيضاً بأسئلة مختلفة: هل التحول الداخلي في المملكة من جهة الوعي والضغوط الإقتصادية يعتبر ضئيلاً فلم يفرز ضغطاً قوياً وشاملاً من أجل الإصلاح؟ هل كان الضغط الذي قامت به النخب مجرد سحابة صيف وتوقف بلا أثر، ولم يحرك شعرة في رأس الأمراء الكبار؟ هل هناك حاجة لمزيد من الضغط السياسي الداخلي، وكيف يكون، ومن يقوم به؟

هناك بين المحللين من يعتقد بأن الحركة الداخلية تتجه للصدام مع العائلة المالكة، وليس للتوصل الى حلول على قاعدة ما أعلن من انتخابات بلدية. بمعنى أن حركة المجتمع قد سبقت حركة النظام المتأخرة ولاتزال متقدمة عليه، وبالتالي فإن الشعور يتزايد باتجاه الصدام السياسي الذي قد يأخذ أشكالاً عنفية، أو بالأصح يفرز توجهات عنفية، بقدر ما ييأس الناس من إقدام المسؤولين على الإصلاح، بقدر ما تفتح الأعين على الخيارات الراديكالية والعنفية. وفي حال وجود ضغط داخلي قوي حتى وإن اتخذ شكلاً عنفياً، فإن الضغط الخارجي سيتضاعف.

إذا لم تكن حركة المجتمع هي الدافعة باتجاه الإصلاح.. وإذا لم تكن الضغوط الخارجية لها فائدة جلّى في وضع كالمملكة.. فإن أصحاب الرأي الثالث يقولون بأن إرادة الإصلاح منوطة بالملك وولي عهده وسلطان ونايف. فمتى قرر هؤلاء الإصلاحات فإنها ستقوم، ومادموا رافضين لها فإن أحداً لن يراها في المستقبل. وأصحاب هذا الرأي يتناسون التراكمية في العمل السياسي، ويركزون على أن إرادة الإصلاح غير متوفرة في العائلة المالكة وبالتالي لا يبقى الا السكوت وانتظار الفرج بأن يهدي الله الأمراء فينفذوا وعودهم الإصلاحية التي تمتد منذ الستينيات الميلادية من القرن الماضي حتى اليوم!

هل الحل ان ينتظر الشعب المزيد من الوعود الملكية؟ أم أن سوء حظ المملكة جعل الإصلاح فيها معلقاً على قرار شخص واحد أو بضعة أشخاص يقودونها الى مصير مجهول؟

ملخص القول، إن الإصلاح نتيجة عمل تراكمية في المجتمع ونتيجة تطور في عقلية رجال الحكم وكذلك تطور الظروف المحيطة بالدولة. انه نتيجة تظافر عوامل خارجية وداخلية، اقتصادية وسياسية وأمنية، ولكنه ـ أي الإصلاح ـ لم يكن يوماً رهناً بإرادة المسؤول وصانع القرار. فهو كسياسي يقرأ خارطة الأوضاع التي أمامه. قد يقرأها خطأ فيتأخر في إصدار قراره، وقد يدفع الثمن نتيجة ذلك عنفاً ودماً. وقد يحسّ بالتغير من أول الإشارات: فاللبيب بالإشارة يفهم! فيبادر الى الإصلاح ويركب موجه ويسيّره باتجاه يقلل الخسائر عليه.

في المملكة، القيادة شاخت وأصابها التيبّس الذهني، ولها باع طويل في الرعونة ومقاومة الإصلاحات بناء على مفاهيم بالية لا توجد إلا في مخيلة الأمراء انفسهم. ولهذا فنحن أمام تطورات عنف واضمحلال لجهاز الدولة، لم يستطع الذهن المحجوب بهيلمان القوة والمكابرة أن يقرأها، ولذلك لن يلين صاحب القرار في مواقفه قبل أن تصعقه الألسن والعنف والتهديد الأجنبي.

هل يحسم ولي العهد السعودي خيار الإصلاح عبر الشعب؟

الأمير عبد الله الذي تحدث للمواطنين يوم ٢٠٠٣/١/١٤ عبر شاشة التلفزيون أكد على إيجابية ظاهرة الحوار التي يشهدها المجتمع السعودي بكل شرائحه والذي تساهم فيه الدولة وأجهزة الإعلام المحلية، ولكنه خشي من أن تتحول تلك الظاهرة الى (نقمة) و(فوضي) ملقياً باللائمة على جهتين، حددهما بقوله: (ان الدولة ماضية بعون الله في نهجها الاصلاحي المدروس المتدرج ولن تسمح لأحد بأن يقف في وجه الاصلاح سواء بالدعوة الى الجمود والركود أو الدعوة الى القفز في الظلام والمغامرة الطائشة، وأن الدولة تدعو كل المواطنين الصالحين الى أن يعملوا معها يدا بيد وفي كل ميدان لتحقيق الاصلاح المنشود، الا أن الدولة لن تفتح المجال أمام من يريد بحجة الاصلاح أن يهدد وحدة الوطن أو يعكر السلام بين أبنائه). وطالب الأمير المواطن (أن يتجنب ركوب الموجة وشهوة الظهور) وتعهد: (أننا لا نود التعرض لحرية الرأي المسؤولة الواعية ولكننا في الوقت نفسه لن نترك سلامة الوطن ومستقبل أبنائه تحت رحمة المزايدين الذين يبدأون بالاستفزاز وينتهون بالمطالب التعسفية. ان الغلو مذموم سواء جاء من هذا الفريق أو ذاك والتطرف مكروه سواء كان مع هذا الموقف أو ذاك).

من الواضح أن ولي العهد يشير الى طرفين: القسم المغالي المتطرف دينياً الذي يري في الإصلاحات خطراً على مصالحه الخاصة، والقسم الآخر: هو المغالي في تعديه على ثوابت الدين بحجة حرية الرأي، حيث (يجب ألا يغيب عن ذهن أحد أن هذا الوطن لن يرضي أبدا أن يمس أحد كائنا من كان عقيدته الاسلامية باسم حرية الرأي أو بأي اسم آخر).. وربما ضمّ إليهم أولئك الذين يطلبون إصلاحات لا يمكن للعائلة المالكة أن تقبل بها، كالدعوة الى الملكية الدستورية.

فولي العهد يشكو من هذين الطرفين، لكن رسالته الحقيقية تشير الى أنه واقع تحت ضغط شديد، تساهم فيه أطراف متعددة داخل العائلة المالكة لا تريد الإصلاحات السياسية من أساسها، وأنه ـ أي الأمير عبد الله ـ يحاول أن يشق طريقاً وسطياً بين الجناحين بإصلاحات متدرجة، لايزال حتي الآن غير قادر على تدشينها، فالجناح السديري يقف بالمرصاد لكل مشاريع الأمير عبد الله ويفرّغها من محتواها، ويمنع تطبيقها بآلية البيروقراطية السعودية.

هذا هو ما جعل الأمير متعب بن عبد الله بن عبد العزيز، نائب رئيس الحرس الوطني، يصرح لصحيفة المدينة السعودية قبل أيام بالتالي: (والله العظيم ثلاثا، إن سمو سيدي ولي العهد بالكلمة الواحدة قال لي: أين الجماعة؟ نحن اهتممنا بالمجالس البلدية والانتخابات البلدية وحتي يومك هذا ما رأيتها ولا شيء صار). وأضاف: (كان ـ أي ولي العهد ـ يتكلم بألم ويقول كيف؟ نحن نفقد المصداقية بأشياء نحن نصدرها.. لماذا؟ يوجد من يحاول أن يترك هذا الموضوع.. يجب أن نبدأ بمحاسبة المنفذين إذا لم تكن عندهم صورة حقيقية عن إظهار أسباب التأخير ولماذا هذه الأشياء لم تنفذ حتي الآن). وتساءل الأمير متعب عن المقصر في الشروع بالإنتخابات البلدية وبرامج التدريب والتأهيل للعاطلين عن العمل، وتابع: (أنا سأذكر لك شيئا مهما. نحن استلمنا موضوع التدريب المهني وقال لي أيامها ـ يقصد ولي العهد ـ بالكلمة الواحدة: يا متعب للأسف نحن نفقد المصداقية.. قلت له كيف يا طويل العمر... قال لي: نحن نعد بأشياء وتصدر فيها مراسيم ولكن لا يوجد من يتعامل مع هذا الشيء... قلت له: يا طويل العمر إن شاء الله نحن ساعون وقائمون بالعمل ومستمرون.. قال: لا أريدكم أن تكونوا مثل المسؤولين عن الانتخابات البلدية. كثير من الناس يطالبون الآن بالانتخابات.. وضعنا انتخابات البلدية الآن كفكرة أساسية نبدأ بها ونري كيف تصير.. الآن ما تعاملوا معها ولا تفاعلوا معها.. فيجب أن يقوموا بهذا العمل.. لأن اللوم الآن يقع على

من حق ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز أن يجأر بالألم، ويبوح بالشكوي، فهو يري أن بلاده تتعرض لأصعب خياراتها منذ التأسيس، بين جمود سياسي قاتل، وبين طموحات شعبية في التغيير الراديكالي تقفز أحياناً عن إطار الممكن.

الدولة التي أصدرت قراراً ولم تنفذه، بينما أنا أستعجلهم وأحاول أن أعرف من هو المتأخر وأسباب التأخير، هذه من الأشياء التي أريدك أن تتأكد منها فعلاً عندما يصدر أمر أو مرسوم ملكي أو شيء من الدولة إنهم فعلا يعتنون به عناية كاملة ويتمنون أن يحصل وبأسرع وقت، ولكن يوجد هناك من لا يستطيع أن يتعامل مع الموضوع).

من الواضح أن الأمراء الكبار المتنفذين هم من يعمل على إعاقة مشاريع الأمير عبد الله، في محاولة لإظهاره بمظهر العاجز، والنتيجة أن الدولة بكامل أجهزتها أصبحت معاقة وبدأت بالتحلل. والجهاز البيروقراطي الذي يحفظ الدولة ويشدّ من ترابطها، بات هو الآخر أسير الأوامر والخلافات داخل العائلة المالكة، التي لم تتبلور لديها الإرادة السياسية حتي الآن في إمضاء الإصلاحات السياسية.

والأمير عبد الله لم يكن ليتحدث من فراغ، فهذه ليست المرة الأولي التي يقف فيها الجناح السديري ضد مشاريعه ويقوم بتعطيلها. فقد كتب قبل نحو عام رسالة الى الأمير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع والطيران، ونشرتها الصحف السعودية في ١٤٢٣/٨/٢٣هـ تساءل فيها عن أسباب عدم تطبيق الأوامر التي يصدرها وقال: (نظراً لما للوائح التنفيذية للانظمة من أهمية بالغة في قيام الجهات المختصة بشكل فوري ومباشر بتطبيق ما تقضي به الأنظمة الصادرة لتنظيم أي أمر من الأمور.. وحيث لاحظنا أن الأنظمة تصدر وتبقي اللوائح معلقة بين اللجان، ويتأخر إصدارها، وهذا أمر غير مقبول، وتعطيل لمصالح الوطن والمواطنين.. نرغب إليكم إعتماد ما يلي:

١) التأكيد على إنفاذ ما قضي به أمرنا رقم ٥٨٤/م وتاريخ ١٤٢٣/٨/٢هـ.

٢) الاستعجال في إعداد وإصدار اللوائح التنفيذية في الفترة التي يحددها النظام، والرفع لنا بصفة عاجلة عما يستوجب التأخير من هذه اللوائح).

لقد تعدّي الأمر مسألة الخلاف العائلي حول الإصلاحات الى صراع شلّ كثير من إدارات الدولة وعطل مشاريعها. وفي حين ينفي الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية أن يكون هناك خلاف بينه وبين الأمير عبد الله ويؤكد أنه يعمل تحت إدارته، كما قال ذلك مؤخراً، فإن الحقيقة هي أن الأمير نايف يقف بالمرصاد لكل المشاريع السياسية الإصلاحية، وأنه أيضاً وراء تعطيل مشاريع الأمير عبد الله الأخري التي تحولت الى ما يشبه الفقاعات ولم تتجاوز الحبر الذي كتبت به. وقد سبق للأمير نايف أن نفي الخلاف بينه وبين ولي العهد في تصريح لجريدة عكاظ السعودية في ١٨ شباط (فبراير) ٢٠٠٣ وقال ما نصه: (مستحيل أن أعارض شيئاً تكلم به سيدي سمو ولي العهد) أو أنه يعارض مشاريع الأخير الإصلاحية. وفي ذات الإتجاه، فإنه من الملاحظ أن الأمير نايف يقوم بالإدلاء بتصريحات تتعارض مع مواقف الأمير عبد الله، فحينما استقبل الأخير موقعي وثيقة الإصلاح (الرؤية) قبل عام، وتم الإعلان عن قبول ولي العهد بمضامينها وسعيه لتحقيقها، وحين بدأت الصحافة المحلية بالكتابة عنها، انبري الأمير نايف فقال: (ان الآخرين فهموا مقصد سمو ولي العهد خطأ اذ ان سموه يقصد اصلاح علاقات العالم العربي واوضاع كل دولة)، وأضاف بأن: (اي مطالب في الداخل سيؤخذ بها عندما تكون حقاً وان المملكة لا يمكن ان تقبل أن يُملي عليها احد كيف تكون).

من المشاريع التي تقدم بها الأمير عبد الله وتمّ تقزيمها، أو تعطيلها او تحويرها بحيث ارتدت فعلاً ضد المصلحة والهدف الذي قصده ولي العهد، قراره بتيسير معاملات المواطنين وتحديد فترة زمنية لا تتعدي يومين. هذا التوجيه (القرار) الذي علق في كل الدوائر الرسمية لم ينفذ، بينما قرار آخر للأمير نايف يمنع من خلاله إنجاز معاملة أي مواطن يدخل الدوائر الرسمية دون الزي الوطني، أصبحت له القوة القانونية والنظامية الفورية التي تفرضه على المراجعين. ومن القرارات المعطلة، ما سمي بالمشروع (الوطني) لتوفير أجهزة الحاسب الآلي للطلاب في المدارس الحكومية، وكذلك مشروع (الملك عبد العزيز ورجاله) لتشجيع الموهوبين.. أصبح هو الآخر حلماً.. ويضاف الى ذلك مشروع مجلس العائلة، الذي أصبح منسيّاً، إضافة الى مشروع سعودة سائقي سيارة الأجرة والليموزين، والذي حدد الأمير عبد الله فرصة تطبيقه في فترة ثلاثة اشهر الى ستة كحد أعلي، لكن فريقاً برئاسة الأمير نايف توصل الى ان فترة ثلاث سنوات كحد أدني من شأنها ان تفي بالغرض، وكان واضحاً ان ضغط لوبي الامراء والاميرات اللواتي يمتلكن مؤسسات تشغل أكثر من ثلاثين الف سائق سيارة ليموزين أجنبي قد نجح في تفريغ قرار الامير عبد الله من محتواه. ومن بين المشاريع المعطلة مشروع إقراض السعوديين من أجل توفير سائقي أجرة سعوديين.. ومشروع مكافحة الفقر ووعود بتسليم عشرة آلاف بيت للفقراء سنوياً، والمجلس الإقتصادي الأعلي.. الى آخره.

ما يمكن استخلاصه من خطاب ولي العهد الأخير، ومن تصريحات إبنه متعب، ومن التقييم العام لأداء جهاز الدولة، هو ان الخلافات داخل العائلة المالكة تثقل كاهل الأمير عبد الله، وأن الأطراف المتنفذة في العائلة تريده ملكاً ضعيفاً، وأن تطيح بسمعته وتفقده مصداقيته بين شعبه، بتصويره غير قادر على إنجاز شيء غير الوعود. وفي حين لا أحد يرغب بتفاقم الأزمة بين أمراء البيت السعودي، ولا بتحلل الجهاز البيروقراطي نظراً لآثاره السلبية على المواطنين، فإن استمرار الوضع على ما هو عليه ينذر بكارثة وفوضي تصعب السيطرة عليها.

ومن هنا فإن الجهات الإصلاحية مدعوّة اليوم الى تقييم الوضع والأشخاص بالقدر الذي يمكن من ترجيح الطرف الداعي للإصلاح، وإخراج البلاد من جمودها الذي لازمها منذ إصابة الملك بالجلطة الدماغية في منتصف التسعينات الماضية. إن عدم قدرة أي طرف في العائلة المالكة على حسم الصراع لصالح خياراته السياسية الخاصة به، نظراً لتوازن القوي وتساويها تقريباً، يستدعي تدخلاً شعبياً مكثّفاً قبل ان يتسع الخرق على الراقع. ولعلّ هذا هو ما أراده ولي العهد من الشكوي الصريحة ومخاطبة الشعب بشكل مباشر في أكثر من مناسبة.

وعلي الرغم من أن كبار الأمراء لا يميلون الى نشر غسيلهم وخلافاتهم، إلا أن حقيقة وجود صراع صار من الأمور المعروفة، وإن الشعب ليس بعيداً عما يجري، وهو يعتقد بأن ما يظن بأنه شأن خاص بالعائلة المالكة، هو في جوهره شأن عام يؤثر على كل مواطن، وبالتالي فإن هناك استعداداً، بل رغبة شديدة، تتملكه لممارسة دوره في النهوض بالبلاد بعد حسم مسألة الصراع الداخلي.

زعيم الحجاز الديني يدعو لتغييرات في المؤسسة الدينية

وجه المملكة التعددي متى يكشف عن نفسه

حمزة الحسن

لقد دُهش الكثير من المواطنين، وبالضرورة كثير من المراقبين في الخارج، بحجم التنوع في المملكة سياسياً كان أم ثقافياً أم مذهبياً.. ولعلّ سبب الذهول هي تلك الصورة النمطية للبلاد والتي رسمتها عقود من الأحادية الفكرية والتضليل الإعلامي، وتلك الفوارق التي رسختها سياسات الدولة بحيث خلقت مجتمعات منفصلة في جزر متباعدة جغرافياً ونفسياً ومصلحياً وثقافياً.

المملكة اليوم وهي إذ تعيش إرهاص تحول غير مسبوق في تاريخها، رغم أنه لم يتبلور حتى الآن في مشاريع سياسية ترعاها الدولة، مدفوعاً بضغوط خارجية وداخلية.. يعيش المجتمع مخاضاً موازياً لا يقلّ أثراً وأهمية، بل أن هذا المخاض الإجتماعي هو المؤشر الأوضح للتغيير القادم، وهو الدافع الأكبر باتجاه التغيير السياسي المنتظر.

واحدة من أهم مؤشرات التحوّل النفسي والفكري في المجتمع السعودي، ظهور القوى المقموعة على السطح، ومحاولات التشكل السياسي في جمعيات وإطارات أخرى، إضافة الى الحركة باتجاه عقد التحالفات بين الناشطين السياسيين في مختلف مناطق المملكة. اللون السياسي والديني الذي فرضته العائلة المالكة لم يعد قادراً اليوم على الصمود أمام ضغوط المجتمع المحاصر في رحم نظام سياسي يكاد يخنق المولود المنتظر.

لأول مرة في تاريخ المملكة يمكنك قراءة ألوان الطيف السياسي، القومي واليساري والإسلامي والوطني العام، وألوان أخرى قد تتشكل قبلية ومناطقية وغيرها. لأول مرة يمكنك اقتناص رموز تلك التيارات المتعددة والصاخبة، وتقرأ أفكارها في فضاء صحافي محلي فاق في مساحته ما كان متوفراً في ستينيات الملك سعود. ولأول مرة تتبدّى لك المملكة بألوان مختلفة من المذاهب والتيارات الفكرية، كان كثير من المواطنين لا يعلمون حتى بوجودها، بل وتظهر الرموز الدينية المكتومة المقموعة من تحت الأرض في محاولة لصياغة خريطة المستقبل.

في مؤتمر الحوار الوطني الثاني، دُعي للمشاركة فيه الدكتور السيد محمد علوي المالكي، زعيم وكبير علماء الحجاز ومفتي مكة المكرمة.. الشخص الذي صدرت بحقه فتاوى التكفير والتبديع من رموز المؤسسة الدينية الرسمية، والرجل الذي كتبت ضده ووزعت داخل المملكة العديد من الكتب والدراسات تتهمه بالكفر والزندقة والدجل كان بينها (مع المالكي في كفرياته)، حتى أن بعضهم اعتبره داعية الشرك والضلال في هذا الزمان، ووصفه آخر بأنه مجدد ملة عمرو بن لحي.. وهو الرجل الذي مُنع من التدريس في الحرم المكي الشريف منذ عشر سنوات وحتى الآن. وهو ذات الرجل الذي يرجع له كثيرون في دول الخليج الأخرى في فتاواه وآرائه، ويطل عليهم بين الفينة والأخرى من قنوات إعلامية خليجية، ولكن ليست سعودية!

ورغم أن المؤسسة السياسية ممثلة في العائلة المالكة لا تنظر إلى الدكتور المالكي بارتياح، خاصة الملك فهد، لأسباب سياسية ومناطقية معروفة.. إلاّ أنها وجدت نفسها غير قادرة على تجاهله أو الإستمرار في مجاراة المتطرفين في المؤسسة الدينية في تبنّي القمع الحادّ تجاهه. فالرجل الذي استبعد من مؤتمر الحوار الأول في الرياض، له من المكانة في نفوس الحجازيين ما يفوق مكانة السياسيين ورجال المؤسسة الدينية جميعهم، وكانت هناك خشية من أصحاب اللون الديني الأحادي أن يتمكن السيد المالكي من تربية أجيال جديدة من رجال الدين ينافسون المؤسسة الدينية الرسمية في الرياض. صحيح أن ما يمكن تسميته بالمؤسسة الدينية الحجازية قد أُضعفت بشكل صاعق وأُقصيت عن الحياة العامة وتمّ تصفية من تبقى من مشايخ الحجاز وقضاته، وهو ما ترك المجال واسعاً لفكر أحادي.. إلا أنّ الأمور أخذت أبعاداً مختلفة في العقد الماضي. فالتطرف الديني، ولّد رغبة مقابلة في ملء الفراغ، فظهرت رموز دينية جديدة في الحجاز، وتعرضت لما تعرض له السيد محمد علوي المالكي، واعتبر ذلك بمثابة احتجاج سياسي على الإقصاء والتهميش.

عودة السيد المالكي الى صدارة الرمزية الدينية للحجازيين عبر واجهة الحوار الوطني، تشير الى تراجع حدّة التطرّف الذي قام بقرار سياسي وسيُضعف بقرار سياسي مماثل. وإذا سارت الأمور

واحدة من أهم محاسن المؤتمر الوطني الذي دعا له ولي العهد السعودي، هي اعترافه بحقيقة التنوع الثقافي والمذهبي في المملكة. وهذه خطوة رئيسية، وإن جاءت متأخرة بعمر المملكة حديثة النشأة، لكنها ضرورية لكي يكتشف المواطنون السعوديون ذواتهم قبل ان يكتشفوا العالم من حولهم بعيون مختلفة وأفهام متعددة.

على هذا النهج، فإن شكل المملكة الديني المتزمت الذي اعتاده الآخرون سيتغير في المستقبل، وسيجد صانع القرار السياسي هامشاً واسعاً من الإجتهادات التي تخرج الدولة من مآزق الفتيا الواحدة والرأي الواحد. إنها بداية لدمج المختلف دينياً، عبر سماع رأيه، وتأطير الخلاف ضمن حدود لا تصيب الدولة ووحدتها في مقتل.

ومع أن ظهور الدكتور السيد محمد المالكي والتحدث لأول مرة عبر قناة التلفزيون السعودي يعد خرقاً للمألوف، فإنّ التحوّل الى تعددية دينية في المملكة سيعزز الإصلاح السياسي ويشدّ من الوحدة التي يخاف عليها الكثيرون من الإنفراط. وهذه التعددية تستدعي وجود تغيير هيكلي في المؤسسة الدينية الرسمية، بحيث تعكس التنوّع المذهبي في المملكة، كما ويستدعي إنهاء حالة الإقصاء للحجازيين من الكليات الدينية والقضاء، وهو ما أشار اليه السيد المالكي مؤخراً في تصريح له تمّ تداوله في منتديات الإنترنت السعودية.

فحسب التصريح المنشور، فإن المالكي قد دعا في مؤتمر الحوار الوطني الى تعديل مقررات التوحيد وحذف الأحكام بالشرك والكفر التي تطال المذاهب الإسلامية. كما دعا الى المحافظة على الآثار التاريخية والنبوية في مكة والمدينة، والتي تشمل المساجد التي تم تدمير اكثرها، والمكتبات كمكتبة مكة المكرمة وهي موقع مولد النبي صلى الله عليه وآله وسلم، والمساجد المنسوبة الى الصحابة رضي الله عنهم.

وطالب المالكي بالسماح للكتب الممنوعة وبينها بلا شك كتبه شخصياً من التوزيع والطباعة داخل المملكة، وكذلك دعا الى أن يتولى قضاء كل منطقة قضاة من أهلها، لأنهم - حسب قوله - أعرف بأمور وعادات وأحوال بلدهم من غيرهم، وإن كانت تجمعهم جنسية واحدة. إضافة الى مطالبته برفع الحظر عن أهالي مكة المكرمة والمدينة المنورة وما حولها والممنوعين من الدراسة في أقسام القضاء بالكليات وفي المعهد العالي للقضاء.

واخيراً طالب السيد المالكي بإعادة النظر في شأن الأساتذة من حملة الدكتوراة الذين أوقفوا عن التدريس بحجة عدم سلامة المعتقد وأحيلوا الى العمل الإداري لأجل خلافات فكرية أو مذهبية لا تخرج عن دائرة الإسلام.

المملكة نصف قارة، جميلة ثرية بتنوعها الذي لم يكشف عن نفسه بعد. لا يسيئ اليها والى أهلها إلا اولئك الذين يصرّون على تعميم ثقافة وفكر أحاديين، ولا يخنقها إلا العسف والإستبداد والإقصاء السياسي.

المملكة تنتظر ولادة من نوع ما. هي على موعد مع التغيير. نتمنى أن لا يكون المولود مشوّهاً، وأن لا ينتظر المولود طويلاً وإلاّ قد ينفجر الرحم!

تيار

الإختطاف السياسي في المملكة

حادث عابر أم نهج يتكرر؟

ناجي حسن عبد الرزاق

تداولت وكالات الأنباء وعدد من المحطات الفضائية تفاصيل اختطاف الأمير تركي بن سلطان من جنيف وذلك إثر إعلانه لبيان يتحدث فيه عن أسباب وطريقة ونتائج إختطافه من قِبل عائلته، حيث إتهم الأمير عبد العزيز بن فهد وزير الدولة ورئيس ديوان مجلس الوزراء والشيخ صالح آل الشيخ وزير الشؤون الإسلامية بتدبير خطفه.

إن النظرة الأولية لبيان الأمير، تشير من وجهة نظر قانونية، الى وصم الفعل بالصفة الإرهابية، بصرف النظر عن كون المخطوف من العائلة الحاكمة أو من خارجها. فالإقدام على عملية اختطاف بالطريقة التي وصفها بيان الأمير سلطان بن تركي تعيد للأذهان حوادث اختطاف سابقة قامت بها جهات سياسية عربية بالنيابة عن شخصيات متنفذة في الحكم. ومن بين أهم حالات الخطف التي لاتزال بعض فصولها مجهولة اختطاف المناضل ناصر السعيد من قِبل جهاز مخابرات قيل أنه تابع لمنظمة التحرير الفلسطينية. وقد غاب المناضل الكبير منذ عام ١٩٨٠، ويعتقد على الأرجح أنه تمت تصفيته في لبنان حيث اختطف.

ولكن ما الذي دفع الأمير عبد العزيز لاختطاف ابن عمه بتلك الطريقة التي لا تخلو من شناعة؟ قيل أن السبب هو خوف بعض رموز العائلة المالكة من ان يقوم سلطان بن تركي بكشف بعض أوراق فسادها، وهو قد فعل ذلك بنحو يسير كتهديد منه، في حين أن العائلة نفسها تعيش منذ اكثر من ثلاثة اعوام وضعاً غير طبيعي وهي بحاجة الى التماسك الداخلي، حتى وإن كان ذلك بشكل ملفق، كما أنها بحاجة الى شيء من الإستقرار والصمت وعدم الكشف عن الملفات التي يبحث عنها كثيرون لنشرها.

يمكن اعتبار حادث اختطاف الأمير سلطان عابراً لو لم تكن هناك سوابق، بعضها ناجح وبعضها فشل. وإن ما زُعم عن محاولة خطف احد المعارضين في لندن قد يتعزز بحادثة الخطف الأخيرة في سويسرا، حيث نُفّذت العملية باستخدام الغطاء الدبلوماسي. وبحسب القانون تبدو عملية الخطف الأخيرة متكاملة الأركان لتسميتها بعملية إرهابية، يمكن في حال افتضاحها او فشلها أن تكلف من قام بها ثمناً باهظاً من الناحيتين السياسية والدبلوماسية.

ما تتلقاه العائلة الحاكمة من ضربات شبه يومية بسبب عجزها عن اتخاذ قرارات إصلاحية استراتيجية، يجعل مطالبات الأمير المخطوف الإصلاحية أشد إيلاماً من أي مطالبات أخرى مماثلة من خارج العائلة الحاكمة. فآل سعود لا يريدون أن تكون مطالب الأمير كالقشّة التي تقصم ظهر البعير. ولكن يبدو أن قرار الخطف، وبصرف النظر عمّن اتخذه، هو قرار يقرّب يضاعف وزن القشّة على ظهر البعير.

وأخيراً قد تعني عملية الخطف بأن هناك تحللا آخذاً بالإتساع بين الأمراء، يضاف الى الصراع المستعر حول تقاسم السلطة بين الجناحين الرئيسيين. ويمكن القول في نهاية المطاف، ان الأمير المختطف، لن يدفع ثمناً باهظاً بعد الآن، فكل ما يمكن ان يفعله المختطفون المنافسون هو حبسه في قصر من القصور، او منع التلفون عنه أو منعه من السفر او التوصل معه الى تسوية من نوع ما (مالية بالدرجة الأولى). والغريب ان أب الأمير هو تركي بن عبد العزيز نائب وزير الدفاع السابق والذي يعيش في المنفى المصري اختياراً منذ أواخر السبعينيات الميلادية.

بمناسبة رحيل الروائي المبدع

محمد العباس★

كرنفال المرحوم عبدالرحمن منيف الاعلامي ليس إلا دلالة على أنه غير معفي من "السعودة". فهنالك من يؤكد بأغلظ الأيمان الصحفية أنه صالح بلاده قبل موته، استنادا الى معلومات وثيقة، وتأكيدات شخصية رفيعة المستوى.

الكل يتسابق لتأكيد هذا التنازل الموقع من الروائي الكبير في دائرة أحوال الوهم بشهادة وتزكية شلة من الأميين.. ولكن لا أحد يمتلك الدليل.

ولأن الحقيقة تنام مع الأموات أحيانا، لن نعرف رقم السجل المدني للروائي الذي لم يفسح له الرقيب هنا، في موطنه سوى رواية "النهايات".

يوم موته تفننت الصحافة الصفراء والخضراء والبنفسجية وحتى الوامضة الكترونيا في تأكيد مواطنيته! وما دمنا في زمن الاختطاف، فقد قيل بعد الحادي عشر من سبتمبر أن الاسلام قد اختطف مثلا.

لننتبه الى محاولات اختطاف منيف من سياقه الانساني.. وحتى لغمزات التأكيد على قوميته أو بعثيته. فهكذا يتم إعدام الشهداء المرة تلو الأخرى.

هنالك من يحاول سعودته ببلاهة أو قسرية أو مكر. كل الصحف استماتت في البحث عن صورة له بالشماغ لتؤكد هذا الانتماء، ولكن محاولاتها باءت بالفشل.

قد يلجأ البعض الى معجزة "الفوتو شوب". ولكن أظن أن أديبا ببراعة منيف؛ وإنسانا بهذا المنسوب من الآدمية عصيّ على الإختطاف.

لدي اقتراح بمناسبة دفنه هناك وهو أن نمارس شيئا من سريالية موت ناظم حكمت؛ فهذا الشاعر الذي دفن بعيدا عن تركيا يوم كانت السلطات العسكرية تتحداه وتتنصل منه، انتبهت على مشارف القرن الحالي الى فداحة جريمتها، فأرادت استعادة رفاته. ولما لم يعد الأمر ممكنا، فقد بات هذا الشاعر شرفا للمكان الموارى فيه. أخذت شجرة من تركيا وغرست بجانب قبره ليكون الوطن كله بجانبه.

فمن يحمل اليوم "برحية" ويغرسها بحب ووفاء الى جانب الإنسان عبدالرحمن منيف؟!

■ ■ ■

أتتذكرون "معتوق" في نسخته الحياتية؟ قبل أن يدخل "شرق المتوسط" كائنا مروياً؟

أتتذكرون عندما كنا
نتأمله خارج الرواية
وداخل الحياة؟ أتتذكرون مسودة عذاباته مبعقة ببصمات أصابعه المرتجفة؟

لقد فعلها منيف وخلّده في رواية. الآن يرتاح "معتوق". خذ دورك خلف جنازته واندب مع مظفر. أظنه سيغادر طاولته في مقهى الهافانا ليشارك في الدفن:

(لقد كنت أحلم وعيا
وفي حلم بالذي سوف يأتي وفاء
ومرت جنازة طفل على حلمي بالعشي
يراد بها ظاهر الشام
قلت: أثانية كربلاء
فقالوا من اللاجئين
كفرت
وهل ثم أرض لجوءا لندفن فيها
وهل في التراب كذلك
مقبرة أغنياء .. ومقبرة فقراء
تلفت في ظاهر الشام
أبحث عن موضع لا يمت لغير منابعه
ندفن الطفل فيه
وقد دبّ فينا المساء
وكان على كل أرض نظام الحوانيت
يتبعنا في الغروب
وكان يشار لنا: غرباء
وحين دنونا لمقبرة ليس من مالكين لها
جعجع الحرس الأموي بنا : فرزت للخليفة
قلت: بل يفرز الخلفاء!
وكان نسيم الطفولة ينضح
مما سقوف الجنازة
بين المخيم والشام
تنصت أين اللقاء؟

جنازة من هذه؟
ولماذا بلا وطن؟
وكلاب الخليفة تنبح من خلفها
والمخيم يحملها راكضا
والشواهد تعرق
قلت: فلتعرقي
واكفر على تلة في البعيد الشتاء
أليست هي الأرض ملك لرب العباد!؟
وهذي الجنازة أصغر من اصبع
فادفنوها).

احتفظوا بنواياكم الحنونة، وحافظوا على طراوة نواة "البرحية". ربما تغرسونها هناك ذات زيارة.
فمثله تشدّ الرحال إليه.
لسنا هناك ويا للأسى.
سيقوم "مرزوق" بمهمة مواراته الثرى. أما "متعب الهذال" فأظنه بعد غيابه الملتبس سيراقب المشهد متخفيا من على مدرجات جبل "قاسيون".

■ ■ ■

الكبار هم من نشعر بعظمتنا عندما ننادمهم. هكذا أحس عندما أقرأ منيف. أحس أني أقرب الى الشرف والنقاء والآدمية. عندما أقرأه أشعر بأن لي معنى، وأن هنالك مهمة متوجبة ينبغي انجازها. ذات حوار عبقري، قال أحد أبطاله لرفيقه: هل ستعترف عندما تعتقل؟
فأجاب: كلا
فرد عليه: هذا السؤال لا يمكنك الاجابة عليه الا عندما تلسعك أول جلدة
فكر منيف هو الأهم. ألم يتنازل في تأصيله للفعل الروائي عن البطولة الفردية لصالح الناس؟
هكذا زرع مكبرات الصوت في حناجر أبطاله ليغنوا معا وبشكل اوركسترالي أنشودة الحياة.
المدهش في أعماله ذلك الديالكتيك الانساني المحير.. الحرية التي رددها حتى صارت أغنيته؛ والفن الرفيع الذي يدعوك أحيانا الى خلع نعليك عند غلاف روايته وشرب القهوة مع أبطاله، أو اصطحاب أحدهم معك الى مقهاك.

■ ■ ■

عندما ترجمت روايته "تقاسيم الليل والنهار" الى الانجليزية، استعان الناشر بمجموعة من المتخصصين في مفردات الحياة الشعبية. ليتهم استعانوا بي لأبين ما خفي عنهم من اللاشعور في كتاباته، وما لا يمكن لمترجم أن يلتقطه. أزعم أن هنالك هسهسات خفية في نصه الروائي لا يدركها الا من عبر برازخه، واعتنق كتابه كعقيدة. كانوا بحاجة الى من يفسر الفرق بين "اغتيال الأشجار" وكيف "الأشجار تموت واقفة".
"المنيفية" كما أسمي فعله الروائي يشبه من ناحية الأثر "المحفوظية" عربيا بل و"الكافكوية" أوروبياً. أظنه الآن اندس بروعة المنتصر في مقبرة الدحداح، في منطقة السادات وسط دمشق.

■ ■ ■

يبدو أنه عام رمادي. أتمنى ألا تستبدل الصبايا بكلاتهن وشرائطهن الملونة بوشاحات السواد.. المهم أن ينتبه الوطن الى أبنائه قبل أن يتذكرهم بعد فوات الأوان، ولا يبقى الا النعي.
أمة لا تقدر مبدعيها هي أمة ملعونة.

■ ■ ■

لا نتفق مع كل ما قاله منيف، وقد أعطانا بأريحيته حق الاختلاف معه. دعوا عنكم الذين يديرون عجلة التاريخ الى الخلف. أوليست الرواية هي "فن التلفت الى الوراء" كما أطّرها ميلان كونديرا؟
هكذا كان يتلفت منيف على الدوام لكنه يسير بنا ومعنا الى الأمام. لم يطلق رصاصة واحدة على الماضي، كما أوصاه امبرتو اكو، ليكسب حقيقة المستقبل.

■ ■ ■

لا كرامة لنبي في قومه. لكن ما يحدث هنا اليوم هو أن أغلفة روايات منيف تنافس أشرطة محمد عبده. إنه كرنفال حقيقي. تتذكرون بالتأكيد الأفلام الهندية عندما يكتشف الأب ابنه بعد سنوات، وبعد أربع ساعات من الدموع والمغامرات والميلودراما!
هناك من يريد اقناعنا اليوم بفيلم "عودة الابن الضال" ولكن تحت عنوان آخر "استعادة الابن الضال"!
لم يعد منيف نكرة. وقد بات عصيا على (السعودة)! كما تمرد أصلا على شرنقة العوربة.
لا أظن أن شماغا يمكن أن يحتوي رأسه العنيد. روائي يترجم الى كل اللغات يريدون العودة به الى أزقة منفوحة.
الحمد لله أنه لم يتسعود والا لحشروه في المقررات المدرسية في كتاب المحفوظات!
منيف الذي تقاسم مع جبرا "شارع الأميرات" ومراسم الفنانين والمقاهي، وحتى الحبر والأنفاس في رواية مشتركة، أيمكنه أن يرضى بوصايا الرؤساء الأبديين للأندية الأدبية؟!
أظن أن وصية أمل دنقل "لا تصالح" نزلت فيه. أنبهكم الى أن المستثقفين وأنصاف المثقفين سيظهرون بعد أيام صورهم التي التقطوها معه لفضول السياح، وأظن أن من الأولى أن نفهم ما الذي أراد منيف أن يقوله. لا ينبغي أن نقوّله، ولكن لا بأس أن نؤوله. فكل حياته حمولات. ولي سؤال: أرأيتم مثقفا عربيا حقيقيا لا ينطبق عليه وصف معتقل سابق؟
وترى كم هي المسافة بين المثقف الحقيقي والسياسي الفاعل؟

* **كاتب وناقد سعودي**
(نقلا عن منتدى طوى)

رسالة من الحاضر دائماً رغم ظلمة القبر:

الأنظمة القمعية مصيرها العزلة والسقوط

عبد الرحمن منيف

يطيب لي أن أتوجه إلى مؤتمركم بهذه الرسالة المفتوحة، بصفتي روائياً عربياً تعنيني بصورة كبيرة هموم شعبي، وأيضاً بصفتي أحد قدامى ضحايا حقوق الإنسان.

لا أكتمكم، بداية، أنني ترددت طويلاً في توجيه هذه الرسالة، لقناعتي أن قضايا الأفراد لا تعني الكثير إزاء الخروقات والانتهاكات الفظة المتزايدة التي تقع على مجموعات كبيرة، وحتى على بلدان بأكملها، في جو من التجاهل ومن تواطؤ البعض، ولكن قررت في النهاية، ورغم التأخر أن أحسم التردد، وأن أتوجه إليكم بهذه الرسالة، معتبراً وصولها متأخرة خير من أن لا تصل أبداً، لأن موضوعها بمقدار ما هو خاص فأنه عام في نفس الوقت ويعني الكثيرين.

اسمحو لي، في البداية، أن أحيي مؤتمركم، وأن أعبر عن الاستبشار، والثقة بمستقبل حقوق الإنسان، إذ مجرد انعقاد مؤتمر عالمي لمناقشة هذه الحقوق، والتأكد في الالتزام بها، يلاقي ترحيباً واهتماماً كبيرين، فالحدث، بحد ذاته، دليل على ما يستشعره المجتمع الدولي في وجود كم هائل من تجاوز الحكومات على حقوق الأفراد والجماعات، ويشير إلى ضرورة الوصول إلى صيغ عملية ومراقبة فعالة لكي لا تستمر هذه التجاوزات ومعالجة القائمة منها.

والمؤتمر أيضاً، الآن وفي المستقبل، يفترض أن يكون المكان الملائم الذي يلتقي فيه الذين سلبت حقوقهم وأولئك الذين سلبوها، لتجري المساءلة والمحاسبة عن الأسباب والدوافع التي أدت إلى وجود هذه الحالة غير القانونية وغير المنطقية، خاصة وأن استمرارها يشكل تهديداً للمجتمعات ويستنزف طاقاتها، كما ويعرض الأنظمة، مهما بدت قوية، إلى العزلة فالنقمة فالسقوط، لأن الحكومات التي لا تحترم شعوبها، ولا تعترف لمواطنيها بالحقوق الأساسية، لا يمكن أن تقابل إلا بالمثل، فالمواطن يمتثل لمن يصون كرامته، ويدافع عن حقه، ويعمل على حمايته في الداخل والخارج، وييسر له حرية الحياة والعمل والتعبير، أما إذا حرم المواطن من هذه الحقوق الأساسية، وتعرض إلى الاضطهاد والأذى فعندئذ لا يمكن أن تطلب منه أداء الواجبات والدفاع عن النظام، والاستمرار في الصمت أيضا!

وبداية الوصول إلى صيغة بين طرفي العلاقة، أي بين الحكومات والمواطنين، أن يكون هناك قانون، وأن يمتثل الجميع لهذا القانون. والقانون هو النظام الأساسي الذي يحدد الحقوق والواجبات، وهو الذي يحدد طبيعة العلاقة بين الطرفين، ولذلك لابد أن تراعى في وضعه وإقراره إرادة ورغبات ومصالح الذين سيمتثلون له ويرضون به. ولذلك فإن البلد الذي يفتقر إلى مثل هذا القانون، مطلوب منه كخطوة أولى وأساسية أن يشرعه ويجب أن يتم ذلك من خلال صيغة يرتضيها المواطنون، وأن يساهموا فيها.

والبلد الذي يعتبر عضواً في الأسرة الدولية وممثلاً في الأمم المتحدة يجب أن يخضع للمواثيق الدولية، وأن يلتزم بالشرائع التي أقرتها الأمم المتحدة، بما فيها الشرعية الدولية لحقوق الإنسان. والبلد الذي يعتبر نفسه مسئولاً مع الآخرين في رخاء واستقرار النظام الدولي، ويرتبط بعلاقات الصداقة والتحالف مع الدول الديموقراطية في العالم، يفترض أن يلائم وضعه مع منطق العصر وضروراته، بحيث يصبح فعلاً جزءاً في المجتمع الدولي بنظامه ومؤسساته والتزاماته، أي أن يتمتع مواطنوه بما يتمتع به مواطنو الدول الديموقراطية، بما في ذلك حق التعبير والانتخاب والاختلاف. ولذلك فعلى مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان أن يسأل: من هي الدولة الوحيدة في العالم التي لم توقع، حتى الآن، على الوثيقة الدولية لحقوق الإنسان؟ إن الإجابة على هذا السؤال تضعنا في

في عام ١٩٩٣ كتب الروائي الراحل عبد الرحمن منيف رسالة لمؤتمر حقوق الإنسان المنعقد في فيينا، أوضح فيها ما يعانيه من انتهاك لأبسط حقوقه كمواطن سعودي. نعيد هنا ما كتبه، حتى لا يقتل بيننا مبدعون آخرون وحتى لا يرفع الجهل والتطرف والإستبداد رايات النصر على أجسادنا.

مواجهة الحقيقة القاسية. وعلى مؤتمر فيينا ألا يكتفي بالسؤال، عليه أن يلزم الذين لم يوقعوا بالتوقيع، وعليه أن يحملهم لتسوية أوضاعهم كي تتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة، وعلى مؤتمر فيينا أيضاً أن يشرف ويراقب ويتابع لتصبح حقوق الإنسان حقيقة واقعة وليست مجرد رغبات وأماني أو قيماً أخلاقية فقط. يضاف إلى ذلك أن الديموقراطية أصبحت شعار العصر الذي نعيش فيه، وكانت المدخل للتغيرات الكبيرة التي جرت في إنحاء متعددة من العالم خلال السنين الأخيرة، فإذا افترضنا صحة هذا الشعار، وأيضاً الذي يحدد الموقف من الآخر، فيجب ألا يتجزأ، ويجب ألا يقتصر على دول بذاتها وإعفاء الأخرى، أو غض النظر عن ممارساتها وهذا أحد واجبات مؤتمر فيينا لكي تكتسب قضية حقوق الإنسان مصداقيتها وفعاليتها.

بعد هذا العرض الذي لاشك أن مؤتمر فيينا على دراية به، أنتقل في العام إلى الخاص لكي أقدم نموذجاً:

لقد حملت جنسية العربية السعودية منذ مولدي باعتبار أن أبوي من المتمتعين بها، وحصلت على جواز السفر السعودي حين بدأت دراستي، وظللت أحمل هذا الجواز سنوات طويلة، وفي صيف عام ١٩٦٣، أي قبل ثلاثين سنة تماماً، حين طلبت تجديد الجواز في السفارة السعودية بدمشق، سحب مني بناء لتعليمات من مراجع عليا، كما أبلغت، ولم يعد إلي رغم مطالباتي المتكررة، مما الحق بي أذى كبيراً ومستمراً منذ ذلك الوقت وحتى الآن. وإذا كان الأذى قد اقتصر علي في المرحلة الأولى، فقد طال أولادي فيما بعد، الأمر الذي يعتبر خرقاً فظاً ومتعسفاً لحقوق الإنسان، وانتهاكاً لحق طبيعي لا يجوز المس به بأي حال من الأحوال. إن جنسية المواطن، أي مواطن، حق طبيعي وليست منحة تعطى وتحجب، وبالتالي لا يمكن لأحد أن يسلب هذا الحق أو أن يمنعه.

لقد مضت هذه الفترة الطويلة دون أن تبادر حكومة العربية السعودية لإصلاح هذا الخطأ، وبنفس الوقت لم ألجأ إلى التشهير، وإنما واصلت المطالبة بحقي. وإذا كان سحب جواز السفر قد حدث دون سبب واضح أو معلن، فإن كتاباتي الروائية أصبحت، لاحقاً، الحجة لهذا الأجراء، علماً بأن أياً من رواياتي لم يأخذ طريقه إلى النشر إلا بعد عدة سنوات من سحب الجواز، ولا حاجة للإشارة هنا أن الرواية، أية رواية، عبارة عن عالم يتخيله الروائي ويبنيه وفقاً لشروط فنية، وبالتالي يجب ألا يفسر بشكل متعسف أو يسقط على حالة بذاتها، وبالتالي يعتبر سبباً للمساءلة ثم الإدانة: إن حرية التعبير حق معترف به في جميع دساتير العالم، واستناداً لهذا الحق يستطيع الإنسان أن يختلف وأن يعترض وأن يرفض، ومع ذلك يكون أميناً على حياته ومتمتعاً بجميع حقوقه، هذا في الشأن السياسي المباشر، فماذا لو أقتصر التعبير على الخيال الروائي؟ وكيف يعاقب الإنسان على النوايا وليس على الأفعال؟ وإذا اعتمدنا على النصوص القانونية البحتة التي تؤكد أن لا عقوبة إلا بنص، وأن النصوص في تاريخ وضعها ولا تمتد إلى ما قبلها، فكيف توقع العقوبة دون نص، وتمتد إلى فترات سابقة؟ ليس ذلك فقط، أن في جملة القواعد القانونية الثابتة أن الجريمة، على فرض وقوعها، تبقى شخصية، أي لا تتجاوز مرتكبها إلى آخرين لا علاقة لهم بها، فكيف تصبح جماعية وتطال آخرين ليسوا طرفاً فيها؟

إن الحالة التي أعرضها أمام مؤتمركم نموذج لتجاوزات كثيرة وقعت ولا تزال تقع حتى الآن، وأية محاولة للاعتراض عليها، لكشفها.. لوقفها، تعرض من يقوم بذلك إلى الأذى، بما في ذلك حجز الحرية والمنع من العمل أو السفر، وربما أمور أخرى، والمثل القريب البارز ما حصل في الشهر الفائت، شهر أيار ١٩٩٣، إذ تعرضت اللجنة التي تكونت في العربية السعودية من أجل تقصي الحقائق في انتهاكات حقوق الإنسان إلى الملاحقة والعقاب.

إنني إذ أعرض أمام مؤتمركم هذه القضية، أضعها في الإطار العام لمحنة حقوق الإنسان في بلدي، راجياً أن يتولى مؤتمركم التدقيق في الحالات الكثيرة المتشابهة، وأن يعمل على وضع حد للتجاوزات، وأن يحمل الحكومة المعنية وقفها.

إن مؤتمركم يمثل أملاً للكثيرين، ويشكل ملاذاً لمن وقعت عليهم التجاوزات ونالهم الأذى، ولاشك أبداً في أنكم ستبذلون أقصى الجهد من أجل الدفاع عن الإنسان وحريته وكرامته.

وتقبلوا فائق التقدير، متمنياً لمؤتمركم النجاح في مهمته الإنسانية والحضارية.

بالألوان

مملكة توقف قلبها

تتوقف الدولة أيام الحج.. وتتوقف أيام العيد وفي رمضان وفي فترة الصيف. لا يداوم المسؤولون خاصة الأمراء في مكاتبهم إلا ما يقارب من ثلاثة أشهر في السنة، من حيث عدد الساعات المقررة يومياً للعمل.

المملكة لا تساير الزمن، وحكامها لا يعيشون واقعهم ذي الإيقاع السريع.

كنا نشكو من بطء الإجراءات.

والآن نشكو من توقف العمل، رغم ما يحيط البلاد من رزايا ومستقبل مجهول.

نريد شيئاً يبعث فينا الأمل بأن هناك ما هو أبعد من النوايا الى الفعل.

نريد شيئاً نبدأ منه لحل مشاكلنا الإقتصادية.

ونريد بصيص ضوء لحل مشكلاتنا السياسية.

بل حتى الأمن الذي كان إحدى المسلمات صار عزيزاً هذه الأيام بسبب تصاعد العنف والتفجيرات والموجهات.

كل شيء متوقف في المملكة عدا الروتين المعروف الذي يفرخ بين يوم وآخر مشاكل تضاف الى مشاكلنا.

وسبب التوقف هو العقول المتوقفة نفسها والتي تدير البلاد وكأن الكون متوقف مثلما هي تلك العقول.

الجميع عليه ان ينتظر..

ينتظر المواطن القاضي، وينتظر الموظف، وينتظر الوزير، وينتظر الأمير.

ينتظر قراراً سياسياً واقتصادياً وأمنياً وفكرياً.

كل شيء يوحي لك بأن لا شيء في المملكة يسير بشكل طبيعي.

كل شيء يوحي لك بالجمود والترهل والتشظّي.

لم تعد المؤسسات والوزارات والقرارات واللجان تعني شيئاً لدى المواطن.

الكلام الكثير عن الإصلاحات لا يعني شيئاً إن لم يرافقه فعل وعمل لم يأت حتى الآن فيما الأمل يخبو في النفوس التي يعتمل فيها الغضب والألم والحدّة.

لا بد من الخروج من هذه الدوامة. دوامة الصمت، ودوامة الروتين، ودوامة التوقف والترهل، ودوامة القرارات المعلبة.

لا بد من نفوس شابة متوثبة تهجم على المشاكل فتصارعها، لا أن تستسلم للفيروسات القاتلة التي تضعف بنية الوطن والدولة يوماً بعد آخر.

لا بد من عقول متحررة تسابق الزمن بأفكارها وعطائها، وإلا فلن نجد شيئاً نبكيه بعد اليوم.

نريد وجوهاً غير كالحة، غير مستهلكة، وضمائر نقية طاهرة بحب الأرض والإنسان.

ونريد من المفسدين من وزراء وأمراء أن يرحلوا فلقد طال بهم الأمد، وطالت بسببهم الأزمة.

نريد مخرجاً من مآسينا.. ثقب ضوء يبعث فينا شيئاً من الأمل بأن هناك من غد أبيض.

دور العامل الديني في التحول الديمقراطي في السعودية

إجتماع الأضداد

فؤاد ابراهيم

ورغم ذلك، يبقى لبلادنا (خصوصية) فريدة حتى في التناظرات الايديولوجية تماماً كفرادتها في الجمود السياسي والتحولات الاجتماعية والاقتصادية والامنية الخاطفة. وتنبىء حركة الافكار المتدفقة وسط أطياف سياسية وفكرية متنوعة في السنوات الأخيرة عن أن تدشينات سريعة قد وضعت لمرحلة تناظرات ايديولوجية حامية قادمة، وهي غالباً ما تكون تمهيدات ضرورية في التغيير السياسي والاجتماعي. وبطبيعة الحال، فإن دورة الجدل تجذب اليها ليس فقط الموضوعات الاشد ارتباطاً بموضوع التغيير، بل والقوى الفاعلة والمستفيدة أو المتضررة في أي تحول داخلي شكلي أو جوهري.

وإذا كانت إعادة إحياء المخزون الايديولوجي لدى القوى السياسية والاجتماعية بكل السفسطائية المندغمة فيه تفضي الى تحريك الجدل حول موضوعات ستكون جزءا حميمياً من الثقافة السياسية في مرحلة لاحقة، وأيضاً الى استرداد جزء من عافية الخيارات المؤجلة لدى الدولة وكثير من قطاعات المجتمع في الوصول الى مرحلة يكون الاصلاح السياسي بعناوينه ومضامينه المتشابكة قاعدة انطلاق جماعي فإن الانتاج الردىء للنقاشات المتوارثة حول قائمة الثنائيات الجدلية بين الدين ومنتجات الحداثة وإمكانية أو استحالة اللقاء بينها، قد يفسّر جزئياً على الاقل بوصفه تبديداً للوقت الأصلي والاضافي لعملية التحول والانتقال الى المرحلة النهائية من دورة الاصلاح السياسي التي لم يتقرر موعد نهايتها الحاسمة. ولكن، مهما يكن، ستفتح المرحلة القادمة الباب على حمى نشاط جدلي واسع النطاق وعميق حول موضوعات مستخرجة من المخزونات الايديولوجية لدى الطيف الواسع من القوى السياسية والاجتماعية في المملكة. ولا شك أن موضوعة الديمقراطية من حيث التعالق بينها وبين الثقافة السائدة إما نفياً أو إثباتاً تمثل واحدة من الموضوعات الجدلية في حركة أفكار بلادنا اليوم والغد القريب، مع التذكير بأن طبيعة المقاربات لهذا الموضوع ستختلف كلياً عن الكليشيات الرسمية المكرورة، والتي يراد منها الاحتفاظ بموقع دفاعي متقدم عن السلطة السياسية، والتي ترى في الاسلام نقيضاً أيديولوجياً وعملياً للديمقراطية، درءا لاهتزازات محتملة في مشروعية التأسيس الديني للدولة.

ليس هناك حاجة للقول بأن الاسلام يمثل دين الدولة الرسمي وهو الدين الذي يعتنقه ويمارسه الغالبية المطلقة من المجتمع. فالاسلام يمثل المرشد للافراد في كافة جوانب الحياة تقريباً، وبالتالي فإن المعيار الديني يحكم سلوك ومواقف الافراد والجماعات. لا ينفي ذلك وجود قوى الحداثة التي تصدر عن منهجية ليبرالية وتحقق وجودها وانتشارها وسط مساحة اجتماعية محدودة. إن هذا التكثيف الشديد والعام للخارطة الاجتماعية على خلفية دينية وايديولوجية يتطلب فصلاً دقيقاً بين المواقف الايديولوجية سيما حين يصبح الحديث عن تفسيرات متباينة للنص الديني، وبالتالي مرجعيات دينية تؤول في نهاية المطاف الى انفراز أشكال متعددة للاسلام، ليس في الدائرة الاسلامية الكلية فحسب، بل داخل الدوائر المذهبية الفرعية. وهذا يعني نفي إمكانية إعتماد (الاسلام المعياري) في التعبير عن الموقف الشعبي العام، أو تمثيل الرؤية الدينية الكلية، وبالتالي فنحن نتعامل هنا مع تصورات دينية حيال قضايا ذات طبيعة اشكالية أو خاضعة للجدل حين تكون في مورد منافسة ومقارنة، كما في مثال الديمقراطية.

هذه المقدمة التمهيدية تنقلنا الى صلب موضوعة العلاقة الاشكالية بين الثقافة السائدة والديمقراطية، ففي المستوى العام، مازال الجدل النمطي حول الاسلام يدور حول إمكانية وفرص توافقيته أو تعارضه مع الديمقراطية. في الغرب يقدّم الاسلام، كباقي الاديان، باعتباره نقيضاً موضوعياً ومعوّقاً لمفهوم الديمقراطية، وفي المقابل تقدّم الرسمية السعودية الديمقراطية باعتبارها نقيضاً عقدياً للإسلام ولـ (خصوصيات) المجتمع. وبالتأكيد فإن هذين الموقفين لا يعكسان أكثر من نصف الحقيقة أو النصف المطلوب استعلانه، لأننا ندرك تماماً بأن النصف الآخر يخفي سر الموقف.

الغرب وديمقراطية المصلحة

لاشك أن موقف الغرب من الاسلام يأتي جزئياً وفي منظوره التاريخي والايديولوجي كاستدعاء لتجربة الصراع بين الكنيسة والدولة بحمولتها العلمانية،

إن الانقطاع المفاجىء للتيار السياسي بعد الاعلان عن الانظمة الثلاثة في مارس ١٩٩٢ ومتولياته لم يخمد الوعي بضرورة التغيير بقدر ما جمّد الفعل الناتج عنه، وهذا ما يفسّر الانتقال العاجل من لحظة فعل الى آخر غير منتسب اليه من حيث تسلسل الفعل التاريخي، ولكنه بالتأكيد عاكس دقيق لتحولات الوعي، التي تطمح الى إنجاز حركة أفعال موازية.

والتي أسفرت عن فصل نهائي بينهما لصالح الدولة ذات السيادة الشعبية فيما تمت إزاحة الكنيسة والدين عموماً الى خارج الشأن العام وحصره في الشأن الفردي. هذا الموقف النمطي لا يقلل، ومازال الكلام عن الموقف الغربي من الاسلام، من تأثير القراءات المباشرة للنص الديني أو تفسيراته المنسوبة الى مدارس فكرية تحظى بتأثير شعبي واسع، كما لا يمكن استبعاد دور العامل السياسي في تشكيل مواقف ذات صفة ايديولوجية. فقد لحظنا منذ انهيار الاتحاد السوفيتي في نهاية التسعينيات كيف تحوّل الموقف الغربي من الاسلام في شكله التقليدي السعودي من وصفه سلاحاً ايديولوجياً فاعلاً يحارب جنباً الى جنب الرأسمالية ضد الايديولوجية الشيوعية والمعسكر الشرقي عموماً، الى ادراجه في رأس قائمة الخصوم الايديولوجيين والحضاريين للغرب. وفي سياق إعداد الترتيبات الايديولوجية الخصامية ضد الاسلام، كان الموقف من دمقرطة الشرق الاوسط خصامياً هو الآخر، سيما مع نجاح الجماعات الاسلامية في الانتخابات البرلمانية في الجزائر والنقابية في مصر عام ١٩٩٢ حيث بدأ يتبلور موقف غربي من الاسلام بنزعة شبه شوفينية، يقوم على إعتبار الشعوب الاسلامية غير مؤهلة لمرحلة الديمقراطية لأنها ستسيء استخدامها، ولذلك فإن تصدير الديمقراطية الى شعوب غير ديمقراطية تكويناً أي (ديمقراطية بلا ديمقراطيين) كما عنوّن ذلك وزير الثقافة والمفكر السياسي اللبناني كتاباً بتحريره، سيفضي الى تمكين قوى التشدد من إدارة فوهة المدفع نحو الغرب بطريقة ديمقراطية.

لقد ظل الغرب، وبوجه خاص الادارة الاميركية، متردداً في تشجيع الديمقراطية في السعودية بسبب الخوف من اختطاف الديمقراطية من قبل جماعات دينية متطرفة، ستهدد المصالح الغربية. ومن سوء حظ بلادنا أنها كانت النموذج الاكثف استعمالاً في حظر تصدير البضاعة الديمقراطية على خلفيات ايديولوجية وسياسية واقتصادية واستراتيجية. فقد رفعت مراكز البحث الاستراتيجي المتخصصة في الشرق الاوسط توصياتها الى مطبخ القرار في الادارة الاميركية تحذر من أن السعودية ودولاً عربية أخرى تعتبر مناطق غير مأمونة ديمقراطياً، بسبب وجود تيارات دينية متشددة مؤهلة شعبياً لسرقة التجربة الديمقراطية وتحويلها الى وسيلة لاقتناص السلطة وفرض نظام ديكتاتوري مناهض للمصالح الغربية. وقد حظيت تلك التوصيات بإهتمام خاص لدى الادارة الاميركية بوجهيها الجمهوري والديمقراطي، ولذلك قابلت الدعوات الاصلاحية في بلادنا بقدر كبير من الاهمال وأحياناً المعارضة، كما ساهمت مراكز البحث الاكاديمي في تعزيز النظرة السلبية تجاه دمقرطة الشرق الاوسط بنفس الذريعة، أي أن الديمقراطية ستمنح الجماعات الدينية المتشددة فرصة ذهبية للوصول السريع الى السلطة وتالياً تهديد المصالح الغربية الاستراتيجية في المنطقة. ولكن، ومن سوء طالع الغرب أن يأتيه التهديد هذه المرة في عقر الدار وعلى يد أفراد الجماعات ذاتها التي تلقت تدريبات في معسكرات كان الغرب يشرف عليها منذ حملات الجهاد ضد الاحتلال السوفييتي لأفغانستان عام ١٩٧٩. فقد أدّت موجة الطائرات الانتحارية في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ الى تبديل المشهد الكوني سياسياً واستراتيجياً، وكان الضالعون ممن تدربوا على يد جنرالات في الجيش الأميركي ووكالة الاستخبارات المركزية. إن المفاجأة الكبرى غير السارة للولايات المتحدة، كشفت عن أن معارضة الديمقراطية في دول محافظة خشية تهديد مصالحها الاستراتيجية قد حققت نتائج عكسية، فقد جاء التهديد من باطن هذه الدول، بل وتحديداً من الدولة الحليفة التي وصفت بأنها (وكر الارهاب)، الامر الذي أدى الى تصديع الذريعة القائلة بأن الديمقراطية تمثل مكافأة مجانية للتيارات الراديكالية في المناطق المصنّفه في قائمة الاعداء للديمقراطية وللغرب عموماً.

إن تحوّلاً حذراً بدأ في الموقف الغربي من مشروع الدمقرطة في الشرق الأوسط، وتحديداً قبيل الاحتلال الاميركي للعراق، حيث بدأ الحديث عن خارطة جديدة للشرق الاوسط تقوم على مبدأ الشراكة، وتؤكد على خيار الاصلاحات السياسية والاقتصادية والمؤسساتية في عدد من دول المنطقة. وقد لحظنا تحوّلاً في اللهجة السياسية الاميركية والغربية عموماً حيال موضوع الديمقراطية، الذي بات يطرح مفصولاً عن إشكالية التعارض أو التوافق مع الاسلام، وإنما تم إدراجه ضمن الرؤية الاستراتيجية الاميركية في المرحلة القادمة، بعد إعادة ترتيب الوضع الاقليمي وإعادة إنتاج للمركزة الغربية في منطقة الخليج.

لقد كشفت أحداث ما بعد الحادي عشر من سبتمبر بأن تأجيل خيار تشجيع الديمقراطية في الشرق الأوسط كبّد الغرب خسائر فادحة، كونه وضع نفسه أمام خيار مزدوج وإنتقائي كان يشجعه في مجاله الجغرافي وينبذه في مجال مصالحه الاستراتيجية، ولكنه في نهاية المطاف وجد نفسه أمام حقائق على الارض ولم يعد هناك مهرب نجاة سوى بالاعتراف بها والتعامل الجاد معها. إن دعم التيارات الاصلاحية في المناطق المحظورة ديمقراطياً وإن لم يكن ناشئاً عن موقف مبدئي لدى الغرب الا أن متغيرات الواقع السياسي في منطقة المصالح الاستراتيجية تفرض تغييراً في الموقف لصالح التيارات الاصلاحية المدعومة شعبياً.

يتحدث كثير من المسؤولين الأميركيين وبخاصة القريبين من الشأن السياسي السعودي بأنهم كانوا غير قادرين على تشجيع الديمقراطية في السعودية بذريعة عدم وجود قوى سياسية فاعلة في هذا البلد تناصر المشروع الديمقراطي، ولكنهم اليوم في حالة مواجهة مع موقف تاريخي لابد أن تلتزم به الادارة الاميركية، حتى لا تكرر الخطأ الفادح في التجربة الايرانية، فهناك تيارات سياسية متنامية في السعودية تتبنى الخيار الديمقراطي ولابد من إسنادها ضمن خطة محاربة الارهاب.

الحكومة وديمقراطية الضرورة

لقد شهد الموقف الرسمي من الديمقراطية تطوّراً لايزال حتى الآن شكلياً الى حد ما بالنظر الى التغييرات السطحية في الوضع السياسي العام، ولكن مؤشرات عديدة تفيد بأن التغيير سيطال الجوهر السياسي وربما الايديولوجي للدولة. ويعود الموقف الرسمي من الديمقراطية أساساً الى عهد الملك فيصل من خلال تصريحه المشهور (دستورنا هو القرآن) والصادر في غمرة المماحكات الايديولوجية بين النظامين الناصري والسعودي وتنامي النبرة الدينية في الخطاب السياسي السعودي. نتذكر ايضاً انشقاق جماعة الامراء الاحراء من البيت السعودي الحاكم في عهد الملك سعود، وتقديم مقترح دستور جديد للمملكة من قبل الأمير طلال والذي نشر على هيئة كرّاس بعنوان (رسالة الى مواطن)، وتصنيف السعودية في أدبيات الاحزاب القومية العربية (الناصرية والبعثية والاشتراكية) كمثال للرجعية الدينية، اضافة الى التقارير الصحافية المتوالية من قبل الاعلام الاجنبي بعد استعمال النفط كسلاح سياسي عام ١٩٧٣ والتي عرّضت بالنظام السياسي في المملكة ووصفته بالتخلف. أحداث متوالية ساهمت في تصليب الموقف الرسمي من التغيير السياسي وعززت الميول المحافظة لدى القيادة السياسية، وبالتالي أوقفت عجلة الاصلاح في جهاز الدولة.

لقد أعاد الملك فهد استعمال ذات الكليشه في تصريحات ومقابلات صحافية عديدة، ولعل آخرها كانت لصحيفة (السياسة) الكويتيه عام ١٩٩٢، في سياق محاولة بائسة لاحتواء ردود الفعل الناشئة عن الاحباط الواسع لدى القوى السياسية والاجتماعية في الداخل من المضامين الهزيلة للانظمة الثلاثة. إن اجترار مقولة (دستورنا القرآن) من قبل بعض الامراء والسفراء لا تعدو أكثر من استهلاك لبضاعة بعد انتهاء مدة الصلاحية بفترة طويلة، بالنظر الى أن مثل هذه التصريحات تستهدف في الأساس الدفاع عن قضية ضعيفة.

يستدعي هذا تسليط الضوء على دور العامل الديني الحاسم في عملية التحديث التي مرّت بها المملكة طيلة عقود التنمية وتحديداً منذ بدء الخطط الخمسية عام ١٩٧٠، حيث لجأت الدولة الى إستعمال المؤسسة الدينية بأذرعها المتنوعة لجهة احتواء المؤثرات الثقافية والسياسية المصاحبة لبرامج التحديث. بكلمات أخرى، لقد ألحّت الحكومة بشدة على تحييد المفاهيم الديمقراطية ووقف انتشارها جنباً الى جنب عملية التحديث التي شهدتها البلاد منذ منتصف السبعينيات، ولذلك منحت رجال الدين تفويضاً مفتوحاً من أجل

ملاحقة الظواهر الاجتماعية الجديدة، وبلغت حد التدخل في خصوصيات الافراد من قصات الشعر ونوع اللبس الى سوق الناس الى المساجد بالعصا، وصولاً الى حظر الانشطة السياسية والثقافية واعتقال اعضاء في احزاب قومية ويسارية واخضاعهم لموجات تعذيب قاسية. لقد نجحت الدولة الى حد بعيد في إحتواء التأثيرات الفكرية والسياسية لموجة التحديث، وعلى حد وزير سعودي سابق (إننا نجحنا في استيراد التكنولوجيا بدون أيديولوجيا).

ولكن التحوّلات الاجتماعية الداخلية وهكذا المتغيرات الاقليمية والدولية لعبت دوراً مركزياً في الدفع باتجاه كسر الجمود السياسي الداخلي وتغيير الخطاب، في ظل تفاقم أوضاع داخلية اقتصادية وأمنية وسياسية لم تعد تحتمل تدليكاً لفظياً ومعالجات سطحية عابرة.

لا يبدو الآن أن هناك من داخل العائلة المالكة من يرغب في وضع الاسلام كجزء من لعبة لفظية ليس الغرض منها سوى تحقيق مكسب سياسي محض. ولكن بالتأكيد هناك أغلبية حاكمة ترى في الديمقراطية خطراً مؤكداً على مستقبل الحكم في السعودية، ولابد من الاستعمال الكثيف للخطاب الديني من أجل ازالة الخطر وآثاره المستقبلية. ولكن يبقى أن ثمة متحوّلات داخلية تفرض إحداث تغييرات جوهرية في الخطاب السياسي للدولة، إذ لم يعد الحديث يدور الآن حول (خيارات) بل عن (ضرورات) تملي نفسها على الدولة ولابد من تبنيها طوعاً أو كرهاً، فالأزمة تعصف بأوضاع البلاد في اتجاهات مختلفة وأن حفنة الخيارات التقليدية المستعملة فقدت مفعولها الترويضي، وبدأ الجميع يفسح الطريق أمام الاصلاح السياسي بمضمونه الديمقراطي للدخول من منافذ الدولة التقليدية وغير التقليدية. ولابد أن خطاباً سياسياً حديثاً يتخطى الرقاب ليستقبل القادم الجديد، فثمة قرار إصلاحي لا يقبل الارجاء، وأنه يتسلل الى الفضاء المعتم بالرغم من كل محاولات الممانعة، فمفردات الاصلاح باتت جزءا أساسياً من نسيج اللغة السياسية اليومية الرسمية والشعبية على السواء.

الخيار الشعبي

ثمة جبهة ثالثة باتت جاهزة الآن للمشاركة في المداولات الفكرية والسياسية حول الديمقراطية، حيث يتصاعد الجدل حول الموضوع وبوتيرة عالية وسط أطياف سياسية متنوعة، في سياق التدافع الجماعي نحو الخطوط الامامية للاصلاح السياسي في بلادنا.

في المستوى العام يمكن القول بأن كثيراً من الجماعات السياسية في السعودية تناصر البديل الديمقراطي بكونه ضرورة للدولة والمجتمع من اجل تسوية الازمة المتنامية في مجالات عديدة. يمكن ملاحظة ذلك بوضوح في الصحافة المحلية، والنقاشات الدائرة في مواقع الحوار على الانترنت، وفي العرائض التي رفعت الى ولي العهد منذ يناير العام الماضي، والتي ضمت أسماء عدد كبير من الاسلاميين. إنه مؤشر معبّر أن يكون مناصرو الديمقراطية في حالة تزايد سريع، وينبّه الى تحوّلات فكرية وسياسية عميقة في المجتمع والدولة.

إن استفحال الأزمة الشاملة والرغبة الجامحة نحو العثور على خيارات حل حاسمة لها قد يسدل بصورة مؤقتة ستاراً على الجانب الايديولوجي منها، ولكن هذه الخيارات مهما تكن طبيعتها لا تنيم الميول الفكرية لدى القوى السياسية والاجتماعية. فالديمقراطية اليوم ينظر اليها كخيار حل لأزمة الدولة، ولكن ما إن تبدأ مرحلة الاستحقاقات فإن مناظرات حامية وواسعة ستبدأ على وقع انفرازات سياسية وايديولوجية. فإن ما يحوز على اجماع القوى السياسية في المملكة لا يترجم اصطفافاً ايديولوجياً ولربما كانت وثيقة (الاصلاح الدستوري أولاً) فارزة مبكرة داخل التيار الاصلاحي العام، ولكن هذا الاجماع يعكس الى حد كبير توافقاً على مبدأ الاصلاح الشامل، بصرف النظر عن الدمغة الايديولوجية المسبوغة عليه من قبل عناصر التيار الاصلاحي على تباين توجهاتهم الفكرية والسياسية.

خارج التيار الاصلاحي العام، هناك فئات نابذة للتغيير، مهما كانت درجته وعمقه واتساعه، وهي تنبذ الديمقراطية لا على أساس ايديولوجي فحسب، بل وعلى أساس معادلة المصالح والخسائر، وهناك فئات ترى في الديمقراطية خطراً عقائدياً وفق منطق صراع الحضارات. تجادل الجماعات الدينية المحافظة في المملكة بأن الديمقراطية ستفتح الباب امام القيم الغربية الفاسدة للانتشار في البلاد وقد تستعمل الديمقراطية كذريعة للغرب من اجل احتلال المملكة، الارض الأكثر قداسة في الارض. وهذا الجدل يخفي في جانب منه خوفاً مشروعاً بالنظر الى تجربة الاحتلال الاميركي في العراق والصورة النمطية المرسومة عن الحضارة الغربية، ولكن الجزء الآخر هو الخوف من الخسارة في ظل التجربة الديمقراطية التي تفرض توزيعاً للأدوار وتخفيضاً لقوى مهيمنة لصالح قوى أخرى حديثة أو منافسة.

وعلى أية حال، فإن الفئات التقليدية تفقد كثيراً من رصيدها الشعبي والسياسي حين تقارن بالانثيال المتعاظم من قبل فئات اجتماعية عديدة على الخيار الاصلاحي الديمقراطي. ومن المرشح تآكل الرصيد الشعبي للقوى التقليدية كلما استفحلت المشكلات المباشرة للافراد فيما لا خيار سوى التمسك بخيارات حل حاسمة ليست من متبنيات هذه القوى، وهذا ما يعطي الخيار الديمقراطي فرصة أكبر لنيل مصداقية أكبر لدى الأغلبية المتضررة.

مستدركات في الجدل الديمقراطي

ثمة ملاحظتان ضروريتان في فهم معيقات الديمقراطية يمكن إيجازهما على النحو التالي:

- إن قراءة الديمقراطية تتم الآن في مناخ إقليمي شديد الاضطراب، فقد أصبحت الديمقراطية في الادراك السياسي العام وعلى المستوى الاقليمي والعربي وربما الدولي لصيقة الى حد كبير بتجربة الاحتلال الاميركي للعراق والى حد ما أفغانستان. ولذلك، فإن التبشير بالديمقراطية وتشجيعها يُدرج حالياً ضمن أجندة سياسية أميركية لتغيير خارطة الشرق الأوسط، سيما وأن تجربة الاحتلال الاميركي في العراق مازالت تبعث على القلق الشديد وأن القرار بإقامة دولة ديمقراطية نموذجية يتم تعميمها على الجوار يثير تحفظات عديدة بالنظر الى الفوضى السياسية والأمنية التي يعيشها العراق منذ سقوط الدولة الى جانب سياسات الهيمنة التي اتبعتها قوات التحالف، وبالتالي فإن الوقت مازال مبكراً للحديث عن تجربة ديمقراطية في العراق تكون مقدمة لازالة الاحتلال وآثاره، وتفتح الباب أمام تعددية سياسية وحكومة تمثيلية وحريات عامة ولبرلة اقتصادية متوازنة. إن الرهان على نجاح التجربة الديمقراطية هو بلاشك رهان كبير، ولذلك هناك من يسعى الى تخريبها في المهد، وإبقاء حالة الفوضى سائدة، لأن نجاحها سيعكس تأثيرات قوية على الجوار الاقليمي، وسيمهّد الى نقل وتعميم التجربة الى دول اخرى.

- إن الديمقراطية بوصفها مفهوما حديثا تعتبر قادماً جديداً الى الفضاء السياسي السعودي، وكان ينظر اليها بوصفها جسماً غريباً تم رفضه من قبل جماعات عديدة ومازال مرفوضاً من قبل القوى التقليدية. وتلزم الاشارة هنا الى أن الديمقراطية، شأن كثير من المفاهيم الحديثة، كانت تقدّم في لغة خصامية للمعتقدات الدينية وهذا جعلها موضع ازدراء ورفض من قبل جماعات عديدة. بكلمات أخرى، إن أولئك الذين ناصروا الفكرة الديمقراطية في الشرق الاوسط أكّدوا على أن الديمقراطية لن تكون ممكنة بدون علمنة والتي ستؤدي بلا مناص الى الفصل بين الدين والدولة.

ولكن بحسب متابعتنا المباشرة نلحظ بأن السنوات الاخيرة أنتجت فهماً وتفسيراً للديمقراطية جعلها أكثر قبولاً، بمعنى أن الديمقراطية باتت مدركة من قبل جماعات عديدة بوصفها نظاماً ومشروع ممارسة يمكن تطبيقه على ثقافات ومجتمعات مختلفة بصرف النظر عن المعتقدات الدينية. إن انتزاع المصل الايديولوجي من الديمقراطية كان ضرورياً من أجل تحويلها الى وصفة إنسانية متصالحة مع ثقافات وحضارات شعوب العالم، ومن أجل ايضاً تشكيلها وفق متطلبات وظروف متغيرة.

---

* (**الكلمة التي أُلقيت في مؤتمر مستقبل الديمقراطية في السعودية بلندن في ٢٢ يناير ٢٠٠٤**)

لتتوجه الضغوط الشعبية من أجل تقليص صلاحيات الأمراء

العائلة المالكة حين تتحول الى عبء على الدولة المجتمع

عبد الله الراشد

حين قال الإصلاحي محمد سعيد طيب في قناة إل بي سي أن العائلة المالكة هي حزب سياسي، وربما حزب سياسي وحيد، غضب قوم وسخر آخرون من التوصيف، رغم أنه توصيف عام صحيح. فالعائلة المالكة تتحرك كحزب سياسي، ولها كما للحزب هيكلية وقيادة ومشروع عمل وأهداف ومحازيب وأدوات سلطة وغير ذلك. لكنه حزب غير مفتوح العضوية للعامّة، وكأنه يشبه تلك الأحزاب الضيقة بالمنطقة أو بالعنصر أو بالفئة المذهبية.

العائلة المالكة حزب، بل هي أكثر من حزب في بعض النواحي. إنها عائلة مالكة إضافة الى كونها حاكمة، وقاعدتها عريضة من الأعضاء يصلون الى أكثر من عشرين ألف أمير، الأمر الذي يجعل منها حزباً وحيداً حاكماً مالكاً مسيطراً قائماً على فلسفة الإحتكار لكل شيء بما فيها السلطة.

هنا يكمن جوهر أزمة العلاقة بين العائلة والمجتمع السعودي.

يجب أن تُضبط مواقع وتصرفات العائلة المالكة ويُكسر احتكارها للمال العام وللسلطة السياسية. يجب أن تتغير مفاهيم المجتمع ومفاهيم العائلة المالكة للعلاقة التقليدية التي كانت سائدة في الماضي. أي تتحول من علاقة تبعية ورعية الى علاقة شراكة ومواطنة. بدون هذا لا يمكن ان يكون هناك إصلاح سياسي، ولا ضبط للفساد المالي، كما لا يمكن أن يعيش المواطن تحت ثقل العائلة المالكة الأمني والمادي، ولن يكون هناك مستقبل لأبنائه بدون الوصول الى تفاهم من نوع ما يقلّص دور العائلة المالكة في الشأن العام السياسي (في الوزارات ومواقع القرار العليا) كما يقلص ما تعتبره حقوقها المالية التي أوصلت البلاد على شفا الإنهيار الإقتصادي.

ماذا تبقى للعامّة من مناصب في الوقت الذي تحتل فيه العائلة المالكة بصغارها وكبارها ونسائها كل المواقع المهمة ونصف المهمة بل وربع المهمة؟! وكيف يمكن للعائلة المالكة أن تقدم نفسها كـ (حزب قائد) للمواطنين، ما لم تصلح نفسها، وتتخلص من العناصر التي غرقت وأغرقت البلاد في أوحال الفساد والتخلف، وما لم تضع قانوناً يحكم نشاطات أبنائها، ويوضح العلاقة بين جميع أفرادها وبين الشعب؟

هناك إجماع في الرأي تقريباً، يقول بأن استحواذ الأمراء على كامل الكعكة في الجهاز السياسي والإقتصادي والإداري والعسكري وحتى الإعلامي والأمني، لا يمكن أن يستمر الى ما لا نهاية، وإن أي فجوة للتغيير إذا ما قيّض للنشاط المتعاظم المطالب بالإصلاح أن يستمر وينجح، فإن مقداراً من التغيير سيفرض على العائلة المالكة، حيث سيصبح تحديد موقعها من النظام السياسي ضرورة ملحة، وسيكون من اللازم عليها التخلي عن بعض ما في يدها وأن تشارك الآخرين في المواقع التي تحتلها بالكامل.

العدد الهائل من الأمراء الذين يتسنمون مواقع قيادية في كل هياكل الدولة، اصبح يشكل أداة ضغط على بقية افراد الشعب، فهم ليس فقط يستحوذون على كل المناصب السياسية ويصنعون وحدهم قرار البلاد الداخلي والخارجي، بل أصبحوا أكبر التجار والملاك وأصحاب الشركات ومالكي الأراضي والعقارات. إن المراكز الأولى في الدولة لم تعد تلبي الطلب الكبير من الأمراء الذين احتلوا المراكز السياسية والفنية والرياضية والعلمية والثقافية وحتى الدبلوماسية. ولذا تم تحويل الكثير منهم من الفاشلين سياسياً او الضعفاء في حلقات التحالف داخل الأسرة الى جني الأموال وجمعها، وقد كانت تلك خطة ابتدعها الملك الأسبق فيصل الذي رأى ان أفضل وسيلة للتخلص من ضغوط عائلته على ميزانية الدولة يكمن في تحويلهم الى القطاع التجاري والإقتصادي والمالي، ومنحهم آلافاً من الكيلومترات من الأراضي (الرحمانية) لتكون كرأسمال كبير يمكن الإنطلاق منه.

وإذا كان اليوم لا يجرؤ أحد علناً على المطالبة بوضع حدود وضوابط على نشاط أمراء العائلة المالكة، رغم وجود بعض الإشارات الخجلى المتوارية في أوراق الصحف.. فإن المستقبل القريب سيطلق الألسن عالياً لإيقاف الأمراء عن التضخم على حساب لقمة عيش المواطن العادي.

في الوقت الحالي يتم تداول الحديث حول تخفيف (ملكية) العائلة المالكة كما تخفيف (حكمها). في مجال تخفيف الملكية تطرح قضايا مثل أن لا تكون هناك مخصصات للأمراء عدا القليل منهم، بحيث تكون هناك ميزانية متواضعة بالقياس الى الوضع الحالي. كما أن هناك من يطالب بصوت بدأ بالإرتفاع بالتدقيق على حسابات الأمراء، وعزل سلطاتهم عن المصادر المالية للدولة، وإيقاف نهب الأراضي التي تباع على المواطنين بأغلى الأثمان، ومصادرة الأملاك الكبيرة من الأراضي والتي تشمل عشرات الالاف من الكيلومترات والتي (سرقها) كبار الأمراء وصغارهم.

اما ان تصبح العائلة (حاكمة) بصورة مخففة، فظهرت مطالب (الملكية الدستورية) أي فصل السلطة السياسية عن العائلة المالكة وإبقائها رمزاً. وهذا الطلب لن يتحقق في المدى المنظور، لكن ما هو ممكن، هو أن تحصر سلطاتها في بعض المواقع الوزارية، على النحو الموجود في الكويت مثلاً. وأن تلغى كافة المجالس العليا التي يعبر من خلالها الأمراء الى السيطرة على الوزارات الأخرى، كالمجلس الأعلى للإقتصاد والمجلس الأعلى للتخطيط والمجلس الأعلى للجامعات، والمجلس الأعلى للإعلام (ألغي مؤخراً) والمجلس الأعلى للحج، وغيرها.

امتيازات الأمراء لن تتوقف بدون تقليم أظافر الأمراء سياسياً، وبدون أن يكون للشعب قولاً في القرار السياسي عبر المشاركة السياسية في اختيار البرلمان القوي القادر على المحاسبة ووضع القوانين، وعبر قضاء قوي ومستقل وعبر حرية تعبير واسعة الهامش، وعبر منظمات المجتمع المدني.

لتضبط تصرفات وصلاحيات العائلة المالكة قبل أن يقتلع البلاد الطوفان.

المؤشرات الإيجابية والسلبية في حركة التغيير الديمقراطي في السعودية

حمزة الحسن★

لاتزال السعودية ومنذ أحداث ١١ سبتمبر تستقطب اهتمام العالم، الذي يرقب ما يجري فيها عن قرب واهتمام بالغين. فالمملكة تعيش إرهاصات تحوّل سياسي عميق، نأمل أن يكون سلمياً وبأقلّ الكلف. خلال العام الماضي، ظهرت مؤشرات تغيير إيجابي فيما يتعلق بمسار التغيير السباسي الديمقراطي. ولكنها مؤشرات غير نهائية، مبهمة، وتحمل في داخلها - حسب تفسيرات أخرى - دلائل سلبية معاكسة. المقالة التالية تقرأ مؤشرات التغيير في المملكة.

فيما يلي مختصراً بعض المؤشرات، وكيفية مقاربتها من زوايا مختلفة.

١ - مؤشر العنف:

في اجتماعنا العام الماضي في (مجلس اللوردات) قلتُ أن العنف في المملكة سيتصاعد كنتيجة للإنسداد السياسي. وبالفعل فقد تصاعدت حدّة العنف والتفجيرات من حيث النوعية والعدد، وكانت انفجارات ١٢ مايو الماضي ثم ٧ نوفمبر الماضي، تحولاً تاريخياً من حيث دلالاته السياسية والأمنية. السؤال الذي واجه الإصلاحيين حينئذ يقول: هل يؤدي تصاعد العنف الى تعجيل الإصلاحات أم تأجيلها؟ وقد انقسم التيار الإصلاحي بين الرأيين وكلاهما أعلن معارضته المبدئية للعنف. نحن الآن بصدد الموجة التالية للعنف، وهناك مؤشرات تفيد بأنه سيأخذ صفة الإغتيالات للمسؤولين السياسيين والأمنيين، وقد ظهرت بوادر ذلك في الشهرين الماضيين، حيث وقعت عدة حوادث.

بالرغم من رفض العنف كوسيلة للتغيير السياسي، فإن ما حدث العام الماضي من عدم استقرار أمني ساعد - حسب تحليلي - بصورة جذرية في (تقريب الإصلاحات) رغم أن هناك من يرى أن الإصلاحات تأجلت لكي تتفرغ الحكومة لمواجهته، وأن الجمهور صار أقلّ دفعاً باتجاهها، فهو يبحث عن الأمن قبل الإصلاح.

الذي حدث هو أن العنف أطلق موجة من حرية التعبير غير مسبوقة من خلال الإعلام المحلي. لأول مرة تمّت مناقشة الفكر الوهابي المتطرف والتكفيري بصورة موسعة في الإعلام الرسمي ولازال. أيضاً أدى العنف الى تقليص شرعية العائلة المالكة التي قامت في الأساس على ما يمكن اعتباره (منجز أمني). ورغم التعاطف الشعبي الأولي مع الحكومة، إلا أن الجمهور سرعان ما التفت الى أخطائها في الميادين الإقتصادية والسياسية والفكرية، والتي كانت الأساس في ظهور أزمة العنف. وقد كتبت الكثير من المقالات في الصحافة المحلية تحلل الوضع السياسي والإقتصادي والبنية الفكرية وكيف ساهم كل ذلك في الوصول الى مستنقع العنف. وقد طرحت الحلول بدون مواربة: إصلاح سياسي، إصلاح إقتصادي، إصلاح فكري ثقافي يتضمن حريات واسعة للتعبير، وإلغاء الأحادية الثقافية والدينية المهيمنة.

المؤسسة الدينية الرسمية كانت من الناحية السياسية إحدى ضحايا العنف، كونه خرج من تحت جلبابها، وأن دعاة العنف تخرجوا حسب فكرها ومن مدارسها. وإضعاف التيار الديني السلفي التكفيري المحافظ، ووضعه في دائرة الإتهام، أعطى فرصة للأصوات الليبرالية بالبروز. فالمؤسسة الدينية الرسمية - كما العائلة المالكة - أهم قلاع الجمود والمحافظة والرفض للإصلاحات، وهي المتضرر الأساس منه.

بالطبع فإن الحكومة السعودية حققت بعض الفوائد من موجة العنف. أولها أنها أظهرت نفسها كضحية له، لا كمسبب وداعم، كما يتهمها الجناح اليميني المحافظ في واشنطن. وثانيها: إنها استطاعت تخطي عوائق التيار الديني الرسمي التي يضعها أمام التغييرات الشكلية التي يزمع النظام القيام بها. وثالثاً، إنها فتحت الباب لتخطي حواجز في العلاقة مع أميركا من جهة التعاون في مكافحة الإرهاب بعد أن تحول الى الداخل السعودي. ورابعاً، استطاعت - ولو لفترة محدودة - أن تحشد الشارع السعودي خلفها لمواجهة العنف.

وهكذا، فإن العنف، في المحصلة النهائية لم يخدم العائلة المالكة إلا على نحو محدود، ولكنه سهّل من جهة اخرى عملية التغيير والإصلاح.

٢ - إنشقاق العائلة المالكة

العائلة المالكة تعيش انشقاقاً حاداً، سببه الأساس أن الجناح السديري لم يقبل إلا مكرهاً أن يكون ولي العهد الأمير عبد الله ملكاً على البلاد. ولكن هذا الجناح لا يريده إلا ملكاً إسمياً ضعيفاً قليل الصلاحيات. ولهذا، فإن المملكة اليوم لا تخضع لإدارة مركزية، ويمكن القول أن هناك خمس دول في دولة واحدة، يقف على رأسها خمسة ملوك، وكل ملك له وزراؤه وأعضاء مجلس الشورى، وإعلامه، إضافة الى مخصصاته المالية وأحياناً جناحه العسكري. والخمسة ملوك هم: (الأمير عبد الله، وسلطان، ونايف، وسلمان، والأمير عبد العزيز ممثلاً لأبيه الملك فهد).

الإنشقاق قد يعتبر ظاهرة مفيدة في الإصلاحات

السياسية، فهو يضعف العائلة المالكة أمام الضغوط الخارجية والداخلية، وهو يسيء الى سمعة العائلة المالكة، ويضعف أداء الدولة وأجهزتها، بشكل يزيد النقمة عليها. ولكن هناك جوانب سلبية على الإصلاح السياسي بسبب تلك الخلافات. فكما هو واضح اليوم، إن هذا الموضوع صار مادة اختلاف تضاف الى المواضيع الأخرى بين الأمراء؛ وبسبب الخلافات بين أجنحة الحكم فإن إرادة سياسية موحدة لم تنبثق لتتبنّى موضوع التغيير، وهناك من يتحدث عن تيارين: أحدهما يدعم الإصلاحات وهو تيار ولي العهد، والآخر تيار السديريين (نايف وسلطان وسلمان) وهو معارض للإصلاحات، ويتلقى بعض الضغوط الخارجية ـ من واشنطن ـ لتعديل موقفه. وقد نتج عن هذا الإختلاف أن مشاريع الأمير عبد الله يتم تعويقها وعدم تنفيذها، وهو ما أشار اليه الأمير عبد الله أكثر من مرة وبصورة علنية، كما نقل ذلك ابنه متعب نائب رئيس الحرس الوطني في الشهر الماضي. فالجناح السديري يتحكم بمعظم الجهاز البيروقراطي، ويتحالف مع المؤسسة الدينية ويسعى لإظهار الأمير عبد الله بأنه ضعيف وغير قادر على تنفيذ وعوده، كما هو واضح ـ وكما قال الأمير عبد الله نفسه ـ في موضوع الإنتخابات الجزئية البلدية، حيث أشار الى أنه يفقد مصداقيته بسبب عدم تنفيذ أوامره وقراراته.

٣- الحريات الإعلامية والصحافية

شهدت المملكة في العام الماضي تطوراً غير مسبوق في تاريخها في حرية الإعلام الداخلي، ولكن هذا الهامش من الحرية ليس مؤطراً بصورة قانونية، ويمكن للحكومة التراجع عنه في أي لحظة. مقابل توسع هامش حرية التعبير في الصحافة ووسائل الإعلام الرسمية، نرى صورة مناقضة وهي أن العام الماضي شهد أكبر عدد من الموقوفين والمطرودين من الصحافيين ورؤساء ومدراء التحرير (جمال خاشقجي، أيمن حبيب كأمثلة)، إضافة الى تهديد قسم آخر بعدم الظهور في القنوات الإعلامية الخارجية، وبعضهم منع من السفر.

المؤشران المتناقضان في الحرية الإعلامية يمكن تفسيره بالتالي: أولاً ـ إن الحكومة السعودية وجدت أن الصحافيين قد كسروا الخطوط الحمراء، في ظل تراجع لهيبة الدولة وقوانينها، ولذا وجدت نفسها بحاجة الى وضع عوائق توقف تقدم الصحافة وطرقها للمحظورات التي تقلصت بشكل كبير. ثانياً ـ هناك ضغوط كبيرة من رجال المؤسسة الدينية الذين وجدوا أنفسهم في موقع المتهَم والمنتقَد، وكانوا يطالبون بوقف الهجوم عليهم، بحجة أنه هجوم على (الدين).

ينبغي الإشارة الى حقيقة أن الحكومة (غضت الطرف) عن الإعلام والصحافة المحلية لسببين: الأول: ضرورة تنفيس احتقان الشارع السعودي نفسياً. الثاني: إعادة الإعتبار للإعلام الداخلي الذي بان ضعفه بالمقارنة مع الإعلام والقنوات الفضائية الخارجية، وخاصة قناة الجزيرة، ويمكن القول بان التطور النسبي في الإعلام المحلي السعودي والعربي عموماً جاء على خلفية منافسة قناة الجزيرة والقنوات الفضائية الأخرى.

ايضاً تجدر الإشارة الى أن الحرية الإعلامية النسبية ـ بالرغم من أنها جاءت من باب المنافسة ـ فإنها رفعت سقف الحريات الداخلية وخلقت مناخاً لم يكن مألوفاً من قبل. وهنا، يمكن القول، بأن القدر الذي تأتى من تحرير الإعلام المحلي يعتبر واحدة من البوابات الأساسية نحو التغيير السياسي. ومن الناحية النظرية، يمكن للحكومة أن تعيد الإعلام المحلي الى وضعه السابق، أو توقفه عند حدوده الحالية، لكن ذلك أمر مستبعد، إذ يصعب التراجع بدون إحداث توتر داخلي وبدون ان يؤدي الى جذب ضغط خارجي شديد القسوة على الحكومة.

٤ - العلاقة بين العائلة المالكة والتيار الوهابي

هذه العلاقة أحد أهم مؤشرات التغيير. فالتحالف الوهابي السعودي القوي يعني حتماً إبقاء نهج الجمود والمحافظة ومعاندة تيار التغيير. لقد شهد العام الماضي تصدّعاً ـ نسبياً ـ في العلاقة بين الطرفين، لا يصل الى حدّ الإنفكاك كما يريده الأميركيون وشرائح أخرى من المجتمع السعودي. العائلة المالكة واعية لهذا التحدّي، فالوهابية كانت على الدوام الحليف الذي تضرب به العائلة المالكة أعداءها الداخليين وتشرعن به نفسها على رأس الهرم السياسي. لكن المؤسسة الدينية وبقدر لا بأس به بدأت تثقل كاهل العائلة المالكة، وتصبح عنصر تهديد لها، فقوة المؤسسة الدينية الوهابية تستدعي صراعاً اجتماعياً وقع منذ تأسيس الدولة السعودية، وها هي اليوم تستدعي عداء الغرب والولايات المتحدة. والأمراء يريدون اليوم (الموازنة) بين الأمرين: الضرر والمنفعة. وهذا يتطلب منهم (تقليص) السلطات الدينية في جهاز الدولة، بحيث يرضي الخارج الغربي بشكل نسبي، ويخفف من الصراع الإجتماعي المذهبي والسياسي الداخلي، ومن جهة أخرى يريد الأمراء أن تبقى المؤسسة الدينية أحد الروافد الرئيسية للشرعية الدينية لحكمهم.

الحصول على هذا التوازن أمرٌ صعب، ولكنه ليس مستحيلاً. ولكن المشكلة هي أن المؤسسة الدينية تقاوم الحدّ من صلاحياتها، وقد رأينا موقفها من دمج تعليم البنات مع وزارة التربية والتعليم، ولايزال موقفها شرساً من تعديل المناهج الدينية، وهي أيضاً لا تشعر بالإرتياح من خطوة الأمير عبد الله بدعوته للحوار الوطني الذي أنهى لقاءه الثاني في مكة مؤخراً والذي جمع كل ألوان الطيف السعودي السياسي والمذهبي.

ومما يجعل البحث عن التوازن صعباً في العلاقة مع الوهابية ومؤسساتها، هو استخدامها كأداة للصراع السياسي بين الأمراء. ففي حين يتبنّى الجناح السديري (الأميران نايف وسلطان بالذات) رؤية الإستمرار في التحالف القديم، يرى الأمير عبد الله (تقليص) الوهابية و(الفكاك) من أسرها، خاصة وأن الظروف الداخلية والخارجية مهيّأة، مع ما يعني ذلك من إضعاف نسبي للعائلة المالكة، إذ لا بدّ من تعويض الشرعية الدينية بشرعية (وطنية) قائمة على ثقافة وطنية وعلى مشاركة شعبية سياسية.

وفي الوقت الذي يرجح فيه إضعاف المؤسسة الدينية وتطويعها بشكل تدرجي، نرى أنها خلال العام الماضي قد أعطيت صلاحيات من جوانب أخرى. فلأول مرة صار للتيار السلفي الديني قناة فضائية، وزادت نسبة مشاركة أتباعه في الإعلام المحلي وإعلام الدولة، إضافة الى ما لدى التيار من سلطات رقابية وقضائية وتعليمية وغير ذلك.

٥ - العلاقة مع الغرب والولايات المتحدة

وهذه العلاقة تؤشر أيضاً الى إمكانية الإصلاح والتغيير. فالغرب بشكل عام وفّر مظلّة للحكومة السعودية في قمع خصومها الداخليين، ومنحها قوّة في سياستها الخارجية وفي مقاومة الإصلاح (إضافة الى إمكانياتها المالية). توتر العلاقة مع أميركا ـ خاصة بعد أحداث سبتمبر ـ وانشغال المملكة بمشاكلها الداخلية، وضعف نفوذها الخارجي، وفّر مظلّة للعمل السياسي الداخلي. فالتهديدات الأميركية من الجناح المحافظ بتقسيم المملكة وإسقاط العائلة المالكة واعتبارها عدواً، أظهر العائلة المالكة بدون سند خارجي طالما اعتمدت عليه. الشعور بضعف العائلة المالكة مقابل التهديدات الخارجية، وتسليط الأضواء على ما يجري فيها من الإعلام الغربي ومنظمات حقوق الإنسان،

وفّر مساحة من الحركة للإصلاحيين في الداخل.

استطاعت الحكومة السعودية أن تغلّب وجهة نظر المعتدلين في واشنطن مستفيدة من التراجعات الأميركية في العراق، وإقناعهم بأنها مازالت الصديق وأنها بصدد الإصلاح وأنها ستقوم بمكافحة الإرهاب. ولذا، فإن الحد الأدنى الذي يبدو أن الولايات المتحدة مقتنعة به هو بالترتيب: مكافحة الإرهاب، ثم الإصلاحات السياسية. لهذا فالإصلاحات الداخلية تبدو واجباً على العائلة المالكة، وهي مرغمة ـ رغم مماطلتها وتمطيط الوقت ـ على القيام بها. لكنها تراهن على أمرين: انتكاسة الوضع الأميركي في العراق، وسقوط الرئيس بوش في الإنتخابات. فإذا ما تحقق الأمران وهما مرتبطان ببعضهما، فإن الامراء السعوديين سيقلصون حجم التغيير المطلوب منهم الى أدنى حدوده.

بالنسبة للإصلاحيين السعوديين، فإنهم يرون في الضغوط الأميركية أمراً مفيداً، حتى وإن كانوا يعلنون عكس ذلك، ولكنهم غير واثقين من اتجاه الإدارة الأميركية في موضوع الإصلاحات السياسية في السعودية. فبعضهم على الأقل يرى أن همّ الولايات المتحدة الأول هو مكافحة الإرهاب والمصالح الإقتصادية، فإذا ما تمّ ذلك سيخف الضغط عن السعوديين، خاصة وأن العائلة المالكة أقنعت وزارة الخارجية الأميركية بأن البديل لها هو حكم طالباني، وأن الإنتخابات قد تأتي بالطالبانيين. وبالفعل تراجع الضغط الأميركي كثيراً منذ منتصف العام الماضي.

خلاصة القول أن هناك مؤشرات إيجابية وسلبية في مسار السعودية السياسي نحو الإصلاح. وفي حين تبدو المؤشرات الإيجابية أكبر، إلا أنها غير قطعية. فالإنتخابات البلدية المقررة نهاية هذا العام لنصف الأعضاء بالنسبة للبعض مؤشر إيجابي، وبالنسبة للبعض الآخر مؤشر سلبي للغاية. فالتغيير متأخر وليس شاملاً، ولا توجد أجندة له، ولا دستور يحدد شكل الحكم. وحتى مؤتمر الحوار الوطني الذي دعا له ولي العهد السعودي، الذي لا يخلو من فوائد، لا يلبي الحاجة، فالحوار المطلوب هو بين السلطة ودعاة الإصلاح وليس بين الشرائح الإجتماعية فحسب. وفوق هذا فإن التوصيات التي قررها مؤتمر الحوار الوطني لا يرجح تنفيذها قريباً، وهناك تخوف من استخدام الشعارات الوطنية بدون آليات تنفيذ.

---

* (نص كلمة حمزة الحسن في مؤتمر مستقبل الديمقراطية في المملكة العربية السعودية المنعقد في لندن في ٢٢ يناير ٢٠٠٤)

تهمة تفريخ

حول علاقات المملكة بالجماعات

فاضل

تحاول المملكة في هذه الأيام، أن تتخفّف قدرما تمكنها الظروف من إرث الماضي الديني، والذي يشمل علاقاتها ودعمها للمشاريع الإسلامية، بعد أن تحوّل دعمها السابق، واستخدامها السياسي لتلك الجماعات، الى ورقة تهدد نظام الحكم وكيان المملكة بالتذرر. فمنذ أحداث سبتمبر والورقة الدينية بيد اللاعب السياسي السعودي صارت ناراً تحرقه، وتستعدي الخارجي عليه، بل وصل لهيب ذلك الدعم الى حرائق في العاصمة السعودية ومصادمات عنيفة وتفجيرات وأسلحة تستهدف النظام السياسي ورموزه.

الورقة الدينية كانت الفضلى لمدة طويلة. كانت تمنح المشروعية، وتستخدم في الصراع الدولي ضد الشيوعية. وهي اليوم سبّة عار، وموضع اتهام. لهذا تخلت المملكة عن الجماعات الإسلامية، في معظمها، وتخلت عن الكثير من دعمها للنشاطات الدينية، وأجبرت مؤخراً على التخلي عن النشاط الديني الذي تقوم به سفاراتها، وأعادت الكثير ممن يعتقد أنهم ملحقون دينيون الى أراضي المملكة، كما أنها لم تتردد في أن تصطف الى جانب الولايات المتحدة لمتابعة الحسابات المالية لجماعات ترى واشنطن انها تنشر الإرهاب بما في ذلك الجمعيات الخيرية المحلية، والمدعومة من الحكومة، مثلما اعلن مؤخراً عن إغلاق أفرع جمعية الحرمين في عدد من الدول. بل وتحاول المملكة ان تتخفف من المعاهد والمدارس التي أنشاتها ورعتها والتي كانت أداة لترويج مذهبها ورؤيتها الدينية في كل العالم. خاصة بعد أن اتهمت الدول التي تحتضن تلك الأنشطة الحكومة السعودية بأنها تروج وتدعم أفكار وجماعات العنف، ولذا طالبت بإغلاق تلك المؤسسات التعليمية أو بادرت بإغلاقها كما حدث في موريتانيا، وفي بعض الأحيان أجبرت السلطة على اتخاذ اجراءات الإغلاق حتى للمدارس الرسمية وكنموذج على ذلك أكاديمية الملك فهد في برلين.

كل هذا يؤشر الى أن المملكة تتخذ سياسات مناقضة لمنهجها الديني، ولما اعتادت القيام به في الماضي. وهي قد سبق لها التحلل من مسؤليات دعم عدد من الحركات الإسلامية ثبت فيما بعد انها كانت تقوم بأعمال عنف بل وأدارت حروباً داخلية. لقد اتهمت الجزائر وموريتانيا والأردن ـ في عهد الملك حسين ـ وحتى تونس فضلاً عن روسيا وأندونيسيا ومصر وغيرها.. اتهمت السعودية ونشاطاتها بأنها وراء حلقات متعددة من العنف الداخلي. لقد مرت تلك المرحلة، وخرجت السعودية من تلك الإتهامات بقليل من الأضرار الى أن جاءت طامة ١١ سبتمبر، فكان عليها أن تنهج نهجاً راديكالياً في شطب نشاطاتها الدينية رغم ما في ذلك من أضرار على سمعتها الدينية، وعلى شرعية نظام الحكم في الداخل.

المملكة اليوم مضطرة لأن تفعل المستحيل لتبييض سجلها الذي صار أسوداً بأحداث نيويورك. وهي مضطرة مرة أخرى بعد أن وتر نشاطها الديني علاقاتها مع أصدقائها العرب والمسلمين كما مع الأجانب. وهي مضطرة ثالثاً لقناعة ما بأن المدرسة الفكرية والمذهبية التي تبنتها لم تعد صالحة لهذا العصر ولا لشرعنة النظام دينياً بل تحولت الى مهدد لاستقراره ومحرض على العنف الداخلي.

هناك حقائق يجبه التنبيه اليها فيما يتعلق بالروابط والسياسات والغايات التي حكمت علاقات المسؤولين السعوديين بالجماعات الإسلامية في العالمين العربي

التطرف المزعجة للمملكة

الإسلامية وأعبائها السياسية

حسين

والإسلامي:

أولاً - إن الإهتمام السعودي بدعم النشاطات الإسلامية بدأ بالتصاعد منذ أواخر الخمسينات الميلادية، وكان الهدف الأساس منه: مقاومة الشيوعية ومنع تسللها الى المنطقة العربية والإسلامية. وكانت فكرة إحياء النشاط الديني قد جاءت من الأميركيين الذين رأوا أن الإسلام قادر على كبح جماح الشيوعية. وكان الجهد السعودي متعاضداً مع الجهد الأميركي للقيام بنشاطات ودعم الجماعات الدينية لغرض أساس هو مكافحة النفوذ السوفياتي. في تلك الفترة كتب المرحوم سيد قطب عما أسماه بـ (الإسلام الأميركي) الذي تروج له واشنطن.

على صعيد آخر، دعت واشنطن حكومة المملكة باعتبارها حليفاً وحاضناً للأماكن المقدسة لإنشاء أحلاف وتجمعات اسلامية تجعل الدول العربية والإسلامية سداً امام الروس. ولذا ظهر الحلف الإسلامي في الستينيات في عهد الملك سعود، ثم ظهرت المحافل الإسلامية المعروفة اليوم.

كانت لدى واشنطن أهدافها الخاصة من دعم النشاطات الدينية أنى كانت مسيحية أم إسلامية أم هندوسية أم بوذية.. ولكن السعوديين انتفعوا من تلك النشاطات على طريقتهم: فمن جهة وجدوا أداة فعالة يمكن الإتكاء عليها في محاربة النظم العربية التي يأتي منها التهديد لنظامهم، بدعاوى أن تلك النظم شيوعية، والشيوعية هي وليدة الصهيونية - وهي فكرة ابتدعها فيصل، ونسج له خيوطها بعض مستشاريه غير السعوديين - وبالتالي كان هناك مبرراً لمحاربة تلك النظم، أو إسقاطها من أعين المواطنين، خاصة نظام عبد الناصر الذي كان يتمتع بشعبية عارمة. ومن جهة اخرى استطاعت المملكة ان تستخدم الإسلام على نحو فعال في سياستها الخارجية، وهو أمر لم تقم به أو تجرّبه من قبل في عهد الملك عبد العزيز وبدايات عهد سعود، رغم أن النظام قام على دعاوى دينية، وأن لديه رسالة تجاه العالم الإسلامي. وقد اتيح للمملكة ان تمارس زعامتها عبر توظيف موقعها الديني والمالي منذ عهد الملك فيصل.

ثانياً - الدعم السعودي للنشاطات والجماعات الإسلامية جاء في وقت كانت فيه النشاطات الدينية غير مسيّسة في الغالب، فجاء السعوديون ليعطوها طابعها السياسي في محاربة الشيوعية وامتداداتها السياسية والفكرية في العالم العربي. لم تظهر الأسنان السياسية الحقيقية للحركات والتجمعات إلا في وقت متأخر، بعد نكسة حزيران ١٩٦٧، وأيضاً في أواخر السبعينيات الميلادية. نعم كان الإخوان المسلمون المصريون بالتحديد مسيسون، ولكن النظام استطاع استخدامهم ضد عبدالناصر في نفس الإتجاه الذي كانوا يرغبون فيه. في حين أن بعضهم طلق السياسة ونشط في الدعوة الدينية وفق المنهج والأجندة السعودية.

وفي المجمل لم يكن الأميركيون او السعوديون يدعمون تلك الجماعات بغرض زعزعة النظم الموالية لهم.. كما لم يخطر ببالهم يوماً ان تتحول هذه التجمعات والحركات ضدهم بشكل صارخ كالذي حدث فيما بعد. كانت التجمعات أشبه ما يكون بالطفل المحتاج الى الرعاية والعناية، قبل ان تنضج شخصيتها وفكرها المستقل وموقفها الواضح النابع من تراثها وبيئتها المحلية.

ثالثاً: طوال عقد الثمانينيات من القرن الماضي، كانت السعودية مترددة في قطع صلتها بالتيارات الدينية المسيسة، فلقد ظهر لها أنها رغم خطرها المتصاعد تجاه الأنظمة الحليفة للسعودية وللغرب، يمكن أن يستفاد منها في الصراع مع ايران وتحويل الهدف من محاربة الشيوعية الى محاربة الشيعة. فأعلنت الحرب الطائفية الشعواء، وترددت كثير من تلك الحركات في خوض غمارها، رغم ان بعضها دخلها مدفوعاً بالحاجة المالية أو بسبب تبنيه الفكر السلفي الوهابي. ولذا نرى في فترة السبعينيات تحولاً عن محاربة الشيوعية الى ايران، ولكن ظهر من جديد الخطر الشيوعي باحتلال افغانستان، فوظفوه ليس فقط ضد الشيوعية وإنما لاستصدار نموذج إسلامي سني مقابل لايران في افغانستان.

رابعاً - قبل ان تحتضر الشيوعية كان واضحاً لدى الغربيين أن الخطر القادم سيكون إسلامياً، اصولياً حسب تعبيرهم. ورغم العديد من مظاهر العداء التي ابرزها الغرب تجاه الظاهرة الدينية فإن المملكة لم تكن قادرة على تبرير فك الإرتباط مع الحركات الإسلامية والجماعات التي تتلقى التمويل منها الى أن جاءت أحداث الغزو العراقي للكويت. حينها وجدت المملكة ان تلك الحركات والجماعات في معظمها قد وقفت ضدها وتبنت الموقف العراقي، ووجدتها فرصة للتخلص من إرثها القديم، ففكت عراها معها إلا القليل منها وأبقت شعرة معاوية بغرض عدم الإنقلاب الكلي لتلك الحركات والجماعات ضدها.

خامساً - إن الدعم السعودي للنشاطات الإسلامية جاء في معظمه من خلال قنوات شعبية وشبه رسمية ورسمية. ومع انقطاع الدعم الرسمي بقيت القنوات الأخرى قائمة حتى أحداث سبتمبر ٢٠٠١، وما تبعها من ضغوط أميركية لملاحقة مصادر التمويل.

سادساً: كما استخدمت المملكة في يوم من الأيام التيار الديني لضرب التيار اليساري والقومي بشكل عام، عادت من جديد لتبني بعض الرموز القومية واليسارية والعلمانية لتقف امام التيار الديني الذي أخذ يهددها.

والمحصلة هي ان الحكومة السعودية بصدد التحلل من نشاطها الديني الخارجي ومن تمويلها للنشاطات في الخارج لأسباب امنية وسياسية واقتصادية، ونحن نشهد تحولات جذرية في هذا الإتجاه انعكس جزء قليل منها على النشاط الديني المحلي، الذي قد يتعرض هو الآخر للإضعاف بعد أن كشر عن انيابه ضد السلطة السياسية.

الموت كحل للأزمات السياسية

مشكلة الوراثة في نظام الحكم السعودي

حمزة الحسن

حين مرض الملك فهد في منتصف التسعينيات، وجدت عشرات الألوف من القضايا معطلة، بعضها مضى عليه أكثر من عشرين سنة؛ واضطر الأمير عبد الله ولي العهد بمساعدة من أخوته الآخرين لاستنفار كل جهدهم لحل بعض تلك الإضبارات والقضايا المتراكمة في الديوان الملكي.

في مثل هكذا أنظمة لا توجد صلاحيات للجهاز البيروقراطي، وغالباً ما يتم ترحيل الملفات الى المركز، حيث يصيبها البيات الشتوي وتتعطل مصالح الدولة والناس. وكما يجري الأمر على الأفراد العاديين، تتعطّل القرارات المصيرية للأمم لأن القائم على الأمر لا يريد ذلك، ولا يكون هنالك من حل سوى (ملك الموت).. فما ان يقبض روح المستبد حتى تتحلحل بعض القضايا المؤجلة.

ومن هنا عدّ كثير من السياسيين (لعبة الموت) مدخلاً للتغييرات السياسية في البلدان الديكتاتورية.. فهو يقطع نسقاً قائماً ويحرك المياه الآسنة، ويأتي أحياناً بشخصيات اكثر شبابية، وبمنهج مختلف يحرص المستبد الجديد أن يبديه في اول سني حكمه قبل أن يعود الى اللعبة القديمة إياها، الى ان يتخطفه الموت هو الآخر ويأتي بغيره!

من هنا اكتسبت مسألة (توارث الحكم) في الملكيات أهمية قصوى في عملية التغيير السياسي، شأنها شأن (الرئاسيات الملكية) وأنظمة الحزب الواحد وغيرها. فتوارث الحكم مسألة في صلب الحياة السياسية، وليست شأناً (عائلياً) أو (حزبياً) أو (فئوياً). ومن المعلوم ان الملكيات (المطلقة) تعاني كلها من أزمة وراثة الحكم، بعضها حاول تنظيمها من خلال الدستور، وبعضها جرى حسب الأعراف المتبدلة من آن لآن آخر.

والمملكة العربية السعودية تعاني من أزمة دستورية تتعلق بتوارث الحكم، لم يحلها النظام الأساسي، حين حدد بأن الحكم يكون لـ (الأصلح) من أبناء الملك عبد العزيز وحفدته.. إذ أن كل الأبناء والحفدة يعتقدون أنهم الأصلح من غيرهم. ولكن ما تختلف عنه أزمة توارث الحكم في المملكة عن غيرها من الدول يتمحور حول (عدد) المتنافسين. بعض العوائل المالكة لا تتجاوز في العدد مائة فرد، أو مئات احياناً، وفي الحالة الإيرانية الشاهنشاهية هي أقل من ذلك بكثير، في حين أن عدد أفراد العائلة المالكة في المملكة يزيد على عشرين ألف شخص، حسب تقديرات ١٩٩١م. هذا العدد الهائل لا يثقل فقط كاهل الدولة من جهة المخصصات المالية، ولكنه يعمّق أيضاً الإنشقاقات داخل العائلة المالكة ويضعف فرص التسويات السياسية بين الأجنحة المتصارعة فيها. فكل عائلة ممتدة حين تتضخم في عدد افرادها تنقسم على نفسها، وتلعب المصالح دوراً في ذلك، وبسرعة تظهر التكتلات داخل الجسد العائلي، ويبرز الشقاق والتحاسد وغير ذلك.

لم يكن الملك المؤسس عبد العزيز يدرك بشكل دقيق الأزمة التي يسببها تزايد أفراد عائلته (كان لديه من الأبناء ٣٦ عدا البنات، وكان لإبنه الملك سعود ٦٣ ولداً عدا الإناث!!). كان مأخوذاً بـ (العزوة) وبأن هناك ملكاً واسعاً ينبغي ملء كراسي رئاسته. فكانت زيادة النسل بهذا المنظار

لأن السلطة في الأنظمة الشمولية تقع كاملة في يد أفراد، وليس على عاتق جهاز، فإن الرئيس أو الملك يتحمّل جهداً مضاعفاً، إذ تفرض الصلاحيات الواسعة مسؤولية كبيرة، غالباً ما يتمّ التنصّل منها عبر الإهمال، فتضيع قضايا الدولة والمواطنين في إضبارات الزمن، لأن الفرد الحاكم لا يمتلك متسعاً من الوقت لحلها. وفي أحيانٍ كثيرة يضطر المستبد الى صرف وقت وجهد تجعله لا يستطيع أن يأخذ حتى إجازة، أو يتلذذ بفسحة زمنية كما يفعل رؤساء اميركا في منتجع كامب ديفيد!

أداة سياسية لتثبيت الحكم، بعكس ما كان يرى العثمانيون، حيث اضطروا لتحديده النسل تارة، والى قتل اخوتهم واعمامهم تارة اخرى، والى اتباع ما كان يعرف بسياسة (القفص) اي الإقامة الجبرية في القصور، والتي ادت الى ظهور اعداد من المجانين والمهووسين!

بالرغم من هذا، كان الملك عبد العزيز نفسه مواجهاً بالمنافسة، من قبل أبناء عمه سعود الفيصل بن تركي، في أزمة العرائف المعروفة. ولم يمت الملك عبد العزيز الا بعد أن شاهد الأزمة بنفسه، حيث مطامح أبناء عمه آل جلوي، وحيث المنافسة الحادة بين أبنائه: منصور بن عبد العزيز أول وزير دفاع مع أخويه سعود وفيصل، والذي حلّه الموت باختطاف روح منصور في منتصف الأربعينيات. وقبل أن يغمض الملك عينيه في الطائف، نظر - حسبما يقول الزركلي في كتابه عن سيرة الملك عبد العزيز - الى إبنيه سعود وفيصل فقال: (سعود: أخوك فيصل! فيصل: أخوك سعود!). لم يلتزم المتنافسون بالوصية كما نعلم، فجاءت أزمة الخلافة عام ١٩٥٨، ثم عام ١٩٦٢، ثم تكللت بإبعاد سعود وأبنائه عن الحكم نهائياً في ١٩٦٤ لصالح فيصل، ولولا الموت الذي لاحق سعود الى منفاه باليونان عام ١٩٦٨ وقبلها هزيمة ١٩٦٧، لشنّ حرباً على أخيه من الجنوب كما كان يخطط مع المصريين! وكما قال صلاح نصر في مذكراته.

هناك أزمة حقيقية في موضوع توارث الحكم. كان العرف قائماً على أن الأكبر من أبناء الملك المؤسس هو الأولى بالحكم. هكذا جاء سعود فصار ملكاً. ولكن بدا أن العمر لم يعد محدداً وحيداً، فليس الأكبر سنّاً هو الأصلح، وقد يضر الدولة وقبلها العائلة المالكة. لقد تم تخطي عامل السن أكثر من مرة. مرة عام ١٩٧٥ بعد مقتل الملك فيصل، فجاء خالد بالرغم من أن هناك من يكبره في السن وهو شقيقه محمد، الذي قيل انه تنازل له بالحكم لعلمه بأنه لا يصلح له، وقد قال محمد ذلك مراراً لمقربين. ولم يكن ولي عهد خالد، الملك الحالي فهد، الأكبر سنّاً بعد خالد، فقد تخطّى ثلاثة من إخوانه يكبرونه سناً هم ناصر وسعد وبندر سببوا له بعض الصداع خاصة الأولين الى أن ماتا. والآن هناك خلاف حول من يلي الأمير عبد الله ولي العهد، هل هو بندر أم مشعل (الأكبر سناً) أم (سلطان) وزير الدفاع؟ يقال ان صفقة عقدت بين الرجلين الأخيرين (مشعل وسلطان) قبل بضعة أشهر، فقد تمت ترضية مشعل مع الحفاظ على مكانته كرجل ثان بعد عبد الله (في النشرات الإخبارية السعودية!) لصالح الأمير سلطان.

إن اعتماد قاعدة السنّ تسبب مشكلة كبيرة في الدولة. وهناك من وصف طاقم الأمراء بأنهم يشبهون (أعضاء اللجنة المركزية) للحزب الشيوعي السوفياتي في أيامه الأخيرة، ويخشون من أن ينفرط الوضع بسبب (ملك الموت) حين يقبض أرواحهم بصورة متتالية، محدثاً مشاكل لا حصر لها بسبب عدم الإستقرار.

فالمعلوم أن الثلاثة الكبار سناً ومكانة (الملك وولي عهده ووزير الدفاع) قد تخطوا عتبة الثمانين عاماً، والمنتظرون في القائمة تخطوا منتصف السبعينات، ولا يعلم إلا الله من يخطفه الموت قبل الآخر؛ وإذا جاءت التقادير حسب السنّ، فإن المُلك لن يتوطّد لأحد منهم طويلاً. ونحن نعلم مسبقاً أن كل ملك جديد يبدأ بفتح فصل خاص به، وأنه يعدل من مراكز القوى داخل المجتمع والعائلة لصالحه، وأنه قد يبدأ بمشاريعه الخاصة السياسية وغيرها. فمن من هؤلاء الثلاثة يمكنه أن يفعل ذلك وهو في هذا العمر، والدولة في مسيس الحاجة الى رجال أصحاء شباب ينقذونها من وحل الترهّل ومن العواصف الإجتماعية والسياسية الداخلية والخارجية؟

إن تقارب السنّ بين الأمراء يجعل من الإصلاح والتغيير صعباً، ويبقي الدولة في حالة من الشيخوخة والمرض المزمن. ولذا تفتقت رؤية الأميركيين فضغطوا من أجل تسليم السلطة الى الجيل الثالث، حتى أن السفير الأميركي الأخير في الرياض كان يتحدث قبل ثلاثة أشهر وبشكل علني في المجالس بأن عبد الله هو آخر ملوك الجيل الثاني! بيد أن معظم أعضاء الجيل الثالث نفسه شاخوا، وبعضهم أكبر من الملك الحالي سناً (عبد الله الفيصل مثالاً). ورغم الصلاحيات التي أعطيت لبعض أفراد هذا الجيل، إلاّ أنهم من الناحية الفعلية يتبعون إرادة آبائهم، وهم مستمرون في لعبة الصراع الداخلي لصالح الآباء.

لقد تمّ تقسيم السلطة وحصصتها بين الملوك الكثر، وبدل تهيئة وارث واحد شاب ومؤهل، أصبح هناك خمسة ورثة على الأقل، يرثون آباءهم فيما تحت أيديهم من سلطات. فالأمير عبد الله جاء بإبنه متعب وعبد العزيز، وسلطان جاء بإبنيه بندر وخالد، ونايف جاء بإبنه محمد، وسلمان جاء بإبن جديد له يمسك بالإمبراطورية الإعلامية بعد فقدان ثلاثة من الأبناء الآخرين، وأما الملك نفسه فجاء بإبنه عبد العزيز. الورثة كما نرى كثيرون، والصراع لم ينته، وضغط الأعداد الهائلة من الأمراء على الشعب وعلى خزينة الدولة وأراضيها متعاظم. فكيف ستحل الأمور؟

ماذا سيحدث لو مات الملك فهد فجأة؟

هل ستبقى الممالك مقسّمة على الأبناء والحفدة؟ هل يخضع الجناح السديري لقبول سلطة الملك الجديد المركزية؟ هل سيدخل لاعبون جدد من بين الأمراء المهمّشين، سواء من معبر السن أم من معبر المصلحة؟ هل يمتلك الأمير عبدالله القدرة على فرض سواسية سياسية ومصلحية داخل العائلة المالكة؟

أسئلة كثيرة، جوابها مجهول. ومن بين الأسئلة والأجوبة المجهولة: هل تنزلق العائلة المالكة الى نزاع مكشوف على السلطة يصل الى استخدام السلاح كما توقع البعض؟ هل تتفق العائلة على كليات المنهج السياسي درءاً للخطر المشترك؟ وهل تستطيع في حال غاب الملك أن تتوصل الى حل مبدع لأزمات البلاد السياسية والإقتصادية والإجتماعية؟

لا شيء يوحي بالتفاؤل حتى الآن. وملك الموت يرفض السؤال من أساسه، فمن يدري أي الأرواح تدعوها إرادة السماء إليها؟

في لقاء معه بعد ثلاثين عاماً من المنفى

السعودية والوطن البديل في عيون الراحل عبد الرحمن منيف

وصلنا الى باحة فندق الشام الواقع في قلب العاصمة السورية، ومع اقتراب الموعد المقرر للقاء كنا نحدّق في الداخل والخارج من الفندق بحثاً عن عبد الرحمن منيف، بسحنته السمراء وشعره الأبيض. كان زميلي قد إلتقى به في وقت سابق، فلم يكن بحاجة الى بذل مزيد من الجهد للتعرف عليه، وما إن أخذنا مواقعنا على طاولة مطلّة على الشارع في مقهى الفندق، حتى أطّل علينا عبد الرحمن بابتسامة دافئة. لم يكن متكلفاً في لبسه وحديثه الى جانب ابتسامته، وبدا وكأنه يلتقي مع شركاء له في المحنة والغربة. كنا حينذاك نتقاسم معه ألم المنفى، والحنين الى وطن، لم نكن حينذاك نحمل هويته، سوى ما تعكسه سحنتنا السمراء، كشاهد إثبات على كوننا قادمين من ذات الأرض، التي أبعد عنها هو قبل عقود ثلاثة. لم نكن يخطر ببال أن يلتقي منيف المهاجر قهراً من أرضه بأبناء له بعد ثلاثة عقود من سحب جواز سفره، وهم يبلغونه قصة معاناة مماثلة، فهم قد جاؤوه بلا جوازات سفر، ولا هوية وكأنهم أصبحوا معه كحمل مقذوف من بطن وطن يحبهم ويحبونه.

بادرنا بسؤال ملؤه الشوق والحنين عن الديار، التي كانت تشهد أوضاعاً إستثنائية بعد الغزو العراقي للكويت ولم يكن قد مضى عليه سوى أيام قليلة، ثم أعقبه بأسئلة أخرى تدور كلها حول إستشراف المستقبل السياسي لبلده. كان يحمل بداخله تطلعاً مزدوجاً يعكسه قلقه من أوضاع شديدة الاضطراب فرضتها حادثة الغزو، وما يمكن أن تنجم عنه من تداعيات على الواقع السياسي المحلي والاقليمي، وتفاؤلٌ بانفراج قريب لمحنة وطن بأكمله.

كانت معاناة الغربة حاضرة في لغته، في ابتسامته، في اسئلته وتطلعه، وحتى في ملامحه. وقد شعرت بأنني أمام ذاكرة تاريخية مرئية تعيد بث مسلسل أحداث رغم أنه دوّنها في روايته (مدن الملح) الا أنها تخرج الآن على لسانه وكأنها تصوير مباشر ينقلك الى حيث مسرح الاحداث. شحنة الألم المختلط مع دخان غليونه قد لا يستشعرها غير من ذاقوا مرارة الهجرة عن الوطن لسنوات طويلة، فثمة لغة غير منطوقة يتبادلها المنفيون عن أوطانهم طوعاً أو كرهاً، فهؤلاء يتداولون مفردات ليست مثبّتة في قاموس اللغات. كان يسألنا إطمئناناً عن أحوالنا وكيف سنتدبر أمورنا ونحن لا نحمل جوازات سفر وهويات ثبوتية، وكان يعلم سلفاً بأن الاجابة ستكون على النحو الذي أراده بأننا كطيور هاجرت مرغمة أوكارها ومازالت تبحث عن مسار آمن للعودة اليها.

كان حينذاك ينوي كتابة رواية عن المعارضة السياسية في الديار، وقد طلب منا أن نوّفر له كل ما نشر عن المعارضة في الداخل والخارج. وكان يقول بأن التجربة التي عاشها في المنفى اتصلت بظهور قوى سياسية جديدة ويجب إثراء التجربة عن طريق الرواية التي يجد نفسه أحد أبنائها ويشعر بمسؤولية الوفاء لها بالقلم وذلك أضعف الإيمان. كان شديد التوق الى تشكيل صورة عن مدن الملح التي هاجرها قبل عقود ثلاثة، وكيف هي أحوال القاطنين فيها، وكان يسأل عن أشخاص، ومدن، ومواقع ربما توارت بعيداً في ذاكرة اليوم، ولكنها بلاشك تشكل جزءا من ذاكرة أنتجت (الآن هنا.. او شرق المتوسط تارة أخرى).

كان اللقاء بالنسبة له ولنا تمهيداً للقاءات لاحقة، وكان يلح على ذلك، فلأول مرة، وبعد أن عاد رفاق الدرب الى الديار أو تفرقوا في الآفاق، يعثر على شركاء جدد، لا ينتمون اليه في الايديولوجيا، ولكن بلا ريب يتقاسمون معه هموم الوطن ومحنة المنفى وتطلع الاصلاح. وكانت تلك كافية لأن تجمعه بهم، فما عجز الوطن عن تحقيقه تكفل المنفى به، فقد فرّقهم الأول وجمعهم الثاني. لقد تواصلت لقاءاتنا مع منيف على امتداد السنوات اللاحقة، وتكريماً له نعيد نشر مقابلة أجريناها معه في مايو ١٩٩٣.

كثير من المواطنين العرب يعرفون عبد الرحمن منيف من خلال عطائه الأدبي، ولكن القليل منهم يعرف أنه مواطن من الجزيرة العربية، ترى كيف تفسّر ذلك، وكيف يقدّم عبد الرحمن نفسه لقرائه الكثيرين في العالم العربي؟

أنا من الجزيرة العربية، من منطقة نجد التي عشت فيها لفترة من الزمن، ثم لدواعي الدراسة ولانشغالي بقضايا عامة، وبعد سحب جواز سفري سنة ١٩٦٣، إضطررت لأن أقيم في أماكن متعددة، ولازلت خارج الجزيرة العربية بحكم هذه الظروف التي آمل أن تنتهي، وأن يعود الانسان الى وطنه والى أهله. بالطبع تجولت في أماكن عديدة، بحكم الضرورة، بين القاهرة وبيروت وباريس وبغداد وأخيراً دمشق، من أجل تأمين صيغة للحياة، خاصة بعد أن تفرغت بالكامل الى الرواية والى العمل الأدبي.

الاستاذ عبد الرحمن منيف، تقول أن جواز سفرك سحب منك قبل ثلاثين عاماً، وخلال هذه الفترة عرف عبد الرحمن منيف واشتهر، فقد كان المنفى فترة إبداع وعطاء رغم أنها مليئة بالألم الدفين بسبب النفي والغربة، الا تعتقد أنك مدين للمنفى بالشيء الكثير رغم تأثرك؟

طبيعي أنا أتأثر بسبب بعدي عن وطني، فعندما يسحب جوار سفر الانسان فمعنى ذلم أنه معاقب وأنه معرض للإضطهاد، ولذلك أفترض أن العقوبة التي أوقعت بي عقوبة ظالمة، وبالتالي لن أتمكن من العودة الى وطني الا اذا زالت هذه العقوبة، وإذا تسوى هذا الأمر بشكل لائق يحفظ الكرامة ويعيد الحق لأصحابه.

يكفيني الآن أن أكون كاتباً مقروءاً، وأن أحاول قدر الإمكان إيصال صوتي ورسالتي عبر رسائل عديدة.. ولكن مع ذلك أعتبر أن موضوع الجنسية وجواز السفر حقوقاً بديهية لا يمكن أن تنتزع من الانسان، لأنها من مستلزمات شخصيته ويتكوينه، وأستغرب أنه لاتزال هناك حكومات تمارس مثل هذه التصفيات في بلادنا وفي منطقتنا، لأن الجنسية ليست حقاً ممنوحاً من قبل الحاكم الى الفرد، وإنما هي حق طبيعي لا يسقط لأي سبب كان، حتى لو كان هناك خلاف أو تفاوت في وجهات النظر بين الحاكم والمحكوم. خلال فترة إبتعادي عن بلدي، وخلال فترة تجوالي الطويلة والتي لا تخلو من قسوة ـ على الأقل نفسية ـ حاولت الاستفادة من الوقت وأن أنجز أعمالاً فيها كم كبير من الحنين الى الوطن.. فيها نوع من العلاقة مع مواطني بشكل أو آخر من خلال الرسائل التي أوجهها عبر الكتب، ومن خلال التعبير عن هموم وطموحات المواطن في منطقتنا، ومن خلال محاولة إيصال الصوت العربي الى العالم، وربما أتاحت لي صفتي ككاتب فرصة إيصال هذا الصوت، وأن أعطي ـ مع الآخرين ـ ملامح الى الأدب العربي وأهمية في المرحلة الحالية.

عندما أسمعك تتحدث عن حدث تم قبل ثلاثين عاماً، أرى أن الصورة واضحة وحاضرة أمام عينيك، وكما يبدو من حديثك فإن الموضوع ترك ألماً بالغاً في داخلك.. هل كانت طريقة سحب السلطات السعودية لجواز سفرك وجنسيتك قد لعبت دوراً في خلق تلك المرارة، هل قدّم المسؤولون لك تفسيراً؟

ليتهم قدّموا ذلك! لقد كان الأمر أقرب الى الخدعة، فقد ذهبت لتجديد جواز السفر، فاستقبلت من قبل الموظف المختص استقبالاً بدا لي أول الأمر فيه حرارة وعناية، ولكن ما كاد يستلم جواز السفر حتى وضعه في الدرج، وأقفل عليه وتغيرت ملامح وجهه، وأبرز لي برقية من الرياض بسحب جواز السفر. هناك تصرفات غير منطقية وغير مقبولة وتتم بكثير من المكر والخداع، وطبيعي أن لا يستتبعها أي توضيحات وتبريرات، وحتى الآن يبدو لي أن موضوع سحب الجنسية وجواز السفر غير منطقي وغير مبرر وحتى غير واضح.

الموضوع الآن تجاوز الألم، الى نوع من المحاكمة المنطقية، أن يحرم الانسان من حقوق أساسية، يعتبر تعدياً لا يجوز أن يستمر. يمكن أنني استطعت حل مشكلتي بنفسي من حيث أنني استطعت أن أحصل على جواز سفر آخر وبالتالي أنتقل به، ولكن تبقى المشكلة قائمة: كيف يحرم إنسان من حق طبيعي أصيل له؟ إن ما يستتبع ذلك ليس سوى الشعور بالغبن وبالظلم وبالقهر وبعدم المنطق.

الحق في العودة.. في رؤية الاصدقاء والأهل في وطني أمر طبيعي، وبالتالي يولد آلاما ومصاعب من نوع أو آخر، ولا تقتصر القضية في مرحلة لاحقة على مجرد الشخص، فتصبح الأسرة والأولاد والنتائج المترتبة على الموضوع متداخلة ومعقدة، بحيث أن بعض الناس يشعرون بأنهم ما كان لهم أن يعاقبوا بجرم الآباء أو أولياء الأمر، وهكذا القضية تتضاعف ككرة الثلج.

لاتزال هذه الحقوق المعترف بها في كل أنحاء العالم غائبة مع الأسف في بلادنا، وبالتالي فإن حركة المواطن مقيدة وفق رغبة السلطة وتقديرها الذي هو في أغلب الأحيان معتمداً على أسباب كيفية، وعلى معلومات خاطئة، أو على إحتمال بأخطار غير قائمة وهكذا.

ظاهرة اللجوء السياسي

أستاذ عبد الرحمن، من الملاحظ أن ظاهرة اللجوء السياسي من بلدان الخليج الى الخارج تبدو في غاية الغرابة لدى أغلب الناس في العالم العربي وغيره، فالجميع يتحدث عن جنة الفردوس في ديار النفط التي يقصدها الجميع من أجل رغد العيش، هل تعتقد أن ظاهرة اللجوء السياسي أمراً غير مبرر كثيراً بالنسبة لنا نحن أبناء الجزيرة العربية؟

اللجوء السياسي هو الاستثناء، هو الضرورة القاهرة، هو الحالة التي يجب أن لا تعم أو تنتشر، الوطن هو المكان الطبيعي لاقامة الانسان ويجب أن يحاول وبوسائل عديدة أن يصل الى حقوقه، وأن يحقق صيغة منطقية للعيش هناك. لكن مع الأسف فإن كثيراً من الأنظمة تلجىء المواطنين بسبب السجون والحرمان والاضطهاد والملاحقة لاختيار هذا الحل. وطبيعي أن أفضّل أن تحل هذه المشكلة بطريقة مختلفة من خلال اعطاء الحريات وتوفير مناخات ملائمة.

بلد بلا قانون

هل تعتقد أن معاناة المواطنين في المملكة تعود بالدرجة الاساس الى غياب القوانين التي تؤكد على حقوق المواطن واحترامه وعدم التعرض له بالإهانة والانتقاص.. هل كان عدم وجود القانون والدستور سبباً في كل هذا، أو كان أحد أهم المسببات؟

أنت الخصم والحكم! لو كان في المملكة دستور فعلاً، لو كانت هناك قوانين.. لو كان هناك مجتمع مدني يحدد التزامات الحاكم والمحكوم، ولو كانت هناك علاقات طبيعية كما هو الحال في أماكن كثيرة في العالم، لما

حصلت المشكلة من أساسها، ولكن باعتبار أن هذه الأمور ليست موجودة أصبحت هناك تعديات ضارة حتى بأولئك الذين قاموا بها.

لا شك أن هناك عدداً غير قليل من المسحوبة جوازات سفرهم.. ولا شك أن هذا العدد يتزايد فترة بعد أخرى، واذا كان هناك تعتيم إعلامي، فإن الامور تتضح يوما بعد آخر، وربما كانت المنظمات الحقوقية الدولية والأجهزة التي تتابع موضوع انتهاكات حقوق الانسان على دراية ومعرفة أكبر بهذا الأمر. الشي الآخر هو أن هناك كماً متزايداً أيضاً فيما يتعلق بالاجراءات التي تتخذ بحق من يعتبرون معارضين في الداخل.. المنع من السفر، الحرمان من العمل، المضايقات العديدة. وأتصور أن الأمور تزداد سوءا، وهذا أمر غير طبيعي ويولد احتقاناً قد يؤدي الى مضاعفات خطيرة، لأن حركة التغيير والتطور يمكن أن تحد لبعض الوقت، ولكن لا يمكن أن تمنع طوال الوقت.

ومن هنا، فإن الجزيرة العربية، حالها حال الدول الأخرى، يجب أن تكون على تماس مع العصر، وأن تكون على علاقة مع التطورات التي تجري في العالم كله، سواء كانت من الناحية الديمقراطية، أو من ناحية حرية الأفراد في الانتقال، وحرية التعبير، وحرية التنظيم المهني، بأشكال متلائمة مع الحاجة، والصيغ القانونية الأخرى وحكم الدستور، بعيداً عن الرغبات الكيفية والقيود التي تمس حرية الانسان والتي هي إمتداد للعصور القديمة المتخلفة.

لا بد من إصلاح الأخطاء، ومن إعادة الحقوق لأصحابها بما في ذلك حق الذين سحبت جنسياتهم وجوازات سفرهم بقصد منعهم من السفر، وأمور أخرى كثيرة، يجب أن تعدل ضمن منطق العصر والضرورة.

وضع متفجر

أستاذ عبد الرحمن منيف تتحدث عن معارضة داخل السعودية، وأنت تعيش منذ ثلاثين عاماً بعيداً عنها، هناك شكوى دائمة أو قل هناك إتهامات مستمرة بأن من يعيش في الخارج غير مدرك للوضع الداخلي وبالتالي يعتمد المبالغة، ترى ما مدى اتصالك بالشأن الداخلي، وأين تضع نفسك من مسائل التغيير في المملكة طالما أنك تحمل رأياً مختلفاً على الأقل؟

لاحاجة أن يدعي المرء أنه على معرفة بكل التفاصيل، بكل ما يجري، لكن أيضاً ينبغي أن ندرك بأن العالم أصبح صغيراً، وما يحدث في مكان ينتقل خبره خلال ثوان الى جميع أنحاء العالم، ومهما كانت القيود فإن ما يتسرب من البلاد من المعلومات، وما يتوفر من الوقائع يشير بوضوح الى تزايد عدم الرضا والى وجود الاحتقان، من الواضح أن ليس هناك قدرة على المواءمة بين الحاجات والضرورات. من جانبي، فأنا كما هو الحال بالنسبة لآخرين أهتم بما يجري في بلادي ولدي الكثير من المعلومات حول ما يجري هناك، لكن لا أزعم بأنني قائد سياسي، أو رجل ينظم المعارضة، أو يريد أن يحدث تغييراً قسرياً.

كل ما أطالب به، أن تتوفر حقوق معينة للمواطنين.. أن تتاح لكل من له حق حرية التعبير عن حقه، وأن تعطي الحريات بطريقة مناسبة ونظامية، وبداية هذا الأمر في الديمقراطية، التي أصبحت شعاراً شمل العالم كله، وأدى الى تغيير عميق في بنية العالم وفي موازين القوى، ومهما حاول الانسان أن يهرب من هذه الحقيقة، فإنها تجبهه وتواجهه في كل لحظة. ووجهة نظري بناء على استقراء الوقائع والمعلومات إضافة الى المراقبة، فإن حالة عدم الرضا لا بد وأن تؤدي الى نتائج وخيمة في فترة غير بعيدة.

مبدعون في السجون

كيف تقيّم تفاعل المواطنين السعوديين مع نتاجك الأدبي وأنت في المنفى، وهل يمكن لتفاعل أن يتم بالنسبة لأناس يقطون مملكة عرفت بمملكة الصمت، وعرفة بمحاصرة الكلمة الحرة ومراقبتها ومنعها من المروق بل ومعاقبة من يتداولها أيضاً؟

أعتقد أنني نلت تكريماً كبيراً من خلال مواطني بي ككاتب، ومن خلال الاهتمام والمتابعة، ومن خلال الحنان والدفء الذي أحسه في عيون الناس وفي قلوبهم تجاه العمل الإبداعي الذي أنا أحد رموزه، وهو تكريم للموهبة إن صح التعبير، وللهموم المشتركة التي ألتقي بها مع الآخرين، أكثر مما هو تكريم شخصي فردي.

ربما يكون الأديب أقدر من آخرين على نقل الرسالة، وعلى إيصال صوت وتوضيح قضية، وبالتالي يجب أن يحاول التمتع بقدر من الحرية يتيح له إيصال هذا الصوت. وربما كان المنفى ـ رغم سوئه ـ عاملاً مساعداً في هذا المجال. أنا في بعض الاحيان لا أستطيع الا أن أحس بالظلم، أو بالصعوبات الواقعة على مبدعين موجودين في أمكنة معينة سواء داخل الوطن، او على التحديد في سجونه. فكم من الأصوات التي كان من الممكن أن تعبر عن أشياء جميلة ومهمة، لم تتح لها الفرصة مع الأسف.

محاصرة الكلمة عبث

ولكن الا تشكو من الحصار الذي يمنعك من التلاقي مع الناس.. خذ مثلاً روايتك مدن الملح التي جسدت تاريخ المملكة الحديث وتحولاتها الضخمة ورموزها وشخصياتها في عمل أدبي رائع، كيف يمكن للمواطن إقتناؤها وهضم الرسالة التي تحويها الرواية طالما هي ممنوعة؟

من حسن الحظ أن الكلمة، وخاصة في العصر الذي نعيش فيه، أصبحت مثل الطير لا يمكن لأحد أن يمنع طيرانها ووصولها، وبالوسائل الحديثة أصبح وصولها أسرع وأعم، فلذلك وأنا باعتباري أتعامل مع الكلمة، وباعتبار أن كلماتي تصل، فهذا نوع من المكافأة بالنسبة لي، ونوع من التقدير بأن ما أقوله ليس لأحد قدرة على منعه والحد من إنتشاره. رغم كل شيء أنا متأكد بأن الكلمة تصل الآن كما أشياء كثيرة وجميلة، لا أحد الآن يستطيع أن يمنع الأقمار الصناعية من إيصال أمواجها وأصواتها وصورها الى الأمكنة البعيدة، وأستغرب أنه لا يزال في نهاية القرن، أن هناك من يفكر في منع الخبر والصورة. هذه الأساليب كان يمكن أن تفيد وتؤدي الى نتائج في أزمنة سابقة، أما في عالمنا المعاصر، عالم ثورة الاتصالات والمواصلات، فإنه لم يعد بالإمكان الحجر على الأفكار والكلمات والصور والأشياء الجميلة والأمنيات والأحلام، فهي تتطاير في كل مكان وتصل الى الأمكنة التي يمنع الوصول اليها، وإن محاولة منعها هو نوع من الحمق والنظرة القصيرة التي لا تجدي، ولربما تكلف ثمناً غالياً في المستقبل.

المهجر.. والأشجار وإغتيال مرزوق

كيف أثر المهجر على عملك الأدبي، وهل

كان الحرمان من حق العودة، حافزاً لك في أعمالك الأدبية ولطرق مواضيع معينة أو ذات خصوصية؟

تجارب الانسان وحياته التي يعشها تنعكس على عمله الأدبي، وهذا أحد المصادر المهمة للأديب والفنان، لأنه يعبر عن معاناة وتجربة. اذا كان الانسان بعيداً عن القضية فإن إحساسه بها يكون أقل ممن يعانيها. فمثلاً كنت على تماس بموضوع السجن، والاعتقال، والاضطهاد وقمع الحرية، وفي روايتي الأولى (الاشجار واغتيال مرزوق) كان أحد محاورها الأساسية ذلك المواطن الذي يسحب جواز سفره، وكيف يتعرض لمصاعب ومعاناة، وربما لم أكن أفكر في الموضوع لولا معاناتي الشخصية، رغم أن الموضوع إتسع وامتد ليتجاوزني، فالقضية تطال الآن مئات الناس بل آلافاً منهم.

علاقة خاصة بموضوع النفط

الى جانب هذه القضية الشخصية، هل هناك في المجتمع بعض القضايا تبحث عن كاتب، وشعرت أنت ككاتب بأنك ذلك الشخص الذي يجب أن يعالجها ويتحدث عنها؟

ربما ساعدتني الظروف على أن التقط بعض الموضوعات التي كان العامل الشخصي سبباً للتطرق اليها، مثل موضوع النفط، الذي خصصت له أكثر من رواية مثل (مدن الملح) بأجزائها الخمسة، ثم موضوع (سباق المسافات الطويلة). وأتصور لو لم أكن من تلك المنطقة النفطية، ولو لم أكن إختصاصياً في حقل النفط، ولو لم أعرف وتتوافر لي كمية من المعلومات حول هذا الموضوع، فلربما لم يخطر الموضوع ببالي، أو لم أعالجه بهذه الطريقة. لاشك أن هناك عشرات من الموضوعات الأخرى، التي تبحث عن مؤلف أو كاتب.. تبحث عمن يعبر عنها بطريقة أو بأخرى، وقد تتوفق الظروف وتحصل معادلة تكون في بعض الأحيان خيرة وجميلة ومناسبة، بحيث يتطابق الممثل مع النص، وبالتالي يكون العمل أكثر إكتمالاً وأكثر قدرة على التأثير والوصول. عندما حاولت أن أتصدى لموضوع النفط من خلال مدن الملح كنت على تماس وعلى علاقة أساسية بهذا الموضوع بحكم دراستي، وأيضاً بحكم إطلاعي وتقديري لأهميته وحجمه بحيث يفرض علي التصدي له ومعالجته.

مدن الملح أم مدن النفط

مدن الملح هي أفضل أعمالك وأقواها.. هل يمكن أن تفسر لماذا اخترت الاسم مدن الملح لا مدن النفط؟

المدن التي قامت على أسس واهية.. المدن التي نشأت في أمكنة غير أمكنتها، والمدن التي سوف يتعرض جذرها الى الغياب حينما تداهمها المياه.. هذه المدن التي صنعت من أجل أن تكون أفراناً للأجيال القادمة، والتي صممت في طريقة بنائها وبأحجامها لا لتكون مستوطنات بشرية ولكن لتكون مدافن.. هذه المدن هي بالتأكيد مدن الملح.

وقد حاولت من خلال تصوير مرحلة تاريخية انتقالية أن أشير الى أن هذه المدن لا تتمتع بالحد الأدنى الإنساني، لكي يقيم فيها الانسان ويستمر ويستقر ثم يسلمها للأجيال القادمة. من المستغرب تماماً أن تكون هذه المدن بواجهات زجاجية وبهياكل حديدية في منطقة تبلغ درجة الحرارة فيها في الظل ما يزيد عن ٥٠ درجة مئوية، اذا كانت هذه الناطحات للسحاب، ملائمة لمدينة مثل نيويورك، أو كانت الشبابيك الكبيرة ملائمة لبلد مثل السويد، حيث تكون الشمس مثل القمر والحرارة فيها أمنية، فإنني أعتقد أن بلادنا بحاجة الى نمط آخر من البناء، والى نمط آخر من التعامل الانساني مع الطبيعة، حتى تكون المدن مرشحة للبقاء والدوام. هذه مسألة. أما الأخرى فإن الملح عبارة عن عنصر أساسي، وكما يقول السيد المسيح: إذا فسد الملح بأي شيء تملحون، لقد أردت أن يكون في هذا الإسم أكثر من دالة وأكثر من رمز، وعسى أن يفهم ذلك من وجهت لهم الرسالة!!

ربع ساعة أخيرة قبل الطوفان

هذا يجعلني أفكر في مقولة شائعة وهي أن الانسان يعيش بالخبز وحده، ربما هناك من يعتقد أن الانسان يمكن أن يعيش بالنفط وحد؟

كنت أتمنى أن يستخدم النفط كرافعة، كوسيلة من وسائل بناء المستقبل، خاصة وأنه مادة ناضبة ومدته ليست طويلة مهما حاول البعض أن يوهمنا بوجود كميات كبيرة غير قابلة للنفاذ من هذا النفط.. وبالتالي من حق الجيل الحاضر كما هو من حق الاجيال القادمة أن تتمتع بهذه الثروة وأن تبني مستقبلها ضمن أسس تستطيع لها الدوام والاستقرار والاستمرار. لكن طريقة استخدام هذه الثروة والتصرف بها مع الأسف الشديد، تتم الآن بطريقة خاطئة وتؤدي الى تبديدها ونفاذها في فترة قصيرة وكأنها عبء يحاول الحكام التخلص منه في أقرب وقت ممكن.

النفط بذاته ليس ذنباً، وإنما طريقة استعماله، وطريقة توظيفه والتعامل به أو معه كان. يمكن أن يكون طريقاً للمستقبل، طريقاً لمنطقة لا تمتلك سوى هذه الثروة، لكن تكاد هذه الثروة تتبدد وتطير دون أن يفكر في الأجيال القادمة أو في المستقبل، وأيضاً دون الاحتراس من عواقب الدهر. وإذا كان شعبنا في الجزيرة العربية قد عاش في فترات سابقة بدون النفط، الا أن طريقة بناء الحياة والنمط الاستهلاكي الذي يسود الآن، يجعل من الصعب إن لم يكن من المستحيل إمكانية العيش ضمن قيمه وعلاقاته السائدة، وأيضاً محاولة نقل صيغته الى المستقبل. ولا أبالغ إذا قلت أن كثيراً من الأمور تغيرت بحيث لا يمكن الرجع فيها الى الزمن القديم، كما أنه لا يمكن تسليمها الى المستقبل فنستطيع الإستمرار، وطبيعي فإننا حين نصبح فقراء فإن الغرب لن يحاول أن يمد يداً، ولن يحاول أن يمنع أي كارثة قادمة، وعسى أن نحاول بما تبقى من نفط أن نفكر في الربع ساعة الأخيرة، قبل أن يداهمنا الطوفان.

ديمقراطية الصحراء

ننتقل أستاذ عبد الرحمن الى موضوع آخر.. لا شك أنكم تابتعتم التطورات الكبيرة التي طرأت على الوضع الداخلي في المملكة والنقلة النوعية في المجتمع السعودية باتجاه الضغط من أجل التغيير والمشاركة السياسية والتعبير عن الذات وعن الرأي.. ومع هذا لاحظتم ولاحظنا أن العائلة المالكة سدّت الابواب بشكل كامل أمام التغيير وماطلت فيه حتى كاد المواطنون يصلون الى اليأس. الحجة التي يقولها الأمراء أن الديمقراطية لا تتناسب مع قيمنا وعاداتنا وتقاليدنا، وكأنهم يريدون أن يقولوا بأنه لا يفيد مع شعب الجزيرة العربية سوى السيف والعصا، ما هو رأيكم عموماً في موضوع الديمقراطية وفي الحجج المضادة لها؟

الديمقراطية عبارة عن مناخ ومجال للتعبير عن الرأي، وللمشاركة في صنع القرار، وأيضاً للمساهمة في بناء المجتمع. وهذه القواعد العامة مقبولة من كل الشرائع الدينية والأرضية، ومهما حاول الانسان أن يمنعها أو يهرب منها فإنها تفرض نفسها. المشكلة الاساسية كما أراها هي أن هناك ضرورة أن يشترك الناس في صنع حياتهم وتقرير مصيرهم، وهذه الصناعة يجب أن يساهم فيها كل من له قدرة وله حق في هذه الممارسة.

ومن هنا فإن الديمقراطية تعبر عن نفسها على شكل علاقات من نمط معين بحيث تلائم كل الأماكن. حتى الصيغ التي طرحت أخيراً في البلاد والتي لم يجر تنفيذها حتى الآن، هي كما عبر عنها أصحاب القرار، بداية اطلالة نحو الديمقراطية، وأظن أننا نخطىء كثيراً حينما نضع الديمقراطية في مواجهة الأخلاق والأصالة، لأن من جملة مستلزمات الأخلاق والأصالة أن يشترك الشعب في إختيار نظامه، وأن يساهم في صنع مصيره.

ولذا أرى أن الديمقراطية صيغة ملائمة حتى للأنظمة القائمة في الخليج، إذ من خلالها يتم خلق مناخ يمنع الاحتقان وبالتالي يمنع الثورة، ولكن هذه الأنظمة تضع الحصان خلف العربة، وتزعم أن هذه أخلاقنا وقيمنا التي ورثناها، علما أن العصور تتغير، والأوضاع تتغير، ومطالب الناس بالتالي تتغير.

الأميركيون وحقوق الانسان

فيما مضى كان البعض يتساءل لماذا يدعم الغرب الديمقراطية في أوروبا الشرقية ولا يدعمها في الشرق الأوسط، ثم أصبح السؤال لماذا يدعم الغرب الديمقراطية بنحو أو بآخر في الجزيرة العربية والخليج ولا يقبل بها في السعودية.. لماذا ينظر الأميركيون الى موضوع الاصلاح السياسي وحقوق الانسان في المملكة بعين الريبة في حين أنهم رحبوا بها في اليمن والكويت وبلدان الخليج الأخرى؟

إذا أخذنا تجربة الإتحاد السوفييتي، فإننا نجد أن نقطة الضعف الأولى والهامة التي أدت الى تقويضه كانت: غياب الديمقراطية. والدول الغربية التي أسقطت النظام الشيوعي بحجة الديكتاتورية، هي نفسها التي تحمي الأنظمة المتخلفة التي ليس لها علاقة بالديمقراطية، وهذه إحدى المفارقات التي تبرهن على وجود إزدواجية المعايير، وعلى وجود معادلة لتمرير الشعارات حسب الحالات وعلاقات التحالف والرضا.

الأولى بالدول الغربية أن تضغط على السلطة لاعطاء الحريات ولتغيير الصورة القاتمة، خاصة وكلنا يعرف بأن الأوضاع في الجزيرة العربية والخليج لا تقوم ولا تستمر الا من خلال الدعم الغربي، ومن خلال العلاقة العضوية التي نشأت وقامت واستمرت بين هذه الانظمة وبين الدول الغربية. كما أن الوسائل الحديثة من المراقبة والسجون ووسائل التعذيب الأخرى، هي عبارة عن صادرات غربية الى تلك المنطقة.

إننا نلاحظ كما هائلاً من النفاق الغربي، والضرورة تقضي أن يطبق المقياس الواحد في الأمكنة المتعددة بنفس الطريقة وبنفس المقدار. لقد مورس الضغط على المعسكر الاشتراكي، وكان منصباً بالدرجة الأولى على موضوع الديمقراطية، الأمر الذي يغيب بالكامل عندما يتم الحديث عن الجزيرة العربية ودول الخليج، وهذا أحد مظاهر النفاق الغربي وتغليب المصالح على القناعات الفكرية.

المؤسسة الدينية

هل تعتقد أن المؤسسة الدينية تمثل عائقاً أمام التغيير، وهل التصاق السلطتين السياسية والدينية يخدم ذلك؟

حدث نوع من التوافق خلال فترة تاريخية معينة بين السلطة السياسية والسلطة الدينية، الأمر الذي أدى الى نشوء حالة وحكم من نمط معين، هذه الحالة كان لها إيجابيات في مرحلة زمنية معينة، الا أن طابع الجمود وطابع إستغلال الدين من أجل خدمة الحاكم وإعطاء المشروعية لكل تصرفاته، جعل المؤسسة الدينية أقرب الى التزمت، والى محاولة حصار المجتمع ضمن قيم ومقاييس أصبحت متخلفة وقديمة. ومن هنا لا بد من تغيير هذه الصيغة وإيجاد حالة جديدة تقتضيها طبيعة الظروف والأوضاع التي استجدت وتستجد كل يوم. الحاكم ومن أجل تبرير وتسويغ الكثير من تصرفاته لا بد وأن يستغل رجال الدين، ولا بد أن يستغل المرونة المبالغ فيها في النصوص وبالتالي تفسر الأمور بأشكال متعددة، ولكن الهدف الأساسي هو حماية المصالح وحماية الحالة القائمة، بغض النظر عن النتائج التي تترتب عليها. ومن هنا أصبحت المؤسسة الدينية في بلادنا عبارة عن مؤسسة سياسية أو امتداد للسياسة بشكل آخر. فغالباً ما نرى قسماً من رجال الدين كأدوات بيد الحاكم يستخدمهم، ويحاول أن يحارب بهم، يستفتيهم ويفتون كما يريد.

الحركة الدينية المعارضة

مع هذا ظهرت في السنوات الأخيرة حركة دينية قوية في مختلف مناطق المملكة، تريد أن تتخلص من سيطرة النظام وتدعو للفكاك منه.. كيف تقيم نشاط التحركات ذات الأساس الديني في المملكة خصوصاً وفي العالم العربي عامة؟

لابد من الاعتراف أولاً بأن هناك ديناً شعبياً، بمعنى أن كثيراً من الناس متدينون بالسليقة، بحكم القناعة وبحكم التكوين التاريخي، ومن حق كل مواطن أن يمارسه طقوسه بشكل كامل بدون أية عقوبات أو قيود.

ليس هناك شك بأن الدين إذا ما أخذ في جوهره وفي طبيعته الأصلية هو عبارة عن عامل مساعدة في تطهير الانسان من كثير من العوامل السلبية، حيث ينقي سريرته ويجعله اكثر صدقاً واكثر حرصا تجاه وطنه. لكن هناك جوانب سلبية فيما يتعلق بالموجة الأصولية الحالية، فهي موجة يغلب عليها التعصب، ويغلب عليها إلغاء الآخر، وعدم الاعتراف به، وعدم القناعة بأن له حقوقاً يجب أن يمارسها، وبالتالي تقطع الطريق على إمكانية قيام المجتمع المدني الديمقراطي القائم على حق التعدد والمشاركة.

أعتقد أن المرحلة الآن هي مرحلة وطنية، وتعني أنه يجب أن تكون هناك قواسم مشتركة للدفاع عن حرية الوطن وأبنائه، وحقه في الاستقلال والغاء التبعية السياسية والاقتصادية والفكرية، واختيار النظام السياسي الذي يساعد على تقليص الفروق بين الأغنياء والفقراء، أي بين من يملكون ومن لا يملكون، وبالتالي خلق مجتمع متوازن تسوده العدالة والمساواة والمنطق والحرية، وتتساوى فيه الفرص، ويكون كل ذلك أساساً لبناء علاقات من نمط جديد.

السديريون: الحزب الحاكم منذ أربعين عاماً

محمد الفايز

يطلق عليهم (السديريون السبعة) وهم الملك فهد، ووزير الدفاع سلطان، والأمير نايف وزير الداخلية، والأمير سلمان أمير الرياض، والأمير أحمد نائب وزير الداخلية، والأمير عبد الرحمن نائب وزير الدفاع، وأخير الأمير تركي بن عبد العزيز نائب وزير الدفاع السابق حتى عام ١٩٧٨، اي حتى عام خلافه مع اخوته بسبب زواجه من هند الفاسي وخروجه من المملكة ليقيم في هلتون النيل بالقاهرة منذئذ وحتى اليوم. ويضاف الى هذا الجناح، أبناؤهم ممن يسمون بالجيل الثالث: بندر بن سلطان السفير في واشنطن، وخالد بن سلطان الذي اصبح الرجل الثاني في وزارة الدفاع، إضافة الى أبناء سلطان الآخرين الذين يمسكون بإمارات وأجهزة للدولة. ومن أبناء فهد: محمد بن فهد امير الشرقية، وعبد العزيز بن فهد، وزير الدولة وعضو مجلس الوزراء، وسلطان بن فهد رئيس رعاية الشباب خلفاً لأخيه الراحل فيصل بن فهد، وسعود بن فهد الذي يتولى نيابة جهاز الإستخبارات. ومن ابناء نايف: ابنه سعود بن نايف نائب امير الشرقية الذي عين مؤخراً سفيراً في أسبانيا، ومحمد بن نايف الرجل الثاني في وزارة الداخلية. ومن أبناء سلمان: ثلاثة توفوا تولوا نيابة إمارات مناطق وإمارات مناطق ومؤسسات إعلامية، وبينهم حالياً مسؤول هيئة السياحة سلطان بن سلمان، وآخر مسؤول عن إمبراطورية إعلامية هي الشركة العربية للأبحاث والتسويق.

وللجناح السديري أحلاف من الأخوة داخل العائلة المالكة يسطيرون هم أيضاً على مراكز للدولة مهمة.

إزاء هذه القبضة الحديدية ليس لدى الأمير عبد الله ولي العهد ـ المهمش طيلة العقود الماضية ـ سوى مناصب محدودة، وكلها تحالفات مصالح وليس تحالف مصالح وأشقاء (دم) مثل السديريين. ولذا يعتقد الجناح السديري بأن ليس أمام ولي العهد إلا أن يقبل بالدور الذي يقرره من يمسك بالسلطة فعلاً اليوم، لا أن يكون ملكاً مطلقاً. وكان الأمير عبد الله ومنذ إصابة الملك بالجلطة الدماغية منتصف التسعينيات، قد حاول أن يثبت بأنه الوريث الشرعي للملك المريض. ورغم أن هذه بديهة كما يحددها النظام الأساسي، إلا أن الجناح السديري، حاول تجاوز الأمير عبد الله وإزاحته، وقد بذل الأمير جهداً كبيراً وأقام أحلافاً شتى مع الأمراء المنبوذين او المهمشين داخل العائلة المالكة وأثبت للسديريين بأن اقتلاعه مستحيل بدون الخوض في الدم. وكان الأمير عبد الله مصيباً حينها بأن الولايات المتحدة لم تكن ترغب فيه، وترى استبداله، ولذا قال ذات مرة لمساعد وزير الخارجية الأميركي السابق ريتشارد ميرفي من خلال نقاش مع الأمير والزعم بأن أميركا تؤيده، قال له: نعم تريدونني ملكاً ضعيفاً!

المهم أن الأمير عبد الله حسم موضوع خلافته للملك فهد، ولكنه لم يحسم موضوع صلاحياته كملك قادم. وهذا ما جعل البلاد تتمزق الى عدة دول، وهذا ما أبقى الملك فهد حياً من الناحية السياسية يستند اليه الجناح السديري لموازنة جناح عبد الله. وقد اقترح السديريون السبعة بخبث على الأمير عبد الله بأن يتم إقصاء الملك، بحيث يصبح ولي العهد ملكاً مكانه، وبشرط واحد، هو أن يتخلّى عن الحرس الوطني. وكاد الأمير ان يوافق، لولا أن أحد مستشاريه أقنعه بأن إقالة الملك رغم أهميتها تعني بأن الآخرين يمكنهم إقالته هو إن تخلّى عن الحرس الوطني.

من الناحية الفعلية فإن الجناح السديري هو من يسير شؤون الدولة بشكل عام، وهو القابض على ماليتها وأمنها وعسكرها، وهو المتورط في الفساد، وهو المسؤول عما لحق بالمملكة من تأخر في كل المجالات، وهو المسؤول عن الإنهيارات الإقتصادية التي أثرت على كل مواطن. أيضاً فإن هذا الجناح يمتلك خبرة أكثر من نظيره، والسبب انه يمتلك تجربة حكم طويلة مليئة بالدسائس والتلاعب بالقوى حتى داخل العائلة المالكة نفسها. حتى الملك فيصل الذي كان شخصية قوية، لم يكن ليصل الى الحكم لولا تبلور قوة الجناح السديري بقيادة وزير الداخلية آنئذ الأمير فهد (الملك حالياً) والذي قام بالدور الأكبر في التحريض على الملك سعود، وهو الجناح الذي أدار اللعبة الداخلية وأطاح بالملك سعود قبل ان يصل فيصل الى بوابات الرياض. وقد حصد الجناح السديري أهم الحقائب منذ ذلك التاريخ وحتى اليوم.

اليوم، يقوم نايف وزير الداخلية بما قام به الملك فهد سابقاً مع الملك سعود، فهو يتولى مواجهة ولي العهد، فيما يستريح سلطان في كرسيه الخلفي منتظراً دوره كملك قادم.

اليوم، يراد تسقيط ولي العهد بكل الوسائل الممكنة، وتعطيل كل قراراته، وإظهاره عاجزاً امام جمهوره الذي رأى فيه ملكا غير ملوث كالسديريين. ولعل السديريين يقومون بالإطاحة به، قبل ان يصبح ملكاً، أو يجبر على أن يكون مثل الملك خالد (ملكاً وليس حاكماً).

لماذا يقف الغرب ضد الديمقراطية في المملكة العربية السعودية

عبدالعزيز الخميس*

ما هو موقف الغرب من الديموقراطية في المملكة العربية السعودية؟

وهل تقوم دوله بخطوات واضحة وفعلية في هذا المجال مقدمة دعما لخطوات اصلاحية حقيقية؟

للإجابة على هذين السؤالين يمكنني القول ـ كمواطن سعودي وليس كمسؤول عن المركز السعودي لحقوق الإنسان فقط ـ انني لم ار يوما فعلا محسوسا لحكومة غربية من اجل دفع النظام السعودي للعمل من اجل المشاركة السياسية واتاحة الحقوق السياسية والانسانية لمواطنيه. بل على العكس؛ فإن ما تقوم به الادارات الغربية لا يعدو عن تقديم دعم قوي للنظام الديكتاتوري الحاكم في المملكة.

ان الفعل غائب عن ايدي الادارة الامريكية تجاه دمرقطة السعودية، لكن اقوال هذه الادارة كثيرة ومملة ويمكن ضمها في كتاب كبير يحوي تمنيات بل واتهامات احيانا؛ واكثر ما تجده في التقارير التي تنشر من قبل وزارة الخارجية الامريكية، يقصد منها تطمين نواب الشعب الامريكي في الكونجرس بأن حكومتهم تهتم بالاصلاحات في المملكة.

العمل الغربي من اجل حقوق الانسان والديموقراطية في المملكة لا يتعدى تلك الاتهامات التي تخرج من كتاب وصحفيين غربيين تصف المجتمع السعودي بأنه متخلف وديكتاتوري.

نعم نحن مجتمع متخلف سياسيا ويؤمن عدد منا بالديكتاتورية كوسيلة استقرار خاصة على مستوى العائلة، مما أدى الى قبول ديكتاتورية الحاكم والاذعان لما يسمى بولي الأمر. لكن الحقيقة ان معظمنا الآن بات يتفهم أهمية الديموقراطية وحقوق الانسان كوسيلة رقي ونمو لمجتمعنا.

العدد الكبير المؤمن بالحريات والديمقراطية اما صامت بسبب آلة القمع الحكومية او بسبب خوفه من الفتنة والتأثير على استقرار بلادنا خاصة وهو يرى افعال الحركات الاسلامية المتطرفة والتي تقوم بما تقوم به الان من تفجيرات واعمال عنف نتيجة لاخفاقها في التوصل الى اتفاق مع النظام، وتغلب نزعة التطرف على مواقفها السياسية.

ان مجتمعنا متدين بطبعه وتقليدي ومسالم، استطاع خلال المائة سنة الماضية ان يهدئ من العنف الداخلي، وانتج جماعات اسلامية معتدلة هي الاكثر التحاما بالمجتمع وقادرة على تحريك اجزاء كبيرة منه.. لكن هذه الجماعات تم اختطاف بعضها من قبل الانظمة قبل ان يستمر تطورها وتقبلها لما يطلق عليه الاسلام الليبرالي وتم تدجينها وتحويلها الى تابع لسياسات النظام تحت ستار الولاء لولي الامر وعدم معارضته لان ذلك محرما.. او جماعات اخرى تم التضييق عليها ودفعها الى العنف المضاد، ولم ينتبه الكثير الى ان ما ينقص مجتمعنا هو ان يكون هناك حوار واسع بين تياراته بما فيها النظام نفسه.

لقد هلل الكثير من السياسيين والاعلاميين الغربيين لما سمي بالحوار الوطني في بلادنا ولمسيرة الانفتاح السياسي من قبل النظام.. لكن الحقيقة ان هؤلاء كانوا بعيدين الى درجة كبيرة عن فهم ما يحدث، اذ ان الحوار الذي نظم من قبل النظام تم بين تيارات تطالب بالاصلاح، بينما كان النظام هو الاخ الاكبر الذي يراقب المتحاورين منبها اياهم بان لا يشطوا عن قاعدة مهمة وهي الولاء له وعدم معارضته، وان لا حق للمتحاورين سوى ان يختلفوا مع بعضهم البعض ثم ليتفقوا، اما سياسة النظام فلم تكن سوى الكمال وحده.

وبهذه الطريقة الغريبة والفريدة من نوعها في الحوار السياسي خرج المتحاورون لا يعرفون لماذا حضروا، وهل كانوا حقيقة يتحاورون حول مستقبلهم واصلاح النظام، ام انهم فقط ادوا ادوارا مسرحية لمصلحة تجميل صورة النظام.

حسب اعتقادي، فإنه كان من الواجب على النظام ان يكون على كرسي الاتهام داخل ذلك المؤتمر، وان يتمكن ابناء الشعب الحاضرين للمؤتمر من محاورته لا ان يقف مسؤولوه على ابواب قاعة الحوار بعصاهم الغليظة.

كتب اصلاحيون سعوديون عرائض يطالبون فيها النظام وعلى استحياء بالتغيير وإتاحة المجال للمشاركة السياسية، وبحقوق انسانية افضل.. الا ان من وقع على تلك العرائض تم احضاره الى ولي الامر وطولب بالاعتذار والتوقف عن رص الصفوف الاصلاحية.

لم يقم الغرب بأي شيء تجاه هؤلاء، بل ان ادارات حكمه شكرت النظام السعودي على جهوده واعتبرته شريكا وحليفا وصديقا حميما في مسيرتها للقضاء على الارهاب. هذه الادارات الغربية التي تأتي بشكل ديموقراطي الى سدة الحكم تتعامل مع شعوبها بناء على اسس وطرق ديموقراطية حقوقية، لكنها تستطيب حين يكون الحديث عنا نحن من يعيش في الشرق الاوسط وعلى الاخص في المملكة العربية السعودية تستطيب ان تشكر قامعينا وتمجدهم وتصفهم بالمحاربين النبلاء من اجل القضاء على الارهاب، وتنسى ان من شكرتهم يتفننون في ارهابنا وقمعنا وملاحقة كل جهودنا الديموقراطية والحقيقية.

يتساءل المواطن السعودي عن الليبرالية، لكنه يخشى منها، فالحركات الاسلامية المتطرفة مشتركة مع الحكومة السعودية تحذرهم منها، فهي عندهم ليبرالية امريكية لا تريد الخير لشعبنا بل تريده منحلا تابعا للغرب متخليا عن ثوابته. ولا يهم هذه الليبرالية المصطنعة هل تم منح مواطننا حقوقه وشارك في صنع القرار السياسي ام لا.

الديموقراطية التي بشرتنا بها اميركا في رأي معظم المواطنين السعوديين هي ان تلبس نساؤنا الجنز ويدخن في سياراتهن المكشوفة، لأن هذا ما يراه مواطنونا من الغرب. فالادارات الحاكمة في الغرب لم تقم يوما بعمل فعلي من اجل الديموقراطية، فبدلا من ان ترفض التعامل مع حكوماتنا الديكتاتورية، تقوم بدعمها بالسلاح الذي لم يستعمل يوما في حروب الا ضد مواطنينا، والتعاون الاستخباري بين الة قمعنا والاجهزة الغربية واضح للعيان، ولا يمكن اخفاؤه. اما قصة عدم التعاون السعودي مع اميركا في مسألة "القاعدة" فما حجب ٢٨ صفحة من التقرير الذي عرض على الكونجرس الا دليلا على ان هناك من يعمل في الادارة الامريكية ويخشى على شعور ديكتاتوريينا من ان يجرح.

ان الحرب على التطرف والتعصب لا تبدأ من كهوف تورا بورا بل هي من داخل البيت الابيض، نفسه حيث ان سياسات هذا البيت سوداء مريرة.. فالقاطنون فيه لا ينظرون إلا الى النتائج قصيرة المدى، فهم يريدون قتل وأسر اعضاء القاعدة، وينسون ان مواطنينا المحرومين من حقوقهم هم من يزود القاعدة بالرجال، وهم من دمر في ١١ سبتمبر ما اعتبر الجريمة الكبرى التي ترتكب في تاريخ الولايات المتحدة، ولا يعني هذا مطالبة البيت الابيض باعتقال افراد مجتمعنا، وإعقام نسائنا، والهجوم علينا بالدبابات، فإن هذا لن يساعد في الامر بشيء. اننا من يعيش في نجد والحجاز وعسير والقطيف عرب لا نقبل الاهانة، وما تم في القدس ويتم الان في العراق هو اهانة لنا جميعا، وبكاء طفلة افغانية يتمها صاروخ امريكي يهمنا جميعا، ناهيك عن ان يقف صاحب البيت الابيض ليمد يده مصافحا ديكتاتورينا ومحتضنا ناهبين مالنا العام، ومتحدثا عن صداقته العميقة والحميمة لهم.

هذا الغرب الديموقراطي المهتم بحقوق الانسان هو من يدعم بقاء حكوماتنا الديكتاتورية وهو من يربت على اكتاف قامعينا ويصفهم بالمخلصين الراغبين في السلام.

هذا الغرب الذي يبشر بالديموقراطية في العراق والذي يراقب مواطنينا ما يفعله هناك يثير السخرية لديهم. فأين هي الديموقراطية التي وعد بها بوش الشعب العراقي، ففي الوقت الذي يطالب فيه المرجع الشيعي اية الله السيستاني بالانتخابات، ترفضها الادارة الامريكية، في الوقت الراهن وتؤخرها، بل وتحفز الامين العام للامم المتحدة لارسال وفد الى العراق لاقناع ابنائه بان الوقت غير مناسب للديموقراطية.

ما الفرق بين ادارة بوش وحكومة الملك فهد حول الديموقراطية والانتخابات؟ فبوش يؤخرها في العراق ويرى ان الوضع غير ملائم، وهذا هو نفس موقف حكومة الملك فهد التي ترى ان الانتخابات الكاملة والمشاركة السياسية لا تنفع في الوقت الراهن، لأن شعبنا غير جاهز لذلك؛ وكأن المشاركة السياسية لا تنفع لنا نحن، لأننا مخلوقات فريدة من نوعها على الأرض.

في العراق الناس الجوعى والعاطلون عن العمل يئنون ويمتلأون غيظا، بينما افلام العري والانحلال تضمن دخلا جيدا، واصحاب بيوت الدعارة يتمتعون بحماية عسكرية امريكية حسب تحقيق مجلة نيوزويك؛ وهذا ما يثير فزع المواطن العادي في المملكة ويجعله يوافق اخاه في العراق على ان وقت ديكتاتور العراق كان افضل للعراقيين.

اين هي الديموقراطية التي اتت بها اميركا للعراق؟ ويا ترى بماذا ستأتي لنا نحن في المملكة؟

هذا هو تساؤل المواطن السعودي التقليدي، ولهذا نكافح نحن العاملون في مجال حقوق الانسان والناشطون في مجال الاصلاح السياسي في رد اسئلة كثيرة يعتقد اصحابها ان العامل في مجال حقوق الانسان ليس سوى غربي يلبس كوفية ولا هدف له سوى تدمير الحضارة الاسلامية.

ولا ينسى ان يشعر المواطن بضعفنا لأننا ممنوعون من العمل في داخل بلادنا والوقوف بجانبه ولا تقوم الحكومات الغربية بأية ضغوط تذكر على النظام السعودي من أجل ان يسمح لنا بالعمل. لقد تم اعتقال مئات من الناشطين والمحتجين على انتهاكات حقوق الانسان وتم تهديد وتقريع الناشطين الاصلاحيين، وكل ذلك يتم تحت نظر حلفاء النظام من امريكان وغيرهم ممن ذهبوا بجيوشهم لتحرير العراق من طواغيته، وفي نفس الوقت يبعثون رسائل المودة والمحبة والتضامن لطواغيتنا.

لن ينسى مواطننا الموقف الامريكي من الغاء الانتخابات في الجزائر عام ١٩٩٢، وتأييد مخابراتها وحكوماتها لقادة الجهاد في افغانستان ثم انقلابها عليهم، ولن يغيب عن ذهنه ان اسامة بن لادن كان يشارك ضابط مخابرات السي أي أيه خيمته بالقرب من تورا بورا التي اصبحت ملاذ ابن لادن هذه الايام.

لن يصدق مواطننا حتى اشعار اخر ان الولايات المتحدة او غيرها في الغرب تريد له ديموقراطية وحقوق انسان، فهو يعرف جيدا انها لا تريد سوى نفطه وخضوعه ومسالمته لمحتلي اراضيه كاسرائيل او غيرها. بل هو يستغرب من ان بعض الامريكيين يعتقدون انه لو منح حق الانتخاب فسوف يختار اسلاميين ليحكموه، وكأنه الانسان الوحيد في العالم الذي كتب عليه ان لا يختار الا ما تختاره اميركا. وفي الحقيقة نعم سيختار مواطننا اسلاميين لان لا احد امامه سواهم، فهم مدعومون من قبل النظام الا من جاهد منهم، ولان الليبراليين لا يعنون له سوى الوجه الاخر لاميركا في الوقت الراهن. بينما لو منح المواطن الحرية وبدأ يتنفس هواء نقي فسيضطر المتطرفون الاسلاميون لتهذيب شواربهم وقصها بالطريقة التي يحبها المواطن وليس العكس.

الرسالة التي يريد مواطننا توجيهها للغرب هي: تعاملوا مع حكوماتنا بناء على سجلها الحقوقي وسعيها لاتاحة الفرصة للمشاركة الشعبية وبناء المؤسسات المدنية، وليس حسب انتاجها للنفط وتسعيرها له وشرائها للاسلحة وقدر مودتها لاسرائيل، وبدون هذا سيكون هناك اكثر من اسامة بن لادن ولن تنفع الة القمع الحكومية في منع ذلك.

في النهاية ليست هذه دعوة لحل مشكلاتنا مع انظمتنا عبر دبابات امريكية او مظليين بريطانيين، بل هي دعوة ان لا تمد هذه الادارات الغربية يدها مصافحة من ينتهكون حقوق الانسان ويعتبرون الديموقراطية كفرا وهذا أضعف الايمان.

*** كلمة عبد العزيز الخميس المشرف على المركز السعودي لحقوق الانسان ضمن فعاليات مؤتمر مستقبل الديموقراطية في المملكة العربية السعودية في ٢٢ يناير ٢٠٠٤**

السعودية: تحديات اليوم ومسؤوليات المستقبل

د. مضاوي الرشيد

في المدى القصير، فإن الحكم التسلطي في السعودية لا يبدو كونه مقاوماً للتغيير، وأنه سوف يقدم دون ريب على تطوير اللبرلة والتعددية السياسية تحت تأثير الضغوطات الداخلية والخارجية. إن انتخابات محدودة ستجري الى جانب إعادة تنظيم مجلس الشورى الحالي، ولربما يؤدي ذلك الى توسيع جاد في صلاحياتها. كما أن بعض الحريات المحدودة للمرأة يمكن الاعلان عنها، وستسهم الانتخابات الى حد كبير في زيادة مشاركة الجماعات القريبة حالياً من مركز السلطة، كما هو الحال بالنسبة للتكنوقراط وموظفي الخدمة المدنية، والمهنيين. نشير الى أن بعض أعضاء هذه المجموعة وقّعت على عدد من العرائض الاصلاحية خلال العام ٢٠٠٣. إن مثل هذه الاصلاحات قد تفضي الى استبدال طبقة الحرس القديم بأخرى أكثر تطلعاً على حساب المشاركة الحقيقية الواسعة. وبحسب أحد المراقبين فإن (هذه الاستراتيجيات قد تكون بديلاً للدمقرطة الحقيقية وليست بالضرورة مرحلة على الطريق اليها). ولسوء الطالع أن يكون هذا التقييم للوضع في السعودية يبدأ اليوم بهذه الملاحظة المتشائمة، ولكن أية قراءة جادة للوضع تملي تفسيراً من هذا القبيل.

بعد إعلان ولي العهد الامير عبد الله ووزير الداخلية نايف في يناير ٢٠٠٤ عن رفض الملكية الدستورية فإن تاريخ الحركة الاصلاحية في السعودية سيشهد بداية مرحلة جديدة. ولذلك، فإن ثمة استراتيجية جديدة باتت مطلوبة على مستوى كل من المعارضة والمجتمع من أجل مواجهة تحدي مستقبل السنوات القادمة.

أساطير حول الدولة

فيما تلج الدولة السعودية القرن الحادي والعشرين، فإننا بحاجة الى إعادة تعريف وتبديد الاساطير التي سمحت لكثير من الناس بالاعتقاد بأنها كانت على نحو لم تكن في واقع الأمر كذلك.

الأسطورة الاولى: هل هي دولة واحدة أم عدة دول؟ فمنذ وفاة الملك فيصل في سنة ١٩٧٥ فإن الدولة السعودية لم تعد دولة واحدة، فقد تمت مأسسة الوضع مع إعلان فهد ملكاً رسمياً للبلاد. إن الترتيب القائم يماثل عصر الامارات، والذي وضع حداً لنهايته في ١٩٣٢.

وحين تصدر اليوم نداءات من أجل الهدوء والطاعة للحكام فإننا نسمع عبارات من قبيل (ولي الأمر أب ونحن أسرته). إن الجملة الأكثر صوابية ستكون على النحو التالي: (ولاة الأمر آباء ونحن أسرتهم)، بما تعكس الابوية المتعددة على مستوى القيادة السياسية. والسؤال هنا: كيف تتم ترجمة هذه الابداعية على الأرض؟

تتشكيل الدولة من عدة وزارات ذات هيكلية واضحة تضم أفراداً من العائلة المالكة (غالباً ما يكون الأب والابن)، ومجموعة من المعاضدين القبليين وحلقة من المتعلمين العاديين (البيروقراط، وموظفو الخدمة المدنية، وعلماء الدين، والمفكرين، والمهنيين، والمحامين، والأهم من ذلك الصحافيين الذين يسيطرون على الاعلام بشقيه المكتوب والمرئي)، وأخيراً مجموعة من الحراس الشخصيين، الذين يسيطرون على وسائل القهر لحماية الأمير وهكذا قمع أولئك الذين يهددون حياته السياسية. إن أية رؤية سياسية تقترح التغيير (من أولئك الذين يتطلعون نحو دولة إسلامية، أو دولة ملكية دستورية ديمقراطية ليبرالية، أو إدامة الوضع القائم مع بعض التعديلات الطفيفة) يجب أن تأخذ هذا المائز بعين الاعتبار. إن الدولة السعودية تعتبر دولة شخصيات أكثر من كونها دولة مؤسسات.

الاسطور الثانية: الزعم بأن الدولة تعكس تحالفات قبلية. الحقيقة أن القبيلة الوحيدة التي تمارس اليوم القبلية السياسية في السعودية هي آل سعود. فخلال القرن الماضي تحوّل آل سعود من كونهم عائلة الى قبيلة. على مستوى المجتمع فإن هناك هوية اجتماعية اقتصادية وقبلية ثقافية ولكن ليس هناك قبلية سياسية. إن قطاعات من المجتمع السعودي تنزع الى الالتصاق بقيم القبيلة ولكنها لا تعكس الجانب السياسي للقبيلة. فقد تم ترويض القبائل التي جرى تقسيمها واحتوائها من قبل الدولة، وأن الاعتقاد بأن القبائل السعودية تشكل وحدات منسجمة

محكومة الى قيادة متقدمة والتي ستنهض لمقاومة أو معارضة النظام هو اعتقاد غير منطقي.

الاسطورة الثالثة: أن الدولة السعودية هي دولة نجدية تهيمن على باقي المناطق (الحجاز، الاحساء، وعسير). هذا الخطاب تميّز بقوة بين الاقليات (والشيعة مثالاً) والمفكرين في الحجاز والمناطق الطرفية الأخرى في المملكة. هذا الخطاب غير صحيح لأن نجد تعد منطقة جغرافية غير متجانسة يقطنها سكان مختلفون، والذين كان لديهم فيما مضى علاقات مرتبكة مع آل سعود. تتشكل نجد من ثلاث مناطق: ١ ـ المنطقة الجنوبية (العارض حيث تقدّم أقوى دعم لآل سعود دينياً وعسكرياً)، ٢ ـ المنطقة الوسطي، القصيم والتي كانت من الناحية التاريخية منطقة حاجزة والتي دعمت آل سعود في وقت ما ونبذتهم في أوقات أخرى. هذه المنطقة ذات أهمية عالية، فالسكان الحضر (وهم من الناحية التاريخية تجار، ومزارعون، وحرفيون، وعلماء دين بمنافسة قوية بين المركزين الحضريين الرئيسيين بريدة وعنيزة) أنتجوا أول مفكرين وعلماء دين، وملحدين، وداعمين موالين لآل سعود، وهكذا الأكثر ليبرالية والمناوئين للملكية. ٣ ـ نجد الشمالية، والتي كانت تاريخياً مناوئة للسعودية وذات ميول نحو العراق وسوريا. ومنذ عام ١٩٣٢ فإن الدولة مارست سياسة تحويل التحالفات في نجد نفسها وهكذا في أجزاء أخرى من البلاد.

وقد ساهم آل سعود في تطوير قيادة محلية في نجد على حساب أخرى، كما قامت أيضاً بتقسيم القبائل، والعوائل، والقرى كنتيجة للتوزيع غير المتكافىء للثروة، والاعانات، والمنافع الأخرى في شكل نقد أو نوع (كما في توزيع الاراضي). نخلص من ذلك الى أن سكان نجد موزعّون، وأن القبائل والعوائل منقسمة، كنتيجة لسياسة منظّمة من الاحتواء والعزل التي تمارسها الدولة خلال القرن العشرين.

الاسطورة الرابعة: أن الدولة هي وهابية. وبالرغم من أن الحركة الاصلاحية السلفية التي قادها محمد بن عبد الوهاب كانت من الناحية الايديولوجية أداة لم تكن الدول السعودية الثلاث تقوم بدونها، فإن من الصعوبة بمكان وصف الدولة الحالية بأنها وهابية. ففي النصف الثاني من القرن العسرين، خلقت السلفية الدينية الأممية هجيناً فكرياً داخل التقليد السلفي، بما يشمل الحركة الوهابية. فالاتجاهات الدينية كانت متنوعة الى حد أن أي مؤرخ فكري سيواجه مشاكل في التعرف على جذر الافكار. ولذلك فإننا اليوم أمام ثلاثة اتجاهات داخل المجال الديني السياسي السعودي:

الأول: الاتجاه الرجعي الديني المغلق الذي يزعم بكونه أقوى إيماناً والتصاقاً بتعاليم محمد بن عبد الوهاب وهو الاتجاه الذي يسيطر على المؤسسة الدينية الرسمية. فعلماء الدين المنتمون الى هذا الاتجاه مأخوذون الى حد كبير بمسائل ذات صلة بطول اللباس الاسلامي للرجال، واللحى، وحظر زيارة القبور، وتقديس الأولياء والاشجار، والتسليم التام لولي الأمر، والخوف من الفتنة. وسيبقى هؤلاء مسيطرين على الفتوى الدينية، وسيرجع الناس اليهم للاسترشاد في مسائل ذات العلاقة بالاعتقاد والعبادة. ومن غير المحتمل أن يضطلع هؤلاء بدور نظري أو عملي في المسائل المتعلقة بالسياسة في هذا العالم، والتي تعرّف بأمور الدنيا. واذا ما قاموا بذلك، فإنهم سيدعون الى الطاعة التامة للحاكم بشرط كون الأخير لا يدعو الى الزندقة. وسيواصل هؤلاء العلماء رواية الحديث النبوي الذي يدعو الى طاعة ولي الأمر (حتى لو جلد ظهرك وسرق مالك)، وهو حديث يفسّره علماء الدين المعاصرون بطريقة مختلفة، ويقدّمون شرحاً حاذقاً لسياقه.

ثانياً: الاتجاه الحركي الاسلامي، المنقسم بين الاخوان الذين هم على استعداد للتعاون مع الحكومة وأولئك الذين هم بعيدون عنها، والذين تمسكوا بأهداف بعيدة المدى من خلال التركيز على التعليم والتدريب والتعبئة الشعبية لتحقيق أهدافهم. ويمثل الاسلام الحركي الاقوى داخل الطيف الديني السياسي في مركزها وتنظيمها. واذا كان ثمة إعادة تنظيم للعلاقة بين الدين والدولة، فإن الاحتمال الأقوى أن يتم إدماج الاسلام الحركي في الحكومة بصورة رسمية، فعلى سبيل المثال في حالة إنتخابات مجلس الشورى، فإن الاحتمال الأقوى أن يحوز الاعضاء البارزون في هذا الاتجاه على عدد كبير من المقاعد. لقد اشتغل الاسلام الحركي في السياسة المعاصرة ومواضيع أخرى ذات صلة بأمور الدنيا، وأن الشخصيات البارزة في هذا الاتجاه هم نتاج الحداثة وهم منغمسون بصورة تامة فيها، ويحظون بتأييد الطبقة المتوسطة والدنيا المتعلمة، التي يزداد عدد أعضائها، ولكن طوحاتهم تواجه إحباطاً بسبب التهميش الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، والأهم من ذلك أنهم يشعرون بالعزلة خارج دائرة العوائل المعروفة والتي تتمتع برعاية العائلة المالكة.

ثالثاً: التيار الجهادي، الذي حمل أفراده السلاح ضد الحكومة والذين يجهرون بمسؤوليتهم عن العنف، ويعرّفون محلياً بالغلاة أو خوارج العصر، ودولياً بالارهابيين. وفيما سيتم إستثناء هؤلاء من أي إعادة تموضعات مستقبلية فإن أفعالهم خلال عام ٢٠٠٣ قد فتحت الباب امام تناظر حول الاصلاح وساهمت في تسريع حركته.

يلزم أن تؤخذ هذه التطورات الدينية السياسية في الحسبان حال صياغة رؤى في التغيير مثل الدعوة الى الديمقراطية. فالاصلاح، الكلمة السحرية، لا تعني تغييراً ثورياً ما عدا في خطاب الجماعات الجهادية الراديكالية، وحتى هنا فإن الاصلاح غالباً ما يفسر في صورة ضيقة وتعني توتير العلاقات مع أمريكا، ومحاربة المسيحيين واليهود وتأسيس الامة المسلمة المثالية. وليس واضحاً ما اذا كان سيظهر برنامج سياسي منسجم لدى هذه الجماعة، فقد أثبت الجهاديون نجاحهم في عمليات العنف، ولكنهم قاصرون على مستوى التنظير السياسي. فلدى هؤلاء تعاقد صلب على واجب طرد اليهود والمسيحيين من بلاد الحرمين والولاء والبراء، ولكن يقصرون في موضوعات تتعلق بالدولة الاسلامية، والحاكم العادل، وإنتخابه، وفترة بقائه في الحكم، ومحاسبته. فيما يرتبط بهذه الاسئلة فإن المرء بحاجة للتوجه الى الاسلام الحركي، حيث يشتغل منظّروه والناشطون فيه بالتعامل معها.

وباستثناء الجهاديين، فإن دعاة الاصلاح يتفقون على إعادة توزيع الغنيمة الكبرى، أي الدولة. إنهم يختلفون على توزيع الحصص والخطاب الذي يؤسس لتوزيعها، ولكن الهدف يبقى واحداً.. إنهم يدعون الى المشاركة (المشابه الى سياسة توني بلير في الشراكة الخاصة ـ العامة، ولكن الخاص في السعودية يبدو أكثر تعقيداً). فمنذ

التسعينيات فإن المشاركين المحتملين لجأوا الى الوسيلة الأكثر قبولاً للمطالبة بالاصلاح، أي العرائض. فقد وقع الاسلاميون والليبراليون عدة عرائض، وهكذا تعزيز منطق المكافأة. إن المواطن يطالب بالشرهة في رسالة تقدّم للأمير، وبعد عدة أيام يصل الرد في هيئة كمية من النقود أو رسالة من التوصيات، ومهما يكن ففي الآونة الأخيرة توصلت المعارضة الى أن الحكومة قد تقدّم مكافآت اقتصادية، وزيادة قاعدة المشاركة، ولكن الاصلاح السياسي الذي يهدد أساس الحكم السعودي، أي الاحتكار التام لمجمل العملية السياسية، غير قابل للتحقق بسهولة.

وفي الآونة الأخيرة، في أكتوبر ٢٠٠٣ تمت الدعوة الى استراتيجية جديدة غير مسبوقة من قبل الحركة الاسلامية للاصلاح، والتي يقودها سعد الفقيه في لندن. فقد وجّهت الحركة الاسلامية للاصلاح في الجزيرة العربية نداء الى المتظاهرين في عدد من المدن، وتجاوبت مجموعات من الناس، وقد جرى اعتقال بعضهم أو إيقافهم وبعد شهرين أفرج عنهم. فهل ستتكرر الدعوة الى مظاهرات سلمية؟ لا يمكن إستبعاد ذلك. هل سيدعو الليبراليون الى ذلك؟ من غير المحتمل. وعلى أية حال، فإن من يدعون بالليبراليين، سيشاركون في المظاهرات في حال تمت الدعوة اليها تماماً كما حدث في أكتوبر، حيث زعم الليبراليون بأن بعض من شاركوا في المظاهرات لم يكونوا بالضرورة جزءا من الاتجاه الاسلامي.

ثمة سبب وجيه يدعوني للشك، فإذا أمكننا القول بأن لدينا معارضة ليبرالية في السعودية، فهي تتشكل من جنرالات بدون جنود. فالجنرالات ينتمون للطبقتين المتوسطة والمتوسطة العليا، ويتألفون من أفراد مرتبطين بصورة حميمية بالحكومة ومن غير المرجح دعوتهم الى أعمال تهدد مصيرهم ومصالحهم الطبقية. إن أولئك الذين يبدون على استعداد للاستمرار في طريقة العرائض وتفادي مهاجمة القارب لأنهم يدركون بأنه في حال غرق القارب فإنهم قد يغرقون معه.

بالنسبة للمعارضة الاسلامية فإن المعادلة مقلوبة، فهي تتشكل من جنود بدون جنرالات، فالجنرالات (علماء الدين والافراد المتدينيون المتعلمون) هم إما معتقلون، أو هاجروا من البلاد، أو تم إحتواؤهم. هناك بعض الشخصيات الاسلامية البارزة في السعودية تعتبر الآن جزءا من ماكينة الدولة، أما أولئك الذين قاوموا الاحتواء وبنوا مصداقيتهم خلال عقد من المقاومة فبقوا خارج البلاد، وبصورة رئيسية سعد الفقه (الحركة الاسلامية للاصلاح في الجزيرة العربية) وأتباعه. وستكون منطقته أكثر استجابة لنداء القيام بأعمال لأن للحركة تاريخاً طويلاً من التنظيم الشعبي السري والتعبئة العقائدية والنشاطية السياسية الجيدة منذ التسعينيات. والأكثر أهمية، أن بإمكان الحركة الادعاء بتميّز خاص كونها أنتجت سجناء سياسيين و(شهداء).

والسؤال هنا: ماذا يجب فعله الآن على مستوى المعارضة والمجتمع؟ فقد إستثنيت الدولة من المعادلة لأسباب واضحة، أي لاعتقادي الجازم بأن الاصلاح لا يأتي من أعلى، لقناعتي بأن الاصلاح هو نتاج تعبئة شعبية.

المعارضة

كيما تنشأ معارضة فاعلة تحوز على فرصة التأثير في مجريات الاحداث، فإن ثمة خطوات محددة لابد أن تتم:

١ ـ تأسيس لجنة ذات قاعدة واسعة ودائمة من أجل تشكيل رؤية سياسية تكون مقبولة لدى كافة جماعات الضغط وتربط تحقيق هذه الرؤية بالاقتراع. فالمعارضة يجب أن تعلو فوق المصالح الخاصة التي تسود حالياً في كافة الدوائر: بين من يدعون بالليبراليين أنفسهم، وبين الاسلاميين، وبين الاسلاميين والليبراليين. فالاتهامات والاتهامات المضادة هي اليوم لغة الخطاب السياسي بين النخبة المتعلمة. في بعض الاحيان تبدو الحركة الاصلاحية كما لو كانت تستهلك نفسها قبل أن تحقق أهدافها. وباستثناء أولئك الذين تم (شراؤهم) من قبل الدولة، وأولئك الذين عزلوا أنفسهم جانباً، أو الذين أبدوا فهماً عاطفياً تجاه خصومهم لا يجب طردهم أو إهانتهم باستعمال اللغة الأكثر رفضاً.

٢ ـ إبرام إتفاقية على أساس أن الوسائل السلمية (المظاهرات السلمية، العصيان المدني السلمي، والاضرابات) تشكل الطريق الى التغيير. ويلزم أن يعقد حوار مفتوح خارج سيطرة الدولة وإشرافها. ولسوء الحظ، فإن غياب قنوات شرعية للتنظيم العام والحوار الحقيقي، فإن السعوديين يلجأون الى منتديات حوارية الكترونية مجهولة الهوية حيث يسود أحياناً التطرف واللاعقلانية تحت غطاء أسماء مستعارة.

٣ ـ استبعاد الرعاية الملكية للمعارضة. وفيما يجادل البعض بأن التصدعات داخل العائلة المالكة يمكن استغلالها من قبل المعارضة، فإن المنطق أثبت عدم جدواها. ويمكن العودة الى عام ١٩٦٠ حين أحاط أحد الأمراء نفسه بمجموعة من الافراد من المجتمع من أجل تطوير خطاب إعتراضي. وبعد أكثر من أربعين عاماً، فإن الناس الذين دفعوا الثمن كانوا هم الداعمين له. ويجب أن ننتظر لنرى تداعيات معارضة الامير تركي بن عبد العزيز وابنه سلطان، الذي تم اختطافه في يوليو ٢٠٠٣ في جنيف من قبل ابن عمه، إبن الملك وعاد الى السعودية. واذا كان هناك أمراء يطالبون بإعطاء السلطة الى الناس، فإن دعوة كهذه غالباً ما تأتي من أولئك الأمراء الذي لا يملكون سلطة كي يتنازلوا عنها أو يهبونها لغيرهم.

٤ ـ تبديد حلم قيام الولايات المتحدة بمزاولة ضغط على السعودية لتصبح دولة ديمقراطية (بالرغم من الدعاية والخطاب الاميركي الرسمي). إن الديمقراطية أو الشورى لا تأتي على ظهر دبابة أو تأتي من خلال عريضة، وإنما تأتي كثمرة للتعبئة الاجتماعية. لقد أوصى الاكاديميون والمفكرون الأميركيون حكومة بلادهم بالدفع نحو اللبرلة وليس الدمقرطة في السعودية. وبإمكاننا قراءة توصية محلل سياسي بارز الى الادارة الأميركية:

(إن أولئك الأميركيين الذين يؤكدون على فضائل التغيير الديمقراطي عليهم مواجهة الحقيقة الصادمة. ان الانتخابات المبكرة في السعودية قد تفضي الى نشوء مجالس تمثيلية تدفع النظام الى اتجاهات مناهضة لعملية اللبرلة. إن واشنطن بحاجة الى مقاومة الاغراء للضغط على السعوديين من أجل إجراء انتخابات ديمقراطية في الوقت الراهن).

بكلمات أخرى، إن الديمقراطية في السعودية هي ضد المصلحة القومية الأميركية، اذا ما جاء الاسلاميون الى السلطة. ولكن أي جناح من الاسلاميين؟ هل هم الوهابيون التقليديون، الحركيون، أم

الجهاديون؟ إن أحداث الشهور القادمة قد تجيب عن هذا السؤال؟

٥ ـ رفض الرعاية والاشراف الاميركي للمعارضة السعودية. وهذه رسالة للجميع، وبخاصة لأولئك المقيمين في الخارج. فليس هناك شيء أسوأ من ادراج إسمك على الانترنت بوصفك قابضاً للدولارات الأميركية في معركتك ضد نظامك الظالم. فهذه معضلة كافة جماعات المعارضة ضد الحكم التسلطي. فبدون تعبئة اجتماعية للمناطق فإن مثل هذه الرعاية مقدّر لها أن تكون فاشلة وغير مثمرة، وستكون كذلك ايضاً حين نعرف بأن استطلاعات مؤسسة زغبي الدولية للرأي العام السعودي والتي أجريت في فبراير ـ مارس ٢٠٠٣ تكشف بإن لدى ٩٥ بالمئة من السعوديين الذين شملهم الاستطلاع موقفاً غير متصالح الى حد ما تجاه الولايات المتحدة.

مسؤولية المجتمع والاقليات

ثمة خوف لدى الأغلبية يعبّر عنه غالباً وصار مبالغاً منذ الاحتلال الأميركي للعراق. فإنشاء محمية شيعية في المنطقة الشرقية تحت الرعاية الأميركية يعتبر السيناريو الكابوس لدى الأغلبية، وهذا الخوف غير مؤسس على حقيقة واقعية، إذ أنه يمنح الادارة الأميركية قدرة فشلت في إستعراضها في كل من العراق وافغانستان، ويجب أن يطمئن الشيعة والسنة بأن الولايات المتحدة غير قادرة على سيناريو غير معقول. ومهما يكن، فإن إزالة الخوف يقع على كاهل كل من الشيعة والاتجاه العام في المجتمع، إذ يجب على الشيعة إدراك أن مستقبلهم يكمن في السعودية، وليس في النجف، أو قم، أو واشنطن. ولحسن الحظ، فقد بدأ يتحقق ذلك بصورة تدريجية.

كما يتطلب من الاغلبية للتعبير عن تعاطفها، وتسامحها، وقبولها بالشيعة باعتبارهم مواطنين كاملين، وهذا لا يعني بطبيعة الحال توقف المناظرات التيولوجية، ولكن يعني بأن روايات العلقمي والطوسي لا يجب التشديد عليها واستعمالها كتعبيرات رمزية مندكّة في الوضع الساسي الجاري. فلا يجب علينا نبش المراجع التاريخية لتعليم دروس في التعصب وعدم التسامح والكراهية. واذا لم تتخذ الدولة تدابير من أجل تكريس هذه المفاهيم، فإن علينا كأفراد البدء بمشروع التغيير على المستوى الشخصي، وتالياً خلق ظروف التعددية المنبثقة من تعاليم الاسلام نفسها وليس من خلطة مكوّنة من إساءة تفسير الاسلام واضطهاد الآخر، وهي حالة مازال لسوء الحظ يعبّر عنها من قبل قطاعات من المجتمع السعودي.

سيناريوهات المستقبل

١ ـ التغيير التدريجي

سيكون هناك عدد من السعوديين من يتبنى (سياسة لننتظر ونرى)، أملاً في ثورة مخملية او بيريسترويكا خلف الستار، ولنتذكر بأن الطريق الثاني في التغيير قد أدى الى تفكك الاتحاد السوفييتي. ليس هناك إجماع اليوم في السعودية على عملية التغيير ومادتها، بالرغم من وجود إجماع على الحاجة للإصلاح، بوصفه مطلباً عاماً والذي لا يزال بحاجة الى عملية غربلة، فقد أصبح المجتمع في حالة استقطاب حاد بما يجعل صناعة ثورة مخملية أو صامتة أمراً غير ممكن. وما سنشهده لاحقاً هو إعادة رسم للخارطة السياسية وإعادة توزيع للغنيمة الكبرى، أي الدولة، بين مجموعات مستثناة ومعزولة في المجتمع أو التي كانت في الماضي مهمّشة. وهذا يتوافق مع لهجة الاصلاحات التدريجية، أو كما يعبّر عنها بـ (التمسك بتقاليدنا وتراثنا الاسلامي). ويمكن ترجمة ذلك بحسبها لبرلة بدون دمقرطة، أي انتخابات تعيد رسم الخارطة السياسية وتساهم في زيادة مشاركة الجماعات التي هي الآن وثيقة الصلة بمركز السلطة.

٢ ـ التغيير الفجائي

وهذا يعد سيناريو آخر في التغيير، والذي قد لا يكون خياراً في المستقبل القريب ولكن لا يمكن إستبعاده على المدى البعيد. وهذا السيناريو يفترض وقوع (انقلاب ملكي) يؤدي الى استبدال الطبقة المعمّرة في العائلة المالكة بأخرى أكثر حيوية ونشاطية. وهناك أيضاً إحتمالية وقوع (انقلاب اسلامي) والذي يمكن أن يتم بتنظيم التيار الحركي. أما الاحتمال الثالث فهو إنقلاب (اسلامي/ملكي). إن هذه الاحتمالات قاطبة لن تكون خيارات سهلة، بالنظر الى التعقيد الديمغرافي للعائلة المالكة، والانقسامات داخل الحركة الاسلامية نفسها.

وفيما يستمر تكشف التنافس والصراع على مستوى القمة في القيادة السياسية، فإن المشكلة الأكبر التي تواجه السعودية اليوم تكمن في توفير فرص وظيفية للسكان الآخذين في النمو. إن خطط التنمية الخماسية المتوالية، وسياسات تعزيز السعودة لقوة العمل، وتوسيع نطاق القطاع الخاص لم تنجح في استيعاب الجيل الجديد. وقد تعرقل ذلك مع التوزيع غير المتكافىء للثروة والتمايزات المناطقية في التنمية والازدهار والذي أدى الى خلق وضع مربك بين الشباب، ليس لكونهم محرومين على المستوى السياسي فحسب بل وايضاً على المستوى الاقتصادي.

فلدى هؤلاء الشباب أوقات فارغة ممتدة ولكن بدون قنوات قادرة على ملئها من أجل تحقيق تطلعاتهم مما أدى الى الاحباط، والضجر، والكسل وربما الى الجريمة. فليس من غير الاعتيادي بالنسبة للذكور العاطلين عن العمل في السعودية والذين تتراوح أعمارهم بين سن ١٨ و٢٥ عاماً تمضية ٦ الى ٨ ساعات يومياً في مقاهي الانترنت، والمشاركة الفاعلة في منتديات الحوار على شبكة الانترنت، والبحث في مواقع الشبكة ومراسلة الاصدقاء داخل السعودية وخارجها، فيما يقوم آخرون بمشاهدة المحطات الفضائية العربية بصورة متصلة. فالمجتمع بات مسيّساً الى درجة كبيرة، ولكن ليس هناك قنوات مشرعنة للتعبير عن النظرات السياسية والمناظرة حول مستقبل البلاد، والمشاركة في فعل سياسي بنّاء، ولذلك يشعر السعوديون بالاحباط.

إن السنوات القادمة ستكون شديدة الاضطراب في السعودية، ولكن دعونا نأمل بأن المناطق لن تفسح الطريق لنشوء النزعة المناطقية، وأن المذاهب لن تفسح الطريق للنزعة المذهبية، وأن القبائل لن تفسح الطريق للنزعة القبلية، فهذه النزعات ستؤدي في نهاية المطاف الى المزيد من العنف من النوع الذي شهدناه خلال العام الماضي. إن تصلب الحكومة في التعامل مع الضغط المجتمعي من أجل الاصلاح، والمتعارض مع إستمرار المنهجية القديمة القائمة على أساس (فرق تسد) ستفضي في النهاية الى تفكيك السعودية كما عرفناها في السبعين سنة الماضية.

نماذج تحولات المناخ الإعلامي السعودي

نفتتح قراءة صحافة هذا الشهر بتقييم قدمته الدكتورة أميرة كشغري للصحافة السعودية والمناخ الذي تتطور فيه وتقييمها لما هو موجود وما يمكن أن يكون في المستقبل. تكتب في صحيفة الوطن (٢٠٠٤/١/٢٠):

المراقب للساحة الثقافية في المملكة يرى بوضوح أن هناك بدايات حراك اجتماعي حقيقي يتمثل في حيوية ما يطرح من موضوعات وفي تعدد الرؤى حولها وفي وضوح أكبر في تناولها حيث تسمى الأشياء ضمن هذا الطرح بمسمياتها وتوضع النقاط على الحروف – أو على أغلبها – على أقل تقدير وتنزع المعالجة نحو تشخيص القضايا دون اللجوء إلى التورية المفرطة. كما بدأت تنتشر في الأفق مفاهيم جميلة وجديدة كالحوار والتعددية والسلم الاجتماعي والتسامح وقبول الآخر.

ولعل هذه الظاهرة الصحية، إذ تدب الحياة ببطء شديد في المفاصل الذهنية للمجتمع، هي ما يمكن أن يطلق عليه بحق "الصحوة الثقافية الأولى" فهي صحوة مجتمعية عامة تتمتع بقدر من هامش الحرية لم يكن قبلها متاحا للعموم. وفي إطار هذه الصحوة الثقافية، خرج النقد من الدهاليز الخاصة وكواليس السرية والتوجس والريبة إلى نقاء الهواء الطلق وحرارة أشعة الشمس وأصبح كل فرد يمارس ضمنها حقه في الحياة والاختلاف دون مصادرة لحق الآخرين في ذات الحياة.

وبالنظر إلى حداثة هذه التجربة وإلى المخاض العسر الذي تتخلق من خلاله فإن من الأمانة الاعتراف والتأكيد أن لغة الكتابة الصحفية في أغلب ما ينشر، وعلى الرغم من تباين المشارب، هي – بحمد الله – لغة معتدلة ومسؤولة في مجملها وإن كان التحليل والطرح يميلان ميلا أقرب إلى الاختزال منه إلى التعمق.

إلا أنه وعلى الرغم من هذا التفاؤل والإقرار بمعقولية أسلوب الطرح والمعالجة قياسا بتاريخه الحديث إلا أننا نجد في الوقت ذاته كتابات – وإن ندرت – لا تزال تتسم بذات الروح التي نسعى إلى تجاوزها، وهي كتابات تمت في أسلوبها – وليس في موضوعها – إلى مرحلة الطفولة في سيرورة التطور الفكري والاجتماعي وهي أساليب نحتاج حتما إلى تجاوزها في مقابلة الفكرة بالفكرة.

إن أبرز ما يميز هذه الأساليب هو الانتقال بساحة المعالجة من نقد الأفكار إلى ساحة تجريح الأشخاص، ومن مقابلة الفكرة بالفكرة إلى نسف الفكرة عبر كيل التهم لذات الشخص المخالف والطعن في نيته. لذا تبرز في تلك الأساليب عبارات تشي بالدخول في النيات أو تكيل الاتهام للآخر في أهدافه أو في وطنيته أو حتى – وهذا الأخطر – في معتقده. كما تلجأ إلى الهجوم الشخصي على من يتبنى فكرة مختلفة باستخدام لغة الاتهام تارة ولغة التهديد والتخويف تارة أخرى متكئة في ذلك على عموميات الطرح واجتزاء المفردات وشحن العاطفة وتغييب العقل.

ولعل أكثر ما يثير الأسى أن يتمكن هذا الأسلوب في معالجة قضايا الوطن الكبيرة من التسلل إلى كوكبة المثقفين ورجال العلم وذوي الخلق ونحن نخرج للتو من عرس اللقاء الثاني للحوار الوطني بتجربته الثرية وتوصياته الجريئة المتفائلة. ولكن لا شك لدي مطلقا أن هذه الظاهرة ليست نابعة من سوء سجية أو من نية مبيتة بقدر ما هي نابعة من حداثة التجربة الديمقراطية وحداثة تجربة الاختلاف والحرية لدينا. إننا بحق لا نزال في بدايات تجربة الحراك الاجتماعي الحر والمسؤول. ولا شك أن هذه التجربة هي في طور النضج والنمو فذلك هو ديدن الحياة.

صناعة المواطنة

علي الخشيبان

يعتبر التاريخ المحلي المناطقي أهم الركائز المؤثرة في تفعيل هذا الانتماء الوطني وبنائه، ومع ظهور التفسيرات الخاطئة للمناطقية كان الحذر من التركيز على البعد التاريخي الذي تحظى به كثير من المدن والقرى مما أضفى بعضا من الحساسية المفرطة وغير المبررة عند الحديث عن مكان دون آخر وهذا يعتبر في مسار مخالف لغرس روح الانتماء للوطن الأم. صناعة المواطنة عبر منهج يؤصل للكل عبر تأكيد لأهمية الجزء من خلال التاريخ المحلي للمجتمع. تاريخ مجتمعنا ورجاله في كل مدينة وقرية من هذا الوطن يجب ألا يكون تاريخا منسيا بل وعلي المجتمع ألا يفعل ذلك بدعوى المناطقية أو غيرها، فالوطن بأكمله تاريخ تصنعه أركانه المترامية الأطراف عبر أحداث غائرة في القدم، فصناعة المواطنة التي اكتشفنا ضعفها في مواطن كثيرة اختفت خلف مبادئ كنا نحذرها ولم نكن نقدم البراهين على عدم جدواها في مجال تأصيل الانتماء إلى المدينة أو القرية التي تشكل جزءاً من الكل، الوطن، ومن ثم المنطقة لنشكل في النهاية انتماءنا إلى الوطن بأكمله.

الوطن ٢٠٠٤/١/٣٠

أين موقع المناطق الأخرى

محمد عبدالله الحميد

مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني خطوة إيجابية في الطريق الصحيح للإصلاح.. غير أننا نأخذ على المسؤولين عن إدارته تركيزهم على أسماء معينة من (الوسطى والغربية والشرقية) بينما اكتفت المناطق الأخرى والمدن والقرى النائية بالاستماع والفرجة على ما يدور. وهنا نقول للقائمين على إدارة المركز إن في بني عمكم رماحا.. وإن أمانة المسؤولية المناطة بكم توسيع دائرة الاختيار.

الوطن ٢٠٠٤/١/٢٥

الإسلاميون والليبراليون.. أجندات متقاطعة أم متقابلة؟

غازي المغلوث

التيار الإسلامي كان دائما ما يوجه أصابع الاتهام إلى رفيق دربه الليبرالي بأنه يسعى إلى غربنة المجتمع السعودي وتحلله من قيمه الدينية، وهناك طوفان من الكتب والكتيبات والأشرطة – تصب في هذا الاتجاه، وعلى الطرف الآخر التيار الليبرالي يمطر التيار الإسلامي بوابل من التهم المارثونية، من الرجعية والتخلف والماضوية، والاستقالة عن الواقع، وشرعنة للاستبداد السياسي والفكري والاجتماعي. وعلى عكس ما يقال هنا وهناك من التقارب والالتقاء، فلا يعدو أن يكون اتفاقا مرحليا على الحد الأدنى من المشتركات في ظرف إقليمي ودولي غاية في التعقيد والخطورة. التيار الإسلامي يتكئ على قاعدة شعبوية عريضة، والتيار الليبرالي يتكئ على قاعدة نخبوية كبيرة من المثقفين والمفكرين والأكاديميين وخريجي الجامعات الغربية، وثقافته هي ثقافة العصر، ولها قبول عند شرائح كبيرة، خصوصا ما يتعلق منها بالسياسي، وأصبحت مطلوبة بقوة من العديد من المنظمات الدولية، من ثم لا تستطيع أية دولة في العالم، التغاضي

عن هذه المطالب، وتطعيم مجتمعاتها بشيء منها ولو دعائيا. الالتقاء والتقارب بين الإسلاميين والليبراليين ليس نتيجة تقاطع الأجندات بينهما، بقدر ما كان تقاطع التنازلات لكل منهما. وأحسب لو أتيح لأحد التيارين الانفراد بالساحة، وفرض أجندته الوطنية، لجعل أجندة الآخر في المتحف الوطني.

الوطن ٢٠٠٤/١/٢٤

إفساد الإصلاح!

زياد عبدالله الدريس

الحجة الكبرى دوماً لدى المحافظين الذين يقفون ضد الإصلاح، ليس معارضة الإصلاح في حد ذاته أو الخوف منه، ولكن الخوف من أن قطار الإصلاح لن يتوقف عند محطته الصحيحة، بل سيتمادى في السرعة والتهور حتى يخرج عن طريقه الصحيح إلى مسارات مهلكة لركاب القطار جميعاً. ولذا فإن الليبراليين المتهورين هم أكثر من يقدم دعماً وحجة للمحافظين المتشددين لإيقاف الإصلاح. إن مداخلة متوترة أو صورة فوتوغرافية مستفزة لا تقدم إضافة نوعية إلى المشروع والخطاب الإصلاحي، قد تقدم دليلاً على طبق من ذهب لأولئك الذين يشككون دوما في نوايا الإصلاح، وأنه لن يتوقف عند التعددية والحوار، أو أنه سيتجاوز القوالب الجامدة، فقط، بل إنه سيقفز على القيم والتقاليد التي ينبغي للإصلاحيين العقلاء مراعاتها وتقييمها ضمن منظومة المصالح والمفاسد، بدلاً من أن يقحمها الطرف الآخر في منظومة سد الذرائع!.

الوطن ٢٠٠٤/١/٢٥

تقسيم المجتمع

محمد الرطيان

منذ سنوات ونحن نحلم أن نحصل على حقوقنا الإنسانية. ولكن.. منذ سنوات طويلة جدا ولا نزال ونحن نشارك بانتهاك حقوق الإنسان!.. كنا، ولا نزال، نمارس التفرقة فيما بيننا: فهذا شمالي وهذا جنوبي، وهذا حجازي وهذا نجدي وهذا أسود وهذا أبيض، وهذا شيخ وهذا راعي غنم وهذا سني وهذا شيعي، وهذا قبيلي وهذا خضيري وهذا بدوي وهذا حضري، وهذا سعودي بالتجنس، وهذا سعودي أصل ومنشأ وهذا خط ١١٠ وهذا خط ٢٢٠ وهذا ينتمي إلى قبيلة درجة أولى، وهذا ثانية، وهذا التعيس قدّر الله له أن يولد في قبيلة درجة عاشرة.. وبناء عليه سيعامل على أنه "إنسان" درجة عاشرة! وطبعا هناك "طرش" بحر! هذه التقسيمات اللاإنسانية لم تأتنا من الخارج.. نحن الذين ابتكرناها، وجعلناها شيئا يشبه القانون يجب على الجميع تطبيقه، ومن خلالها قمنا بتوزيع الحقوق على بعضنا البعض.

الوطن ٢٠٠٤/١/٢٤

فكر الخروج السلفي

عبد العزيز الخضر

السلفية المعاصرة التي حاولت التخفيف من جرعة تكفير الأنظمة وفكرة الخروج على الحكام فشلت في جذب الجماهير لمدرستها. في مسألة تكفير الأنظمة عجزت السلفية المعاصرة عن تسهيل هذه القضية وازدادت تعقيدا على أيديهم وتعددت خلافاتهم، فمع كثرة النقولات وغياب أسس العقلانية السياسية غاب مفهوم الدولة المعاصر، مما أوجد ثغرات سهلت لفكر التكفير الانتشار بصورة لم يسبق لها مثيل في الساحة الإسلامية وبمقدمات سلفية محضة. فمرة يتعامل بعض أصحاب هذا التيار وكأن الدولة مختزلة في فرد وهو الحاكم فمجرد وجود ناقض من نواقض الإسلام أو مخالفة يرى أنها شرعية يسقط مشروعية هذه الدولة أو تلك، ومرة يصبح الفرد (الحاكم) دولة فتنطبق عليه أحكام الأنظمة. أما في مسألة الخروج على الحكام فحينما بدأت تحدث حوادث العنف نتيجة سهولة تكفير بعض الأنظمة، اشترط توفر القدرة مع شرط الكفر البواح، يقول شيخ سلفي: (إن كان في المسلمين قوة وفيهم استطاعة على مقاتلته وتنحيته عن الحكم وإيجاد حاكم مسلم فإنه يجب عليهم ذلك، وهذا من الجهاد في سبيل الله، أما إذا كانوا لا يستطيعون إزالته فلا يجوز لهم أن يتحرشوا بالظلمة والكفرة..) ملخص هذا الفكر ومضمونه أنه يرى مشروعية الانقلاب مع القدرة.. هذا الفكر الذي يعرض في فتاوى يبدو في مضمونه محرضاً على تأجيل الخروج حتى تحين فرصة القدرة، وليس موقفا لأصل الخطأ، وليس مناسباً لتأصيل المعالجة والإصلاح للأنظمة المعاصرة التي أوجدت وسائل تجاوزت فيها فكر الانقلابات والخروج المسلح بحكم أنه فعل بدائي للتغيير يناسب دولة الماضي البعيد.

الوطن ٢٠٠٤/١/٢١

تجربتنا السياسية الجديدة

سليمان العقيلي

أفهم أحياناً دوافع الإصلاحيين وحرصهم على تطور بلادهم وعلى تقدم مجتمعهم. غير أنه ينبغي ألا يغيب عن أذهان هؤلاء أن مجتمعنا الذي ظل لعقود طويلة بسمتٍ أحادي الطابع وبثقافة انكفائية يشوبها الحذر والتوجس من المستقبل. قد لا يهضم التغييرات الديمقراطية دفعة واحدة. وهذا الكلام لا يقال من أجل تبرير البطء في تنفيذ الإصلاحات وفي الأقل من حجمها المنتظر، بل هي حقيقة واقعة، ينبغي ألا تغيب عن الليبراليين بوجه خاص. صحيح إن هناك وعياً متزايداً في مجال الثقافة السياسية لكن الحفاظ على نسيج اجتماعي متماسك هدف ينبغي ألا يغيب عن أذهاننا أبداً. إن الحراك السياسي شيء جديد علينا، وينبغي ونحن نحقق مكاسب معينة فيه ألا نخطئ بحق أنفسنا، فنتجه إلى التكتل السياسي أو الاستقطابات الفكرية، أو انتهاج أسلوب صراع المعارضة، فنخسر أنفسنا والتجربة.

الوطن ٢٠٠٤/١/١٨

شرعية الدولة ليست قائمة على الوهابية

حمزة قبلان المزيني

اشتكى أتباع الدعوة التجديدية السلفية بمرارة من الإقصاء؛ وهو ما يوجب عليهم أن يكونوا أولى الناس بالشعور بمرارة الظلم الذي يقع على الآخرين بسبب إقصاء الاجتهادات الإسلامية الأخرى بسببهم، وأن يكونوا أولى الناس بالامتناع عن ممارسة ما كانوا ضحاياه من قبل. أما القول بأن شرعية الدولة السعودية تتوقف على تبني هذه الدعوة وإقصاء ما عداها فقولٌ مردود. بل ربما يكون تبني الدولة في الوقت الحاضر لتفسير معين للإسلام على حساب التفسيرات الأخرى التي تعتنقها بعض شرائح المجتمع السعودي سببا في عواقب لا نريدها لوطننا. صحيح أن الدعوة التجديدية كانت الرسالة التي انتهجها الملك عبد العزيز لجمع الناس في كيان واحد أثناء توحيد المملكة؛ لكن استمرار هذه الدعوة بهذا الدور بعد مرحلة التأسيس كان سببا في وضع العراقيل أمام اندماج فئات المجتمع السعودي المتنوع مذهبيا والمتعدد إقليميا. ولم تستطع الجهود الكبيرة التي بذلتها الدولة تحقيقَ هذا الاندماج بشكل كامل لأن كثيرا من المواطنين يرون أن هذا الاندماج يعني القضاء على انتماءاتهم المذهبية. شرعية الدولة السعودية لا تتوقف على تبنيها تفسيرا معينا واحدا للإسلام، كما تزعم هذه الفقرة من البيان؛ بل إن تبني هذا التفسير المعين ونفي ما عداه ربما يمثل خطرا على الوحدة الوطنية. ومن أهم الأسباب التي توجب عدم استئثار تيار واحد بتمثيل الإسلام في المملكة الآن أن الدولة الحديثة تتميز بأنها دولة لكل مواطنيها دون تمييز في اللون أو العرق أو الدين.

الوطن ٢٠٠٤/١/١٥

(إتاوات) لبعض الصحفيين العرب؟

عبدالله ناصر الفوزان

كان يقال إننا ندفع لصحفيين من بعض العواصم العربية وغير العربية وإن ما يدفع لهم ليس بمئات الآلاف ولكن بالملايين.. وكنت لا أصدق ذلك. فوجئت منذ يومين أن الأستاذ تركي السديري قد كتب ما غير انطباعي. كتب الأستاذ تركي: (كانت لنا أغرب علاقة مع صحف في دول عربية أخرى.. وحتى الآن.. يتقاضون

ثمن الاشتراكات والمعونات السنوية وهم لا أهمية لهم إطلاقاً في بلادهم فكيف في العالم العربي) وهكذا يفهم مما قاله الأستاذ تركي أن هناك صحفيين عرب ما زالوا حتى الآن يتقاضون إعانات سنوية، أي إننا كنا وما زلنا ندفع لهم. كان من المفروض أن يكون الدفع مقابل تبني بعض المواقف والدفاع عنا أمام الحملات المغرضة فلماذا يا ترى لم نجد لها الأثر المتوقع؟. هذا السؤال يجيب عليه الأستاذ تركي فهو يقول إن أولئك الذين يستلمون الإعانات منا (لا يكتبون عنا حرفاً واحداً تكذيباً ومواجهة لما يبثه الإعلام الغربي من حملات وكأنهم يتلقون المؤازرة لكيلا يكتبوا هم ضدنا.. أي ثمن السكوت). أي إنه بصراحة مثل تلك الإتاوات التي تقبض لكف الأذية ليس إلا.. بل إن بعضهم ينشر مقالات بأسماء مستعارة ضدنا. فيا للأسف.. ويا للفجيعة!

الوطن ٢٠٠٤/١/١٤

هيئة الصحفيين وصراع الإرادات

سليمان العقيلي

الصحفيون يوجهون حملة ضارية على ترشيح رؤساء التحرير لأنفسهم للسيطرة على مجلس الإدارة، ورئيس تحرير عكاظ وخمسة رؤساء تحرير آخرين يعلنون انسحابهم. الهيئة تعلن تأجيل الانتخابات إلى ٦ محرم. أخشى ما يخشاه الصحفيون أن يكون انسحاب رؤساء التحرير (لي ذراع) من قبلهم للصحفيين الذين تعودوا في الماضي على مصع الآذان والقرارات التعسفية بحقهم. وبدؤوا اليوم من خلال الهيئة يرفعون عقائرهم ويطالبون بأن يكون لهم رأي ونفوذ في الهيئة المفترض أنها أنشئت لحمايتهم، وليس لتقنين القرارات المتعسفة الموجودة في النظام المؤسساتي لتأخذ شكلاً وطنياً. الصراع المتفجر عند أعتاب الهيئة الوليدة هو صراع إرادات بين المحررين ورؤسائهم. وهي طبيعة العمل النقابي في كل مكان. طموحنا أن تكون الهيئة مصهرا لتطرف رؤساء التحرير وتدجين قسوتهم. بدل أن تكون معقل معارضة للنظام الأبوي السائد حالياً. كما أننا نطمع في الاستفادة من تأثير ونفوذ الرؤساء في الدفاع عن الصحفيين من مظالم المجتمع وسوء ظن بعض مسؤولي الدولة. إن مجلس إدارة يكون مزيجاً بين رؤساء تحرير نافذين وصحفيين محترفين وكتاب مستقلين، هو الأمثل لانطلاقة ناجحة لهيئة الصحفيين.

الوطن ٢٠٠٤/١/١٠

الفواتير وكبار الشخصيات

علي سعد الموسى

شركة الاتصالات تطالب الوزارات الحكومية وكبار الشخصيات بمديونية هائلة تناهز تسعة مليارات ريال ومنذ سنين طويلة وهي تصارع من أجل تحصيل هذا المبلغ وكل ما استطاعت قبضه كان أقل من عشر المديونية الضخمة المستحقة. لنفترض أن هذه المليارات التسعة هي قيمة ثرثرة كبار المسؤولين وكبار الشخصيات في عقد من الزمن فأين نتاج تسعة مليارات من الدقائق التي صرفها هؤلاء من أجل التنمية إذا افترضنا أن الفواتير تمت لمصلحة العمل كما يقتضي القانون الورقي. ما هو التفسير اللغوي لمصطلح "كبار الشخصيات" في فوترة وزارة الاتصالات وشركتها الموقرة وما هي الطريق التي يجب أن نسلكها لنكون أيضاً من كبار الشخصيات لنضع فواتير الهاتف التي ترد إلينا سفرة للطعام.

الوطن ٢٠٠٤/١/٣

توصيات الحوار الوطني الأخير متى تطبق؟

غازي المغلوث

توصيات المؤتمر كانت تكرارا حلزونيا لكل خطابات الإصلاح الماراثونية التي رفعتها معظم التيارات الفكرية إلى سمو ولي العهد، خلال السنتين الماضيتين، واجترارا كلاسيكيا لكل طروحات المثقفين والكتّاب السعوديين، ولم يكن ثمة من داع لإعادتها لأنها أصبحت من البدهيات والجاهزيات للمشروع الإصلاحي في السعودية. التوصيات افتقرت الآليات والإجراءات حتى تكون موضع التنفيذ، فهل كنا ننتظر من المتحاورين الفضلاء بعد أسبوع أن يصدروا توصية بانتخابات مجلس الشورى والمناطق أو المطالبة بخفض الدين العام أو تطوير مناهج التعليم، ثم لا شيء؟ فما الجديد في ذلك؟ أين الآليات والخطوات والمراحل التي اجترحها الحوار الوطني كيما يتم تنزيلها من التجريد إلى التنفيذ، ومن الإنشاء إلى الفعل، ومن الفكر إلى العمل. هذه التوصيات خلت من أي سقف زمني لتنفيذها، فكم تحتاج من فترات زمنية لتنفيذها على أرض الواقع يا ترى؟، أم هي مفتوحة زمنيا إلى يوم الدين؟ كما أن التوصيات وقعت في إشكالية أخرى، لأنها حيادية إلى حد كبير، فهي فضفاضة وهلامية، وليس فيها أيّ إلزام لأي طرف من الأطراف. لا نريد توصيات ونصوصاً فقط في دورة الحوار المقبلة. نريد أجندات واضحة للتنفيذ والتطبيق ولو بعد نصف قرن.

الوطن ٢٠٠٤/١/١٠

حوار الجامعات الوطني

عبدالعزيز الجاراللـه

الذين نادوا بحوار الجامعات في ذلك الزمن الماضي لحقتهم التهمة والتشهير ووصفوا بالمرجفين والحاقدين والحاسدين، وصفوا بأنهم محرضون، وأن لديهم رغبة في انقسامات المجتمع وتفكيكه وإحياء النعرة الطائفية والعرقية.. كان البعض من الأكاديميين يطالب بأولويات وأبجديات الحوار وهو الانتخابات الداخلية على الأقل رئاسة الأقسام لنخرج من دائرة التعيين والمزاج الشخصي الأوحد. نحن الآن بلا ثقافة حوار.. وبلا تجارب حوار، إلا تجربتين يتيمتين واحدة انتهت انتخاباتها بالعقال والشتائم وتشابك الأيدي والشجار وإصابات على أبواب المرشحين. والتجربة الثانية انتهت بشراء أصوات ودفع وبخاشيش وشيكات وشراء ولاء وانتماءات. أضعنا علينا وقتا طويلا بتعطيل انتخابات الجامعات، والآن جئنا طواعية أو على خلفية الحادي عشر لنصنع حوارا وطنيا بلا أرضية بلا ثقافة حوار بلا ركائز مشحونين، إما بعاطفة أو رغبة في التعبير أو فرحين بالرياح الجديدة وأجواء التغيير.

الرياض ٢٠٠٤/١/١٠

قانون المحاسبة والرأي العام

عبد العزيز الجار الله

سيبقى المسؤول عن قطاعات خدمية في مأمن مهما اختلس من أموال إذا لم تتم مساءلته ومحاكمته وكف يده عن العمل والتشهير به.. هناك بعض المسؤولين لديهم تجاوزات مالية، والموظفون في قطاعاتهم يعرفون جيداً حجم التجاوزات المالية والإدارية ومدى التفافهم على البنود المالية وتحويلها إلى معاملات إدارية مشروعة وإجراءات مالية لا يجوبها أي شك بالتواطؤ مع الإدارة المالية والقانونية. لا أطالب أن تتم مساءلة الوزير عن ما يملكه قبل الوزارة وبعد الوزارة، أو أن يكون لكل وزير أو مسؤول ملف مالي يظل مفتوحاً حتى انتهاء الوزير من أعمال وزارته، لكن هناك ضرورة لمساءلة المسؤول عن التجاوزات، وجعل الوزير مسؤولاً عن كل التجاوزات التي تحدث في وزارته.

الرياض ٢٠٠٤/١/٢٤

المجتمع والظاهرة الإسلامية: الثقة بمن؟

عبدالعزيز الخضر

استمر المجتمع السعودي في فقد مقومات بناء فكره وثقافته وقنوات التوجيه للتعايش الطبيعي مع المتغيرات التاريخية التي يمر بها، فلم يحافظ على الأصول التي يتطلبها الصراع الفكري بين التيارات في أي مجتمع. في الصراعات الفكرية ليس المهم من ينتصر ولكن كيف جاء هذا الانتصار حتى يكتسب مشروعية وجوده وأحقيته في البقاء، وأي استعمال لأسلحة غير مقننة سترتد عليه وعلى المجتمع في النهاية. تحطم المجال الثقافي وقنواته نتيجة صراع لم يحسم حول مشروعية هذه القنوات كالمسرح وغيره، وحتى الحوار والصراع الثقافي عبر الصحافة اختنق وانتهى بموقعة الحداثة والذي أدى إلى هز الثقة بأغلب الرموز

الأدبية والثقافية، وأصبح الأديب والمثقف في نظر العامة متهماً حتى تثبت براءته. في تلك السنوات والمجتمع يفقد قنواته الطبيعية للحوار والاختلاف واحدة بعد الأخرى، كان المجتمع على موعد مع تمزق للفكر الديني وظهور انشقاقات مختلفة على السطح أطفآ بريق الصحوة، وهزا الرؤية للمؤسسة الدينية، وتعرف العامة والجمهور لأول مرة على بعض الخطوط التي تميز بين الإسلام الرسمي ورموزه وإسلام الصحوة وقياداته. إنها النهاية المفهومة والمتوقعة لانفراد الديني والسياسي في الساحة.. واختفاء قوى اجتماعية وفكرية أخرى، وكان لا بد أن تأتي هذه اللحظة لمن يريد إلغاء الآخر حيث سترتد هذه الأسلحة عليه بالأدوات نفسها التي استعملها يوما ما التيار الديني بلا تقنين علمي. ها هو سلاح الاتهام المعتقد وسلامته يرتد على هذه الرموز ويتذوق الجمهور مدى قسوة هذه التهم.. ليتأمل العاقل مدى وقعها على الآخرين حيث بالأمس القريب تعرضت رموز ثقافية وأدبية وإعلامية لمثل هذه المجزرة العقائدية والتهم المتسرعة في الديانة!.

الوطن ٢٠٠٤/١/٧

بعد المصالحة الوطنية: من أين نبدأ؟

مازن عبدالرزاق بليلة

الحوار الصريح، والنقد الذاتي، بدون مراقبة، وبدون حجر على الفكرة، وبدون مقص وزارة الإعلام، له إيجابيات، أولاً: أنه أثبت أن المواطن هو محل الثقة، وأنه يعرف ماذا ينتقد، ولماذا ينتقد، وما هي حدود هذا النقد، وثانياً: أنه لن يهدم المجتمع، بقدر ما سوف يزيد التماسك فيه، وثالثاً: لن يهز من مكانة الدولة، بقدر ما يزيد الثقة بها وبالمسؤولين فيها، ورابعاً: وهو الأهم، أنه سيعفي المخلصين من كتابة مذكرات الإصلاح، لولاة الأمر، مرة تلو الأخرى، لأن ما ستقوله المذكرات، ويوقع عليه المتحمسون والمخلصون للإصلاح السياسي، سوف يصدر في توصيات هذه اللقاءات، وسوف يصل بين يدي ولاة الأمر بالقنوات الشرعية المفتوحة. مركز الحوار الوطني، ولد في رحم الأحداث المفاجئة، أحداث العنف، والقتل والدمار، لذلك فالعيون عليه، والمسؤولية، عليه أكبر، لخروج من المأزق الاجتماعي، الذي تمر به المملكة، ولو كانت اللقاءات تتم فيه لمجرد، التنفيس، وإصدار التوصيات الرنانة لنقول للناس إننا نعمل، فسوف نجعل الشباب يكفرون بكل قنوات الإصلاح الجديدة، وسيعود العنف لنقطة اللاعودة، ولن يصدقنا أحد، أننا ننوي الإصلاح. يجب ألا يكتفي بإصدار التوصيات، بل يجب أولاً أن تكون توصياته، محددة، وقوية، ومرتبطة بجدول زمني للتنفيذ.

الوطن ٢٠٠٤/١/٣

المواطنة والثقافة الوطنية

محمد محفوظ

ثمة علاقة في المضمون بين مفهومي المواطن والمواطنة. حيث إننا لا يمكن أن نحقق مواطنة بمعنى المشاركة وتحمل المسؤولية النوعية في الشؤون العامة، بدون مواطن يشعر بعمق بحقوقه وواجباته في الفضاء الاجتماعي والوطني. فلا مواطنة بدون مواطن، ولا مواطن إلا بمشاركة حقيقية في شؤون الوطن على مختلف المستويات. حيثما كانت هناك ديمقراطية حقيقية ومشاركة سياسية نوعية، كان هناك الأمن والاستقرار. وبغياب الديمقراطية والمشاركة السياسية، تغيب الكثير من العوامل التي تساهم بشكل مباشر في الاستقرار السياسي والأمن الاجتماعي.. وعليه فإن الإصلاح السياسي المتواصل، هو الضمان الحقيقي للأمن والاستقرار. واستقرار المجتمعات المتعددة الأيدلوجيات والثقافات، لا يتحقق إلا من خلال مواطنة متساوية، تسمح للجميع وبدون استثناء المشاركة الحقيقية في الحياة السياسية والعامة. لذلك فإن مفهوم المواطنة لا يخص أو لا يتوجه فقط إلى الأقلية في مقابل الأكثرية، بل هو يستوعب الجميع، بصرف النظر عن المعطيات الدينية أو المذهبية أو القبلية أو العرقية. إن المواطنة بقيمها وحقوقها، وواجباتها ومسؤولياتها، هي الحجر الأساس لتطوير النظام السياسي وصيانة حقوق الإنسان وتجديد الحياة السياسية والثقافية وتنمية مقومات السلم الاجتماعي وعوامله وتعزيز الوحدة الداخلية.

الرياض ٢٠٠٤/١/٢٠

العصبية.. والتحديث

عيسى الحليان

في هذه الأيام لا صوت يعلو فوق صوت الإصلاح السياسي والمشاركة الشعبية وبناء المجتمع المدني والتعددية الفكرية.. وفي غمرة هذا المخاض.. وانشغالنا بقضايا العنف والتطرف التي توشك على استنزاف مخزوننا الفكري والثقافي ثمة قيم اجتماعية تبدو خارج اطار الدائرة الحوارية.. ينبغي حرث قاعها وإعادة تسويتها.. في الطريق إلى بناء مؤسسات المجتمع المدني وممارسة التعددية الفكرية على أرض صلبة.. فهناك جانب مُهمّش في نظامنا الاجتماعي شكّل قاسماً مشتركاً لكل أفعالنا وسلوكياتنا بل وردود أفعالنا أيضاً.. جانب يسمى (العصبيّة). فالعصبية بكل ألوان طيفها نظام قيم مضاد لقيم المجتمع المدني والتعددية الفكرية وهي مكون رئيس في بنية المجتمع بكل نسيجه القيمي والثقافي والسلوكي. فالعصبية وإن كانت وسيلة بدائية لبقاء النوع فقد ظلت جيناتها مكوناً رئيسياً وخلفياً للنظام الاجتماعي التقليدي. فالمجتمعات الفئوية التي لم تأخذ بيد أفرادها نحو القيم الكبرى المشتركة وضخّت في دمائهم بدلاً من ذلك ما يتناقض مع أبسط مبادئ المساواة التي تدعو لها قيم التعددية وتبنى عليها مؤسسات المجتمع المدني.. سوف تتعرض طروحاتها لاختبار شديد عندما تتمثل على أرض الواقع.

عكاظ ٢٠٠٤/١/١١

انتخابات

د.حمود أبو طالب

ترشيح.. شعار انتخابي.. بيان.. حملة انتخابية.. هذه المصطلحات التي لم تتعود عليها أذن الإنسان ولا عينه في مجتمعنا أصبحنا نقرأها بشكل شبه يومي منذ أن خرج علينا كيان اسمه هيئة الصحفيين، قررت أن تمارس الديموقراطية وتجاري الأمم المتحضرة في آلية تشكيل إدارتها وليتقدم نفر من الصحفيين بترشيح أنفسهم. إن تلك المفردة (انتخاب) كانت شبه محذوفة من قاموسنا، بل إنها كانت تعتبر مفردة مريبة لا أحد يتلفظ بها، وسوف تجلب علينا الوبال إذا سمحنا حتى بتداولها على الألسن.. ومع أن العالم كله كان ينتخب، من الزبالين إلى النواب، ومن مجاهل افريقيا إلى صقيع اسكندنافيا، ألفنا إذ ذاك المضي في دورانا خارج الزمن، حتى جاء اليوم الذي نكتشف فيه أن ممارسة كهذه ليست ضارة كما كنا نتخيل.. ماذا حدث في المجتمع، وما الذي صار حين اتخذت هيئة الصحفيين مبدأ الانتخاب؟! هل انقلبت الأمور رأساً على عقب، أو حدث زلزال اجتماعي وأخلاقي؟.. لا شيء من ذلك أبداً.

عكاظ ٢٠٠٤/١/٢٠

من الحوار إلى التشريع والتنفيذ

د. غازي عبداللطيف جمجوم

لابد من مراجعة حقوق المواطنة من وجهة النظر الإسلامية وحقوق الإنسان من وجهة النظر العالمية ومن تصحيح النظرة المتطرفة إلى أسلوب التعامل مع غير المسلمين والتي تحث على النظر إليهم بطريقة متوجسة لا تخلو من العداء. فليس من المتوقع أمام هذه النظرة إلا أن يتم النظر إلينا بطريقة عدائية مشابهة. وليس من المعقول أن تحتوي مناهجنا التعليمية على نصوص تذكي الروح العدائية نحو من يخالفنا في الرأي من المواطنين أو من يخالفنا العقيدة من غير المسلمين. ولابد من التقريب بين وجهات النظر المختلفة والوصول إلى الاعتدال والمحافظة على الوحدة الوطنية. وقد تطرق المحور السياسي إلى أهمية تسريع عملية الإصلاح السياسي توسيع المشاركة الشعبية. هذه المشاركة لا تتحقق إلا بطريقة واحدة تعرفها دول العالم أجمع وهي الانتخابات. وقد أقرت الدولة إجراء انتخابات المجالس البلدية قريباً. ولكن لقاء الحوار الوطني أوصى بانتخاب أعضاء مجلس الشورى ومجالس المناطق وهو جانب أساسي في توسيع المشاركة الشعبية وتنظيمها.

عكاظ ٢٠٠٤/١/١١

الأمير الذي لا يحب سماع كلمة الإصلاح

فيصل الزامل

يقول الخبر أن أحد وجهاء الحجاز وهو رجل الأعمال المعروف عبد المقصود خوجة، دعا عدداً من الشخصيات ورجال الأعمال والوجاهات الإجتماعية وكبار محرري الصحف الى حفل عشاء على شرف الأمير نايف وزير الداخلية مساء يوم ٢٨ يناير الماضي. وبعد أحاديث عامة لا طائل منها، انبرى الدكتور عبد الله مناع، رئيس تحرير مجلة إقرأ سابقاً، الى سؤال الأمير عن الخلافات بينه وبين أخيه ولي العهد الأمير عبد الله بن عبد العزيز طالباً بعض التوضيح، إضافة الى توضيح مسار الإصلاحات الذي تنوي الدولة القيام به.

لم يعهد الأمير نايف أن أحداً من العامّة، أو من المقربين من دائرة الحكم، يجرؤ أن يسأل هكذا نوع من الأسئلة. ورغم انفعاله وغضبه المحبوس الذي بان على وجهه، رأى الأمير ان التعنيف للسائل لا يناسب مقامه هو وليس مقام الحاضرين، واضطرّ الى الردّ بالنفي من أن تكون هناك أي خلافات بينه وبين أخيه ولي العهد، وكرر المعزوفة بأن ولي العهد هو رأس الدولة وأنه يعمل تحت خدمته.

أما بشأن الإصلاحات، فقال أنه لا يحب سماع هذه الكلمة، لأنها تعني بأن هناك فساداً (والحال ان البلاد مطهرة من الرجس ومن الأخطاء!!) في حين أن البلاد ومنذ ثلاثين عاماً تعيش إصلاحات متواصلة، وقال موصياً بأنه يفضل كلمة تطوير او تعديل بدل تلك الكلمة البغيضة وهي (الإصلاح).

ورغم توصية حاشية الأمير بأن لا ينشر أحدٌ شيئاً عن اللقاء أو حفل العشاء او أقوال الأمير، إلا أن جريدة الندوة، التي لاتزال تعيش على التنفس الإصطناعي، بادرت ونشرت الخبر في اليوم التالي مخففاً، وأوضحت ان الأمير يحبذ كلمة التطوير بدل الإصلاح التي لا يحبها.

الأمير نايف، وزير الداخلية، مسؤول عن توفير الأرضية لإجراء أول انتخابات بلدية نهاية هذا العام. وحتى الآن فهو لم يقم بشيء من جهة تحديد المحافظات وإحصاء عدد السكان وجرد أسماء الناخبين وفتح باب الترشيح لنصف الأعضاء. وكان الأمير متعب نائب رئيس الحرس الوطني، قد نقل عن أبيه ولي العهد، بأن الأخير يشك في إجراء الإنتخابات، ويخشى أن الوقت لم يعد كافياً، ملمحاً الى ان هناك جهات لا تريد لقرارات ولي العهد التنفيذ.

وفي الوقت الحالي تتزايد الشكوك، بأن الخطوات الإصلاحية الصغيرة تلك لن تنجز، رغم تأكيدات ولي العهد المباشرة للمواطنين بأن عجلة الإصلاح لن تتوقف. والسبب كما يعلم الجميع هو أن وزير الداخلية لا يريد أية إصلاحات لا هو ولا المؤسسة الدينية الرسمية السلفية المتحالف معها. فإذا كان هو المشرف على تطبيق القرارات التي لا تعجبه فإنه سيعوقها إلا إذا أجبر على فعل ذلك، ولا يعلم ان الأمير عبد الله قادر على إجباره بدون ضغط شعبي وخارجي. فنايف ليس شخصاً بل ممثلاً لجناح لازال يمسك بجهاز الدولة منذ اربعين عاماً.

وقد سبق للأمير نايف أن أبدى معارضته لتصريحات سابقة للأمير عبد الله بشأن الإصلاحات، فكلما قال ولي العهد شيئاً، جاء نايف ليقول بأن ولي العهد لم يقصد الإصلاح في المملكة وإنما تحدث بشكل عام عن الإصلاحات في العالم العربي، وأن الناس فهموا سموه خطأ!

شيء واحد لم يخطئ المواطن في فهمه، وهو ان وزير الداخلية لن يقبل بالإصلاحات، لا صوتاً ولا صورة، ولا حقيقة قائمة على الأرض.

شيء واحد يتفق معظم المواطنين بشأنه، وهو أن وزير الداخلية ووزارته معقلان ضد الأمير عبد الله، وضد كل تغيير في المملكة.

يزعم نايف أن هناك ضغوطاً اميركية لإزالته هو وأخيه سلمان عن مواقعهما بحجة أنهما ضد إصلاحات على الطريقة الأميركية، ويقول متحدياً أنه وأخاه باقيان الى الأبد!

الرعونة هذه إن كانت صحيحة، فلماذا التعاون الأميركي ـ السعودي قائم على قدم وساق في كل المواضيع بما فيها مكافحة الإرهاب، ولماذا يستثنى موضوع الإصلاحات الذي هو مطلب وطني محلي قبل ان يكون أميركياً او غربياً. الأمير يريد أن يكون بطلاً، ولكنه مقامر بمستقبل المملكة. بوجوده لن نحصد كمواطنين إلا المزيد من التوتر والعنف والتخلف على كل الأصعدة.